المجتمع الجماهيري

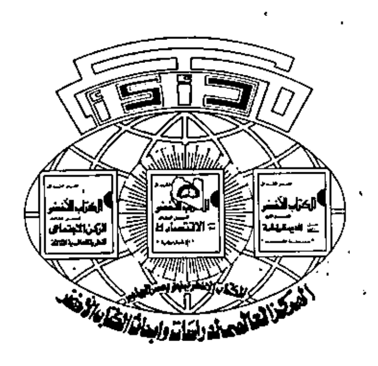


منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

«إن الغاية النهائية للحياة هي أن يكون الانسان حراً سعيداً ..
تلك هي الرسالة التي يحملها الكتاب الأخضر إلى شعوب الأرض» .

المجتمع الجماهيري

الطبعة الأولى
1988/1/1 م



رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية
452 / 1988 م

المحتويات

المقدمة

يسرّ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر أن يقدم للجيل الجماهيري الجديد هذا الكتاب عن المجتمع الجماهيري كمشاركة من هذا المركز في عملية التنشئة الجماهيرية والهادفة الى خلق عقلية جماهيرية جديدة تتكيف مع طبيعة وأهداف المجتمع الجماهيري الجديد .وقادرة على الابداع والتألق والإنتاج .. وتأتي هذه المشاركة انطلاقا من أهداف المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر في نشر الثقافة الجماهيرية والمعرفة العلمية الصحيحة والمتكاملة في إطار تجسيده للرسالة الثورية العلمية الصادقة التي يحملها لنشر اطروحات الفكر الجماهيري والتبشير به وتعميق مفاهيمه وأهدافه وأسسه العادلة والقواعد الطبيعية التي يرتكز عليها في كافة أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

يضم هذا الكتاب في صفحاته مواضيع عديدة تتناول في محتوياتها طبيعة وأسس وأهداف المجتمع الجماهيري بالتحليل العميق والشرح الايضاحي الفياض ... فالباب الأول في هذا الكتاب يتناول موضوع التعريف بالنظام الجماهيري وذلك بتوضيح الأسس والقواعد العادلة ، التي يرتكز عليها هذا النظام الجماهيري والحلول الجذرية التي استقاها من النظرية الجماهيرية وارتكز عليها في معالجة كافة المشاكل الانسانية التي عجزت النظريات السياسية السابقة عن ايجاد الحلول الجذرية لها حيث سيتناول هذا الباب الديمقراطية الشعبية المباشرة وكيفية ممارستها عمليا على أرض الواقع ، كما يتناول أسس الاشتراكية الحقّة التي يرتكز عليها المجتمع الجماهيري وأيضا مقولة الشعب المسلح لأنه ركن أساسي من أركان المجتمع الجماهيري .

أما موضوع الباب الثاني فهو يتناول الحاجة إلى النظام الجماهيري ويهدف إلى دراسة وتحليل بعض الأنظمة الاقتصادية التي سبق وعرفها الإنسان ووضعها في محاولة منه لحل مشاكله الاقتصادية ، ومنها النظام الرأسمالي والنظام

الماركسي وتوضيح ما وصلتا إليه لحل المشكلات الاقتصادية ، وأسباب فشلها . وشرح هذا الباب أيضا الأسباب الجوهرية الكامنة وراء الحاجة الانسانية للنظام الاشتراكي الجديد ووضح الأسس التي يرتكز عليها هذا النظام والحلول الجذرية التي جاء بها . أما الباب الثالث فيتناول طبيعة المجتمع الاشتراكي الجديد والكيفية التي يتم بها اشباع الحاجات ، وخلق أقتصاد انتاجي بعيدا عن كل الأزمات التي تتعرض لها الأنظمة الاقتصادية التقليدية وخاليا من كافة أنواع الإستغلال الاقتصادي التي افرزتها نظريات العسف والاستغلال .

وفي الباب الرابع يتم شرح وتوضيح الطريقة العملية التي تؤدي إلى قيام مجتمع الشركاء وتحقيق الانتاج وتحرير العمال من قيود الأجرة والاستغلال بدخولهم عالم الشركاء ..

أما محتويات الباب الخامس والأخير فهي تتناول دراسة ميدانية لظاهرة المشاركة السياسية للمرأة العربية الليبية مع توضيح طبيعة التغيير الذي حدث في المجتمع العربي الليبي بعد الثورة ، وأيضا التغيير الكيفي الذي طرأ على سلوك المرأة العربية الليبية . ذلك التغيير الذي هو نتاج تغيير الواقع

ومؤسساته .. الأمر الذي دفع المرأة لتبني قضيتها وتقرير مصيرها بنفسها ..

«المركز العالمي لدراسات وأبحاث»
الكتاب الأخضر

الباب الأول

التعريف بالنظام الجماهيري

الدكتور المدني علي الصديق
كلية القانون / جامعة قاريونس

يسود الفكر السياسي المعاصر نظريتان رئيستان : هما النظرية الرأسمالية والنظرية الماركسية أو الشيوعية ، وعلى ضوء هاتين النظريتين تقسم النظم السياسية الى نظم ماركسية أو شيوعية وإلى نظم ليبرالية أو رأسمالية :

فإذا كان النظام السياسي ينظر الى الفرد نظرته الى الجماعة ويجعل الفرد والأنانيات الفردية هدفا في حد ذاته على اعتبار أن للافراد حقوقاً طبيعية ومقدسة ، سابقة على وجود الجماعة ذاته ، وانه يمكن الدفع بهذه الحقوق والاحتجاج بها أمام أية سلطة ولو كانت سلطة الدولة باعتبار أنّ الدولة كتنظيم سياسي للمجتمع لم تنشأ إلا لهذا الغرض اعتبر هذا النظام ليبراليا أو رأسماليا .

أما إذا كانت فلسفة النظام السياسي تولي اهتماما متزايدا بالجماعة على حساب الفرد ولا ترى في الحريات الفردية البرجوازية إلا نوعا من الوهم قصد به عن عمد تمويه الطبقات

الاجتماعية الكادحة على اعتبار أن الحريات البرجوازية تعوزها الضمانة والمضامين كان هذا النظام ماركسيا أو شيوعيا .

ولا يكتفي بعض الكتّاب بالوصف السابق للنظم السياسية وإنما يعطوها تقسيما آخر عندما يتحدثون عن نظم تعددية أو ديمقراطية ونظم واحدية أو اوتوقراطية .

ففي النظم التعددية يكون الصراع السياسي على السلطة واضحا وصريحا أما في الأنظمة الواحدية أو الاوتوقراطية فلا يوجد مثل هذا الصراع(1) .

وقد عبّرت عن الإتجاه الأول جميع اعلانات الحقوق الأميركية والفرنسية على السواء . فطبقا لاعلان الحقوق الأميركي الصادر في يوليو ١٧٧١ : «الحكومة لا تنشأ إلا لغرض واحد هو حماية الحقوق الطبيعية للانسان بحيث اذا لم تحترم حكومة ما هذا الغرض كان للشعب الحق في أن يخرج عن طاعتها ويلغيها» . وهذا ما اكدته أيضا المادة ٢٥ من اعلان حقوق الانسان والمواطن في فرنسا سنة ١٧٨٩ حين أقرت بأن : «حقوق الانسان الطبيعية لا تقبل التصرف فيها ولا النزول عنها وان تنظيم الوسائل التي تكفل الاعتراف بهذه

الحقوق للأفراد وتمكّنهم منها ، يعتبر من ألزم واجبات الحكومة وانه إذا اغتصبت الحكومة حقوق الشعب فان المقاومة الشعبية لتصرفها الاستبدادي تمثل حينذاك حقوق الانسان ، بل الزم واجباته الطبيعية» .

فالهدف الأساسي والنهائي من وجود السلطة السياسية حسب هذه النزعة الفردية هو خلق المناخ المناسب لممارسة الحقوق والحريات العامة في أمن وأمان[٢] .

ولكن يعاب على هذه الوجهة أنها نظرت الى الحرية بمنظار سياسي وقانوني بحت ، فالسلطة التي أنيط بها حفظ الحريات العامة وصيانة الحقوق الفردية ليس لها حياة خاصة مستقلة عن حياة النظام الاجتماعي وإنما هي مجرد اداة مسخرة له لذلك تأخذ السلطة السياسية طابع هذا النظام ، ففي مجتمع رأسمالي يقوم اقتصاده على الاستغلال تكون السلطة السياسية اداة لحماية هذا الاستغلال مهما ادعى من الديمقراطية أو حمايتها للحريات[٣] .

كذلك ، فان القانون الذي ينظّم هذه الحقوق والحريات يأتي دوما مخالفا لحقيقة الناس الاجتماعية فهو أي القانون لا

يعدو إلا أن يكون تصورا لإداة الحكم المهيمنة على مقاليد الأمور ولا يعبّر عن رغبات كل الناس في المجتمع .

وقد أوضح الكاتب الاميركي نيومان «NEW MAN» السبب المباشر الذي دعا النظم الرأسمالية الى التمسك بمبدأ الحريات الفردية وسيادة القانون .

١ ـ ان التغيير الاجتماعي لا يمكن أن يتم إلا عن طريق التشريع ولقد كان السبب في التمسك بأولوية التشريع والاحتفاظ بها أن الطبقات المتوسطة كانت تساهم بدرجة ملحوظة في العملية التشريعية غير أنه لما كانت الضرورة تدعو دائما إلى تدخل في الحرية أو الملكية فان ما كان يكفل مصالح البرجوازية وقتئذ هو تأكيد سيادة القانون حتى لا تتم أوجه التدخل إلا استنادا إلى قوانين حيث كانت البرجوازية ممثلة في البرلمان على نحو قاطع ولذلك فإن مثل هذا المذهب يتضمن أن الطبقة الاجتماعية التي سيكون نشاطها موضوعا للتدخل سوف تحدد هي بذاتها هذه التدخلات ، وسوف تضع بطبيعة الحال مصالحها موضع الاعتبار .

٢ ـ انه لما كان البرلمان هو العامل الأساسي في التغيير

الاجتماعي فان مَعنى سيادة القانون هو أن القوانين الصادرة عن البرلمان سوف تستخدم كأداة لمنع التقدم الاجتماعي أو بالأقل لتأخيره فهذا المذهب يخفي رغبات الطبقة الحاكمة في عدم الاستسلام للاصلاحات الاجتماعية فضلا عن أن بطء الادارة البرلمانية سوف يحول الاداة القانونية الوحيدة لاحداث التغيير الاجتماعي إلى أداة للمحافظة على الوضع القائم[٤].

فالنقد اذاً ليس موجها إلى الحريات العامة والى القانون في حد ذاته بقدر ما هو موجه الى المفهوم الليبرالي لهذه الحريات وإلى طرق ممارستها وحمايتها أو كما يقول جورج بوردو : «وما أهمية أن يكون الانسان حرا في تفكيره اذا كان تعبيره عن هذا الفكر يعرضه للاضطهاد الاجتماعي وان يكون حرا في رفض شروط العمل اذا كان وضعه الاقتصادي يرغمه على قبولها وأن يكون حراً في التمتع بالحياة اذا كان البحث عن لقمة العيش يستغرق كل حياته وأن يكون حراً في أن ينمي شخصيته بالثقافة واكتشاف العالم المتاح للجميع اذا كانت تنقصه الإمكانات الحيوية[٥].

وهذا ما يؤكده معمر القذافي ولكن بطريقة أكثر شمولية

وديمقراطية : «إن مشكلة الحرية في العصر الحديث هي أن الدساتير صارت شريعة للمجتمع وأن تلك الدساتير لا تستند إلا على رؤية أدوات الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم من الفرد الى الحزب» والدليل على ذلك هو الاختلاف من دستور الى آخر رغم ان حرية الانسان واحدة[٦] وسبب هذا الانحراف يكمن عند معمر القذافي في : «أن سنة أدوات الحكم الدكتاتورية هي التي حلت محل سنة الطبيعة . القانون الوضعي حل محل القانون الطبيعي ففقدت المقاييس . ان الانسان هو الانسان في أي مكان، واحد في الخلقة. وواحد في الاحساس ولهذا جاء القانون الوضعي ناموسا منطقيا للانسان كواحد ، ثم جاءت الدساتير كقوانين وضعية تنظر للانسان غير واحد ، وليس لها ما يبررها في تلك النظرة الا مشيئة أدوات الحكم الفرد أو المجلس أو الطبقة أو الحزب للتحكم في الشعوب .

وهكذا نرى أن الدساتير تتغير عادة بتغير أداة الحكم ، وهذا يدل على أن الدستور مزاج أدوات الحكم وقائم لمصلحتها وليس بقانون طبيعي»[٧] .

والنتيجة التي يرتبها معمر القذافي على هذا السياق العلمي لتحليل طبيعة القانون ودوره في المجتمع الجماهيري الجديد ، وكحل لقضية الانحراف التشريعي أو انحراف المجتمع عن شريعته الطبيعية ، وتفاديا لعدم تكرار هذه الظاهرة المشينة أو تكريسها : (الحل هو ان يكون الشعب هو اداة الحكم من المؤتمرات الشعبية الأساسية الى مؤتمر الشعب العام ، وان تنتهي الادارة الحكومية لتحل محلها اللجان الشعبية وان يكون مؤتمر الشعب العام مؤتمرا قوميا تلتقي فيه المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية[٨] .

واذا افترض حدوث انحراف في شريعة المجتمع رغم هذه التحوطات الديمقراطية التي تجعل افتراضية حدوث مثل هذه الاجراءات أمرا بعيد الوقوع فان علاج هذا المشكل لا يتم إلا عن طريق المراجعة الديمقراطية وليس عن طريق القوة :

«فالعملية هنا ليست عملية اختيار ارادي لأسلوب التغيير او المعالجة بل هي نتيجة حتمية لطبيعة النظام الديمقراطي هذا ، اذ انه في مثل هذه الحالة لا توجد جهة خارج جهة أخرى

حتى توجه لها اعمال العنف أو تحمّلها مسؤولية الانحراف[٩].

أما الاتجاه الثاني فنلمسه في الفكر الماركسي وفي التطبيق العملي لهذا الفكر في مختلف دول أوروبا الشرقية ويقوم هذا الفكر عموما على رفض الصفة الليبرالية للحكم وعلى رفض الحريات الفردية التي تشكل محور النظام الليبرالي.

وتستند حجية ورفض النظام الماركسي للحريات الفردية كما هي معروفة في الغرب الى عدة اعتبارات منها:

١ ـ ان الحرية لا تعني سوى انها إمكانية جوفاء لا تتحقق إلا اذا امتلأ فراغها بمضامين مادية وضمانات راهنة تكون كفيلة لممارسة الحريات العامة ممارسة فعالة من شأنها أن تحفظ شخصية الانسان من الاستعباد وكرامته من الانهيار[١٠].

٢ ـ ان السلطة التي أنيط بها حفظ وحماية هذه الحريات العامة هي سلطة غير محايدة هي سلطة منحازة الى من يملك أدوات الانتاج في المجتمع ... ويسخرها لمصالحه بمعنى ان الماركسية نظرت الى الحريات العامة وكل القيم الانسانية في المجتمع بمنظور اقتصادي واجتماعي ضيق حيث أكدت

استغراق وسائل الأنتاج لكافة صور التنظيمات السياسية .

وتأسيساً على ذلك رأت الماركسية أن المعنى الوحيد للحرية هو معناها منظور اليها من زاوية السيطرة الاجتماعية وهي بالتحديد انتفاء استغلال الانسان للانسان ولن يتحقق ذلك إلا بانهاء السيطرة الاجتماعية التي تنبعث من نظام اجتماعي طبقي تسيطر فيه طبقة على الطبقات الأخرى ، وتقوم فيه الدولة والقانون كسلطة قهر سياسية في يد الطبقة المالكة . فلا قيمة للحرية إلا في ظل نظام تلغى فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فتختفي نتيجة لهذا الالغاء الطبقات وأدوات القمع من دولة وقوانين التي لم تنشأ إلا نتيجة لانقسام المجتمع إلى طبقات[11] .

وعلى الرغم من صحة هذه الانتقادات التي توجهها الماركسية الى النظام الليبرالي إلا أن الماركسية وقعت في نفس المحظور الذي وقعت فيه أنظمة الحكم الليبرالية وهي قيامها على حكم الجزء للكل ، أي حكم الطبقة أو الحزب لجماهير كل الناس .

وطبقا للمقولة الخالدة التي صاغها معمر القذافي في

الكتاب الأخضر : «ان الطبقة التي ترث المجتمع ترث أيضا صفاته» .

بمعنى انه لو سحقت طبقة العمال مثلا كل الطبقات الأخرى فان طبقة العمال هذه تصبح هي الوريث للمجتمع ، أي تصبح هي القاعدة المادية والاجتماعية للمجتمع وبما أن الوريث يحمل صفات الموروث وان كانت تلك الصفات لا تظهر دفعة واحدة ، ولكن خلال التطور والتوالد يتحقق ذلك ، فبمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التي صفيت من داخل طبقة العمال ذاتها .

ويتبعه أصحاب تلك الصفات اتجاهات متباينة وفقا للصفة . وهكذا تصبح طبقة العمال فيما بعد مجتمعا قائما بحاله فيه نفس تناقضات المجتمع القديم[١٢] .

وهكذا أصبحت الديمقراطية في كلا النظامين العالميين : الماركسي والليبرالي تعني حكم القلة وبتعبير علمي أدق حكم الطبقة أي طبقة البرجوازيين والرأسماليين في ظل النظام الليبرالي الرأسمالي ، وطبقة البروليتاريا ... الممثلة في الحزب في النظام الماركسي .

وعلى الرغم من الانجازات العلمية والتقنية التي تحققت في ظل النظامين ... الليبرالي والماركسي ، وخصوصا التحولات الاجتماعية والتقدمية العظيمة التي تمت في ظل هذا النظام الأخير أي الماركسي ، فان حقيقة جوهرية بقيت بدون حل ولم يستطع أي من النظامين ايجاد حل صحيح ونهائي لها ، وأقصد بذلك مشكلة الديمقراطية وأداة الحكم ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن جميع النظم السياسية لم تنظر إلى قضية السلطة على أساس أنها حق طبيعي ومقدّس للانسان مرتبط بمفهوم المواطنة ، وإنما على أساس أنها وظيفة يحتكرها الأقوياء في المجتمع فقط ، أي الأفراد الذين اتيحت لهم فرصة اغتصابها .

وهكذا تدور في جميع النظم السياسية كما يوضح موريس دو فرجية معارك سياسية عنيفة على السلطة : «بين المالكين والمحكومين بين أعضاء الجماعة وجهاز الاكراه الجماعي» وهذا الصراع لا يدور «بين المواطنين من جهة والسلطة من جهة أخرى بل بين بعض المواطنين القابضين على زمام السلطة وبين مواطنين آخرين يخضعون لهذه السلطة» والسبب في هذا الصراع يكمن في «ان ممارسة السلطة تكون دائما لمصلحة فئة

أو جماعة أو طبقة ، والكفاح ضدها انما تقوم به فئات اخرى أو طبقات أخرى تريد أن تحل محل الفئات أو الجماعات أو الطبقات السائدة»[13].

ولا تختلف صورة المجتمعات السياسية المعاصرة من حيث تبريرها لاغتصاب السلطة عن المجتمعات القديمة القائمة على أساس السحر أو الدين : «لقد كان الحاكمون في المجتمعات القديمة رسل قوى سحرية أو آلهة العالم والبشر .

فلا يمكن ان ينشأ النظام الاجتماعي الا من الخضوع لهذه الأوامر العليا .

وليس لسلطة الحاكمين المحدثين طبيعة مختلفة اختلافا كبيرا»[14] فالمشروعية السياسية التي تهدف إلى الاعتراف بصلاحية القوانين والقرارات وجميع الأعمال الحكومية التي تصدرها الطبقة الحاكمة نلمسها في جميع النظم السياسية على اختلاف نزعاتها الفكرية .

بل ان فكرة الدولة ذاتها ، كتنظيم سياسي مرادف للمجتمع أو بديل عنه كان الغرض الأساسي منها تبرير خضوع الانسان لسلطة انسان آخر .

ولا شك ان النظرية العالمية الثالثة بتبنيها كما سوف نرى لسلطة الشعب بحيث لا يصح ديمقراطيا ان يخضع الانسان لسلطة لا يرضى عنها ولا يكون شريكا فيها قد وضعت حدا لكل مبررات الفكر السلطوي وتمويهاته .

ولا تقتصر حلول النظرية العالمية الثالثة لمشكلة السلطة في جانبها السياسي فقط ، وإنما تتناول السلطة أيضا في جانبها الاقتصادي والاجتماعي .

وهي بذلك تقدم حلولا تختلف جذريا عن حلول كل من النظريتين العالميتين الماركسية والليبرالية .

فاذا كانت النظرية الرأسمالية بما تعنيه من اباحة للاستغلال وتنافس غير عادل على الثروة تسجن كل انسان في انانيته ، حيث تؤكد هذه النظرية صراحة ان تأثير المال على الحكم يعد في ظل قانون العرض والطلب شيء طبيعي وديمقراطي : «لأن جميع الناس يستطيعون في ظل التنافس ان يحصلوا على الثراء وان يمارسوا به تأثيرا سياسيا»[١٥] فان النظم الماركسية بحرمانها للمنتجين من حقهم في فائض القيمة حسب التعبير الماركسي نفسه أو من نصيبهم في الانتاج الذي قاموا بانتاجه

حسب منطوق النظرية العالمية الثالثة لا يعد اعتداء على حقوقهم الاقتصادية فقط ، وإنما السياسية ايضا .

كذلك فإن العبرة في الاشتراكية كما سيؤكد الكتاب الأخضر ليس ان تحل طبقة محل اخرى ، فهذا الاسلوب غير ديمقراطي وانما العبرة فيمن يملك وسائل الانتاج ولمن تؤول اليه ملكية فائض الانتاج .

ويجيب الكتاب الأخضر على هذا التساؤل بقوله : «اذا حللنا عوامل الانتاج الاقتصادي ، منذ القدم وحتى الآن ، ودائما نجدها تتكون حتما من عناصر انتاج ووسيلة انتاج ، والقاعدة الطبيعية للمساواة هي : ان لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة في هذا الانتاج ، لأنه اذا سحب واحد منها لا يحدث انتاج ، ولكل عنصر دور أساسي في عملية الانتاج وبدونه يتوقف الانتاج»[١٦] .

ولقد كانت النتيجة المنطقية التي يرتبها الكتاب الأخضر على المساواة بين عناصر الانتاج في العملية الانتاجية ، هي الغاء نظام الأجرة واستبداله بنظام الشركاء «ان الحل النهائي هو الغاء الاجرة وتحرير الانسان من عبوديتها ، والعودة الى القواعد

الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات واشكال الحكومات والتشريعات الوضعية»[١٧] .

ولا تقتصر حلول الكتاب الأخضر الانسانية والعادلة على الشغيلة وذلك بتحويلها من شركاء الى أجراء ، بل تشمل أيضا جميع شرائح المجتمع فتعلن مبدأ تحرير الحاجات الأساسية من مركوب وملبس ومأوى وترى ان التحكم في هذه الحاجات من أي جهة كانت يعد من قبيل خنق الحرية ، كذلك تحرم هذه النظرية جميع مظاهر الاستغلال من تجارة وايجار واجرة فترى في الادخار الزائد عن الحاجة اعتداء على حاجة انسان آخر ، كما ترفض هذه النظرية رفضا قاطعا حجية الاستحواذ على الأرض بقصد تملكها ، ولا تعطي لمثل هذا الشخص الا حق الانتفاع في حدود جهده الخاص واشباع حاجاته الأساسية ، دون استخدام الغير على أساس أن الأرض تمثل ثروة مشتركة لجميع الاجيال وبالتالي فانه لا يجوز تملكها .

وعليه فان السعادة التي تهدف النظرية العالمية الثالثة الى تحقيقها هي سعادة آنية حالية وليست مؤجلة كما هو الحال في النظرية الماركسية ، فمن المعروف انه وصولا الى مرحلة ذوبان

الدولة والشيوعية الكاملة ، التي ستنقرض في خلالها جميع اسباب المنازعات والمنافسات بين البشر حيث ينظم المجتمع في حالة من الثبات تتوقف فيها حركة التطور الطبقي فتعدو عندئذ حصيلة الانتاج المشترك على قدر ما يحتاج كل فرد إليه ، ولا بد من مرحلة انتقالية تبرز فيها الدكتاتورية ، ويمارس فيها العنف وخنق الحريات»(١٨) .

وعلى الرغم من أن دولة البروليتاريا لم توجد بعد ، فان هذه الدولة المزعومة لم تمهّد لذبول نفسها : «بل من المؤكد أن خصائصها السياسية قد تعاظمت وليس هناك من الدلائل على ان هذه الخصائص في سبيل الاندثار»(١٩) .

وهكذا فان حل مشكلة الديمقراطية لا يتأتى الا بقيام دولة كل الناس والحكم بقوانين كل الناس ، وهذا هو الفيصل بين الديمقراطية والدكتاتورية فعندما تكون الدولة دولة كل الشعب تكون ديمقراطية ، وعندما تكون دولة فرد ، حزب ، أو عدة احزاب أو طبقة أو عائلة ، أو عشيرة ، فاننا نكون بصدد دولة دكتاتورية بغض النظر عن طبيعة هذا النظام رأسمالي ، أو ماركسي ، متقدّم ، أو متخلّف .

بعد هذا المدخل التحليلي النظري تتبين لنا صورة النظام الجماهيري القائم على الأسس التالية :

أولا : الديمقراطية الشعبية المباشرة :

يقوم النظام الجماهيري على اقرار مبدأ السلطة الشعبية بما تتضمنه من سلطة اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه ، فكل مواطن معني مباشرة ولا يجوز مطلقا ان ينوب احد عن الآخر في كل ما يتعلق بأعمال التشريع والسيادة والواجبات الوطنية التي تمليها مستلزمات المواطنة .

وهذا ما نقرأه في اعلان سلطة الشعب الصادر في ٢ مارس ١٩٧٧ م :

«السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه .

ويمارس الشعب سلطته ، عن طريق المؤتمرات الشعبية

واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ، ومؤتمر الشعب العام» .

وهكذا فان وثيقة اعلان سلطة الشعب تعتبر أول وثيقة تاريخية تعطي مبدأ السيادة الشعبية ، مدلوله ، الحقيقي والعملي ، ومن هنا يصبح وجود الاحزاب السياسية والمجالس النيابية المعينة او المنتخبة لا مبرر له .

ان جميع هذه المؤسسات السياسية فقدت بحل قضية السلطة شرعية وجودها فاذا كان أشمل تعريف للديمقراطية كما تفهمها النظم الليبرالية وتدعي تطبيقها هو امكانية تداول السلطة على افتراض ان هذه الامكانية متوفرة ومضمونة فان النظام الجماهيري يستبعد نهائيا حرمان جزء من المواطنين من ممارسة اعمال السيادة او تولّي الوظائف الادارية المهمة ، على أمل أن تتوفر لهم امكانية الوصول الى هذه الوظائف أو السلطة في دورات انتخابية قادمة قد تطول أو تقصر ..

من هنا نفهم لماذا يدين الكتاب الأخضر حكم الاحزاب والمجالس النيابية ويعتبر وجودها بالاضافة الى كونه عامل تفكك اجتماعي علامة لغياب الديمقراطية «ان المجالس النيابية

هي العمود الفقري للديمقراطيات التقليدية الحديثة السائدة ، في العالم والمجلس النيابي يقوم أساسا نيابة عن الشعب وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه ، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب والديمقراطية الحقيقية لا تقوم الا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه ، اصبحت المجالس النيابية حاجزا شرعيا بين الشعوب وممارسة السلطة حيث عزلت الجماهير عن ممارسة السياسة واحتكرت السيادة لنفسها نيابة عنها ولم يبق للشعوب الا ذلك المظهر الزائف للديمقراطية المتمثل في الوقوف في صفوف طويلة لوضع اوراق التصويت في صناديق الانتخابات[٢٠]» .

وبنفس الحجج المقنعة تأتي إدانة الكتاب الأخضر لحكم الحزب أو الأحزاب أو الطبقة :«الحزب أداة حكم دكتاتورية ، تمكّن أصحاب الرؤية الواحدة او المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله ، أي شعب ، الحزب هو الأقلية بالنسبة للشعب ان الغرض من تكوين الحزب هو خلق أداة حكم الشعب أي حكم الذين خارج الحزب بواسطة الحزب»[٢١] .

بعد هذا الرفض المقرون بالادانة لجميع ادوات الحكم الدكتاتورية القديمة من حكم الفرد والعشيرة والقبيلة ، والحديثة من حكم الطبقة والمجلس النيابي والحزب ، لم يبق أمام الشعوب الا طريق الديمقراطية الشعبية المباشرة ، ودليلها العملي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية : «يقسم الشعب الى مؤتمرات شعبية اساسية ويختار كل مؤتمر امانة له ، ومن مجموع لجان الامانات تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجانا شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية ، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرفق مسؤولة امام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة .

وبهذا تصبح الادارة شعبية والرقابة شعبية وينتهي التعريف البالي للديمقراطية الذي يقول «الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة» ليحل محله التعريف الصحيح وهو الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه»[٢٢] .

وقد جاءت صورة المجتمع السياسي في ليبيا مطابقة تماما

لهذه المقولات حيث تقسم الجماهيرية الى عدد من البلديات في كل بلدية عدد من المؤتمرات الشعبية الأساسية يتناسب وعدد السكان ، يتم في كل بلدية عن طريق التصعيد الشعبي المباشر اختيار لجنة شعبية ادارية نوعية تختص بتنفيذ القرارات والتوصيات التي يصيغها المؤتمر الشعبي الأساسي في كل ما يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نطاق البلدية ، كما توجد لجنة شعبية عامة على مستوى الجماهيرية تكون لها نفس اختصاصات اللجان الشعبية الادارية النوعية في كل البلديات ، ولكن على مستوى أعم بالاضافة الى المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية ، ويتم اختيار هذه اللجنة أيضا عن طريق التصعيد الشعبي المباشر ، ولا تتجاوز اختصاصاتها تنفيذ ما اقرته المؤتمرات الشعبية الأساسية على مستوى الجماهيرية .

ونحن نعتقد اننا في غير حاجة الى اثبات سمو هذا الاسلوب من الحكم بالاضافة الى ان نظام الديمقراطية الشعبية المباشرة هو النظام الأصلي الذي يحقق سيادة الشعب الكاملة ، فان هذا النظام «يرتفع بمعنويات الشعب كافة

ويقضي على الخلافات الطائفية ، وينظف المحيط السياسي والاجتماعي ، إذ يضع أمام الشعب بصفة دائمة المشاكل الحيوية والمسائل المحددة ويضطره بذلك الى ان يكون واقعيا يلتمس الحلول العلمية دون ان يندفع وراء افكار سابقة او يجري وراء نزعات حزبية طائشة أو يخضع لدعايات مغرضة ، أو يتأثر بشعارات جوفاء ، ففرق بين ان يطلب من الشعب أن يختار ممثله الذي سيحكم نيابة عنه ، وبين ان يطلب اليه الرأي في موضوع معين واضح المعالم والحدود ، اذ يكون الشعب خاضعا في الحالة الأولى للدعايات وعرضة للاندفاع والتحمس الظاهر دون الجوهر ، بينما يكون في الحالة الثانية عمليا واقعيا اذ يرى المشاكل محدودة أمام عينيه ونتائجها واضحة بيّنة[٢٤] .

ثانياً : الاشتراكية :

ستظل الديمقراطية السياسية محتوى بدون مضمون اذا لم تتم في ظل مناخ اشتراكي يهيء لها أسباب النجاح ، ولقد أدرك

الكتاب الأخضر هذه الحقيقة العلمية عندما أكد بأنه على الرغم من تنظيم المجتمع على أسس متقدمة من الديمقراطية الشعبية المباشرة ، فستبقى هذه الأسس حبرا على ورق ، وبالتالي فان الإقوياء في المجتمع هم الذين يحكمون أي أن الطرف القوي في المجتمع هو الذي يحكم .

ومن هنا يأتي تنظيم المجتمع الجماهيري على أسس من الاشتراكية الحقة التي تنتفي فيها كل علاقات الاستغلال ومظاهر الرق الاقتصادي بحيث لا يوجد طرف قوي مستغل ، يحكم وطرف ضعيف مستغل محكوم .

إضافة الى ما سبق وبصورة اجمالية ، فانه يمكن رسم هذه الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع الجماهيري في المباديء التالية :

١ ـ لا يجوز في ظل المجتمع الاشتراكي الجديد لأي فرد أن يستحوذ من ثروة المجتمع على أكثر مما ينتج وفي حدود اشباع حاجاته الاساسية دون استغلال جهد الغير .

٢ ـ تحرير جميع حاجات الانسان الاساسية من كل مظاهر الاذعان والتبعية والاستغلال والرق الاقتصادي عملا

بمبدأ في الحاجة تكمن الحرية حيث أثبت الواقع العملي انه عندما يكون اشباع حاجات الانسان متوقفا على ارادة شخص آخر ، فرد أو دولة فلا بد من أن تتأثر ارادة هذا الانسان بارادة الشخص الذي يملك القدرة على الاشباع او الحرمان ومن هنا جاءت مقولة : البيت لمن يسكنه ... والأرض لمن يزرعها ... والعربة لمن يقودها ... والبيت يخدمه أهله .

٣ ـ تطبيق مبدأ شركاء لا أجراء في كل ما يعنيه من تنظيم للعلاقات الانتاجية بغض النظر عن اطراف هذه العلاقات الدولة او الافراد انفسهم واعمالا بهذا المبدأ فلا توجد علاقة اجرة وانما علاقة مشاركة بحيث يكون لكل من ساهم في العملية الانتاجية نصيب يتعادل والجهد المبذول ، ولهذا لا يتصور اعمالا بهذا المبدأ وجود علاقة استغلال او تبعية حتى بين العمال والدولة لأنه لا يوجد عمال اصلا ، أو طرف قوي وطرف ضعيف ، فلم يعد جهد المنتجين يباع في سوق العمل ، كذلك فانه من غير الممكن سرقة فائض عملهم .

وبانتهاء العلاقات الظالمة تنتهي بالتبعية كل مظاهر الاحتجاج والرفض وتسجيل المواقف من اضراب وامتناع عن

العمل ، وتدمير المرتكزات الاقتصادية ، لأنه لا يتصور أن يثور الانسان ضد نفسه أو يتظلم من قرار صاغته ارادته الحرة .

وبتغير صفة المنتجين من عمال الى شركاء فان ذلك يستتبع ايضا تحول النقابات العمالية الى مؤتمرات انتاجية مهنية تناقش خطة الانتاج وتوزيع عوائده على جميع عناصره بالتساوي .

ومن هنا يبرز الدور الرائد للنظرية العالمية الثالثة ، في تعديلها لمسار ثورة المنتجين وتغيير مضامينها بحيث لم يعد الهدف : تحسين ظروف العمل وانما الزحف على المصانع وتوزيع الانتاج اعمالا بمبدأ شركاء لا أجراء .

٤ ـ حماية الحقوق الثقافية والاجتماعية عن طريق تأمين المجتمع لجميع افراده الحق في التعليم وحريته ، وهذا لا يتأتى الا بتقديم كل شيء على حقيقته دون تعصّب : «فالمجتمعات التي تمنع المعرفة والتي تحتكرها هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية،المجتمعات التي تشوه دين الغير وحضارة الغير وسلوك الغير في حالة تقديمها كمعرفة لنفسها ، هي

كذلك مجتمعات متعصبة رجعية معادية للحرية» المجتمعات التي تمنع المعونة المادية هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية[٢٥] .

فلم يعد حق الانسان مقتصرا على نصيب من التعليم يقف عند حدود محو الأمية وانما اصبح طبقا للنظرية العالمية الثالثة يملك الحق في المعرفة : «المعرفة حق طبيعي لكل انسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منه بأي مبرر الا اذا ارتكب الانسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك[٢٦] .

ثالثاً : تسليح الشعب أو مقولة الشعب المسلّح :

ان امتلاك السلاح واحتكار استعماله واللجوء اليه ، بالإضافة الى كونه أحد مظاهر القوة في المجتمع فانه يعكس صورة مجتمع غير متوازن ولا متكافيء ، ولهذا تعرف الدولة عادة بانها تنظيم سياسي وعسكري يمتلك وحده حق اللجوء الى القوة لحماية النظام وفرض احترام القانون .

بل هي حسب التعبير السياسي المتداول «ما هي إلا هذا

الاحتكار للاكراه الذي يهب قوة رهيبة للطبقات او الحزب او الهيئة التي تمسك زمام السلطة».

ولا شك بأن وجود سلطة مسلحة وحدها وسط شعب اعزل من السلاح تضع الشعب تحت رحمة السلطة ، ان كل من يملك سلطة يميل كما يقول منتيسكيو الى اساءة استعمالها ولن يمنعه من هذا التجاوز الا وجود سلطات اخرى بحيث توقف السلطة السلطة .

كذلك فان من يملك سلاحا محمول مثله في ذلك مثل من يحتكر السلطة على اساءة استعماله ، لأن «من ملك سيفا اغراه ان يلقيه في الميزان» ولن يثنيه عن اساءة هذا الاستعمال الا وجود افراد اخرين يملكون نفس السلاح ويجيدون فن استعماله .

ومن هنا تأتي مقولة الشعب المسلح التي تتطابق تماما مع صورة المجتمع الجماهيري الذي بيد افراده كل شيء ، فبانعدام التناقض الاجتماعي العدائي بين افراد الشعب «بتطبيق الاشتراكية الجديدة» وبروز القانون الجماهيري الشعبي «باحلال سلطة الشعب كله محل السلطة الحكومية» اصبح

ذبول المؤسسات العسكرية التقليدية «الملازمة طبعا للدولة التقليدية في صورتها الراهنة» من شرطة وجيش واحلال الشعب المسلح بدلا منه ، أمرا حتميا يفرضه مفهوم النظام الجماهيري ذاته للسلطة ، حيث في هذا النظام تنتفي جميع صور النيابة والوكالة فلا احد ينوب عن الآخرين في صنع القرار السياسي ولا في حمل السلاح ولا في الموت دفاعا عن الحرية فمقولة الشعب المسلح اذن بقدر ما هي اسلوب وقاية اجتماعية من خطر اغتصاب السلطة وقهر الحرية الشعبية من طرف من يحتكر السلاح ، تمثل دعامة أساسية من دعائم النظام الجماهيري ذاته .

المجتمع الجماهيري اذن مجتمع ديمقراطي شعبي مسلح ولكنه ليس بمجتمع سياسي تقليدي أو عسكري فاشي .

ففي المجتمع الجماهيري لا تحجب الحقيقة ولا تصادر المعرفة ولا يحتكر استعمال السلاح ، على خلاف النظم السياسية التقليدية التي لا تعمل على : «تدمير ادوات العنف بل الى حصر استعمالها في أيدي السلطة والى تحريم استعمالها على المواطنين» .

وباختصار شديد فان المجتمع الجماهيري المسلح يعتبر حاميا للحرية بينما المجتمع السياسي التقليدي او العسكري الفاشي مدمرا لها .

ففي الأول «أي الجماهيري» يكون على كل فرد واجب التدريب على السلاح حماية للحرية وللقرار الشعبي الذي هو طرف فاعل فيه .

اما في الثاني «أي في النظم التقليدية» فلا وجود فيه لأية حرية يكون مصدرها الانسان ذاته ، بقدر ما توجد امتيازات تعطى بقانون ، وتنتزع بقانون، ايضا الانسان في النظام الجماهيري يخلق حقوقه وحاجاته ويحميها بينما الفرد في النظم الأخرى ليس له حقوق تتعارض وطبيعة النظام الذي يعيش فيه .

ونعتقد مخلصين ان أهم عمل تاريخي انساني عظيم في مجال حرية الانسان يشهده العالم بعد اعلان سلطة الشعب في ٢ مارس ١٩٧٧ م ، هو ما يجري في الجماهيرية استكمالا لسلطة الشعب من عمل ثوري يستهدف انهاء المؤسسة العسكرية التقليدية واحلال الشعب بديلا عنها .

ان جميع النظم السياسية تدرك جيدا خطورة السلاح ودوره في اغتصاب السلطة والمحافظة عليها .

فعبر جميع مراحل التاريخ الانساني كانت القوة المرادفة للعسكر هي التي تنصب الحكام والاباطرة وتخلعهم ، بحيث لا يكون لهم وجود مستقل خارج المؤسسة العسكرية ذاتها .

ونظرا للذكريات الاليمة التي رسبتها عهود الحكم العسكري المباشر في اذهان الناس صار هذا النوع من الحكم منبوذا حيث يوحي بالفاشية ويرجع بالانسان الى عهود الانكشارية والانحطاط ، ابتكرت ادوات الحكم التقليدية انماطا اخرى من الحكم تخفي بها طبيعتها العسكرية ، وتخلع عليها مسحة من الديمقراطية وتحفظ لها نوعا من الاستمرارية في الحكم واغتصاب السلطة من الجماهير .

وتتنوع هذه الطرق والأساليب بحيث تختلف من نظام الى آخر :

١ ــ فالنظم الرأسمالية مثلا تتبع أساليب تمويه كثيرة : منها ادعاؤها الكاذب بتحييد الجيش وابعاده عن السياسة حتى لا يكون الصراع على السلطة عنيفا وانما سلميا وهادئا ، بل انه

يجري في جميع النظم الرأسمالية تدريب الجيش والشرطة على جميع الأعمال الفنية المتخصصة التي يقوم بها العمال حتى يمكن استعمال الجيش «كصمام أمن احتياطي» يكون في استطاعته احباط جميع الاضرابات العمالية وابطال فعاليتها : حيث يحل الجيش محل العمال المضربين .

وقد اختارت النظم الرأسمالية هذا الاسلوب التمويهي في الحكم ايمانا منها بأن : «احتكار القوة يؤدي الى زوال استعمال وسائل العنف في المعارك السياسية لأن طرفا واحدا من الأطراف المتصارعة هو الذي يملك هذه الوسائل» [٢٧] .

وباختصار يمكن القول في انه في النظم الرأسمالية يكون العسكريون جزءا في اللعبة السياسية وحلفاء طبيعيين لأدوات الحكم الاستغلالية فهم الذين «يسندون طبقة الأقلية التي تتمتع بالامتيازات وتحتاج الى بنادق ورشاشات لابقاء سيطرتها على الطبقات المستغلة التي تهددها بأن تفرقها بكثرة عددها [٢٨]» .

٢ ـ اما في النظم السياسية ذات الحزب الواحد وخصوصا الماركسية منها فقد ابتكرت اسطورة الجيش

العقائدي القائم على رفض المفهوم الليبرالي الكاذب طبعا ، في تحييد الجيش وابعاده عن المعركة السياسية .

وحجة النظم الماركسية في تأطير الجيش ايديولوجيا انه بانتفاء الطبقات ينعدم الصراع على السلطة وبالتالي فلا مبرر لوجود طرف محايد في المجتمع ومن هنا اصبحت القوات المسلحة عنصرا مهما في التنظيم السياسي الحزبي واداة فعالة لتنفيذ برامج الحزب وباندماج الجيش في السلطة وفي الحزب فانه كثيرا ما تكون قيادة الحزب هي قيادة الجيش وقد يحدث ان تكون كفة الجيش مرجحة على كفة الحزب فتكون السلطة بالتالي في ايدي العسكريين .

وسواء كانت السلطة «تمويها هي للحزب» و«حقيقياً» هي للطرف القوي في المجتمع فانه في جميع الاحوال تكون حرية الانسان معدومة لأن طرفا واحدا في المجتمع هو الذي يملي ارادته .

٣ ــ أما في دول العالم الثالث حيث ينصب الجيش من نفسه منظمة سياسية واداة وحيدة في التحول الاجتماعي فقد وجدت ادوات الحكم صعوبة في الاستمرار في السلطة

والديمومة على الكراسي ومن هنا ، جاءت فكرة اضعاف هذه الجيوش عددا وعدة وانشاء في المقابل قوات عسكرية خاصة موازية للجيش التقليدي «الذي يشك في ولائه» وهي ما تعرف بالمليشيات الشعبية من حرس وطني وقومي وجمهوري .. وقوات ردع خاصة الى آخر التمسيات .

وليس من حل ناجع لهذا المشكل : اي التلازم بين السلطة والسلاح غير الحل الذي ابتكره معمر القذافي المتمثل في ضرورة قيام الشعب المسلح وانهاء فعالية جميع المؤسسات العسكرية التقليدية من جيش وشرطة .

وباختفاء هذين التوأمين : المال والقوة ، او الثروة والسلاح ، كقوة تأثير لفرض حكم القلة ، تكون صورة الحكم الشعبي جميلة وناصعة تبهر القلوب والابصار ..

هذه لمحة موجزة عن طبيعة النظام الجماهيري وتطبيقاته العملية في ليبيا كما جاءت في الكتاب الأخضر .

ومن خلال العرض يمكننا ان نؤكد ان معمر القذافي بصياغته لهذه النظرية الانسانية المتكاملة لم يقف عند حدود الاسهام في الفكر الانساني والتراث العالمي وانما تجاوز ذلك

بوضعه لحلول ناجعة ونهائية لمشاكل الانسان المزمنة :

وقد يقول قائل ان هذه الحلول لا تصلح لجميع المجتمعات وذلك بخلاف المشاكل الاجتماعية التي تعالجها هذه النظرية .

ويرد على ذلك ان أي مشكلة اجتماعية مهما اختلف فهم الناس لها ليس لها إلا حل صحيح واحد ، فلا يوجد إلا حل واحد لمشكلة اجتماعية واحدة فاذا وجد حلان لنفس المشكلة فان احد الحلين غير صحيح ونحن نعتقد ان حل قضية الديمقراطية ليس له من حل صحيح الا اسلوب الديمقراطية الشعبية المباشرة بكل ما يعنيه من مضامين . .

ومن هنا ندرك تأكيد معمر القذافي على انه : «ليس للديمقراطية الا اسلوب واحد ونظرية واحدة ... وما تباين واختلاف الانظمة التي تدّعي الديمقراطية الا دليل على انها ليست ديمقراطية ، ليس لسلطة الشعب الا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان»[٢٩] .

وان حل قضية الاشتراكية لا يتم الا من خلال تحرير

الحاجات ومنع الاستغلال ، وحل قضية الأمة المجزأة لا يتم الا من خلال وحدتها القومية ، وحل قضية الاقليات لا يتم الا ... بالاعتراف بكامل حقوقها الذاتية .

الباب الثاني

الحاجة إلى النظام الجماهيري الجديد

الدكتور فرحات صالح شرننة
استاذ مساعد بكلية الاقتصاد
جامعة قاريونس ـــ بنغازي

مقدمة

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل بعض الأنظمة الاقتصادية التي عرفها الانسان ووضعها لحل مشاكله الاقتصادية مركزا في ذلك على بعض النقاط الأساسية منها :

أولًا : مفهوم النظام الاقتصادي ووظائفه الرئيسة .

ثانياً : التعرّض للأنظمة الاقتصادية المعروفة في العالم اليوم وبخاصّة النظام الرأسمالي والنظام الماركسي من حيث المبادىء الأساسية التي يقوم عليها كل من النظامين ومدى مساهمتها في حل المشكلات الاقتصادية وما حققه من نجاح وما اعتراه من فشل في هذا الخصوص .

ثالثاً : سيتعرض البحث إلى الأسباب التي ادت الى ظهور النظام الاشتراكي الجديد الذي نادت به النظرية العالمية الثالثة في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر .

وأخيرا ، سيتناول البحث المساهمات الايجابية والحلول الجذرية التي أتى بها هذا النظام الجديد .

مفهوم النظام الاقتصادي :

يقصد بالنظام الاقتصادي مجموعة القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب لحل المشكل الاقتصادي ، ويضع المجتمع الاطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده وظروفه الاجتماعية وقيمه الاخلاقية والدينية .

الهدف من النظام الاقتصادي :

ان الهدف من أي نظام اقتصادي ، هو حل المشكلة الاقتصادية المتمثلة في وجود عدم موازنة بين حاجات الإفراد ورغباتهم وبين الموارد الاقتصادية المتاحة والمتوفرة ، وذلك حتى يتسنى للأفراد الحصول على اشباع أكبر قدر ممكن من هذه

الحاجات والرغبات وتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية وأعلى مستوى ممكن من المعيشة لأفراد المجتمع وذلك باستخدام هذه الموارد الاقتصادية . فحاجات ورغبات الانسان تتميز بأنها متعددة ومتجددة وغير محدودة ، بينما الموارد الاقتصادية المتوفرة تتميز بأنها نادرة ومحدودة ، ولا تكفي لإشباع كل الحاجات والرغبات الإنسانية ، فاذا كانت موجودة ومتوفرة بدرجة كبيرة كالهواء مثلا ، فلن تكون هناك مشكلة اقتصادية ولن تكون هناك حاجة لنظام اقتصادي على الإطلاق ، وذلك لأن كل الحاجات سيتم إشباعها دونما تعب أو مجهود كبير . ولكن عالما كعالمنا اليوم ، أصبح يتميز بكثرة عدد سكانه وتزايد مطالبهم واحتياجاتهم ، بالإضافة الى تناقص وندرة الموارد الإقتصادية المتوفرة ، مقارنة بما هو مطلوب من هذه الموارد لسد هذه الاحتياجات المتزايدة ، الى جانب ما نتج عن ذلك من تعارض في المصالح ، على امتلاك وكيفية ، استخدام هذه الموارد ومحاولة الكل ان يظفر بهذه الموارد ويستقل باستخدامها .

ومع مرور الزمن تحوّل هذا التعارض في المصالح الى نوع

من الصراع ، سواء بين الافراد داخل المجتمع أو بين المجتمعات . نتيجة لكل ذلك ، اصبح من الضروري ايجاد نظام اقتصادي يعمل على ايجاد حل للمشكلة الاقتصادية ويسعى الى تحقيق الرفاهية للمجتمع ككل ورفع مستويات المعيشة لجميع الأفراد وذلك عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في إنتاج السلع والخدمات لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات ورغبات الإنسان حتى يكون الإنسان حرا وسعيدا . ولكي يحقق أي نظام اقتصادي هذا الهدف ، لا بد من القيام بعدد من المهام والوظائف .

وظائف النظام الاقتصادي :

ان أي نظام اقتصادي ، مهما كان نوعه ، لا بد وأن يقوم ببعض الوظائف والمهام الرئيسة التي من شأنها تمهيد الطريق امام تحقيق الهدف المنشود وهو سعادة الإنسان . ويمكن تلخيص هذه الوظائف في الآتي :

١ ــ تحديد نوع السلع والخدمات التي يجب ان تنتج :

لقد سبق وان ذكرنا بأن الحاجات والرغبات الانسانية متعددة ومتجددة وغير محدودة وانها تتنافس على الموارد الاقتصادية النادرة ، كذلك تعرف بأن الموارد الاقتصادية ذات استخدامات بديلة وانه لا يمكن استخدامها في إنتاج نوعين من الانتاج في آن واحد ، لذلك كله فانه يتعين على النظام الاقتصادي إيجاد وسيلة للاختيار والمفاضلة بين هذه الحاجات المتعددة وإعطاء الأولوية لما هو أكثر أهمية من وجهة نظر المجتمع حتى يتسنى توجيه الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع تلك الحاجات وعدم تبذيرها في إنتاج سلع وخدمات ربّما لا تكون مطلوبة أو انها تستخدم في إشباع حاجات غير ذات أهمية بالنسبة للمجتمع .

٢ ـ تنظيم الإنتاج :

إن هذه المهمة تتطلب توجيه الموارد الاقتصادية في المجتمع بطريقة من شأنها ضمان إنتاج السلع والخدمات المرغوبة بالكميات المطلوبة ، وهذا يعني منع توجيه الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج الى الصناعات ، التي تنتج سلعا وخدمات أقل أهمية من وجهة نظر المجتمع ، وتحويل هذه الموارد إلى

الإنتاج الأكثر أهمية . كذلك يجب اختيار أفضل الطرق لاستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، حيث إنّه يمكن استخدام هذه الموارد بعدة طرق مختلفة ليست كلها على نفس المستوى من الكفاية .

٣ ـ توزيع الإنتاج :

كذلك يجب على النظام الاقتصادي ايجاد انسب الطرق ، لتوزيع الإنتاج على عناصره وبين أفراد المجتمع ، بحيث تتوفر العدالة في التوزيع وينتفي الإستغلال والتفاوت في الدخول التي ينشأ عنها تقسيم المجتمع إلى طبقات ، وما ينتج عن ذلك من صراعات ومشاكل .

٤ ـ ايجاد نوع من الحوافز :

أيضا نجد من واجب النظام الاقتصادي ايجاد نوع من الحوافز التي من شأنها تشجيع الأفراد وتحفيزهم على زيادة الإنتاج وتحريكهم للقيام بمهامهم داخل المجتمع على أكمل وجه .

٥ ـ تنمية الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها وتحسين طرق استخدامها :

ان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يستوجبان تنمية الموارد الاقتصادية وتطويرها والمحافظة عليها من أي ضرر يمكن ان يلحق بها ، ومحاولة تعويض ما قد يعتريها من تلف أو نقص في قيمتها بنتيجة لاستهلاكها ، كذلك يستوجبان تحسين طرق استخدام هذه الموارد وزيادة كفاية استخدامها ، لذلك ، فان أي نظام اقتصادي يهدف الى الرفاهية وزيادة مستوى المعيشة لدى الأفراد ، لا بد وان يهتم بجانب تطوير وتنمية وتحسين طرق استخدام الموارد الاقتصادية .

إن هذه الوظائف الأساسية ، بالرغم من انها موجودة في أي نظام اقتصادي ، إلا ان الطريقة او الكيفية التي يتم بموجبها القيام بهذه الوظائف ، أو المهام ، تختلف من نظام اقتصادي الى نظام اقتصادي آخر . وسنحاول الآن أن نعطي فكرة موجزة عن بعض الأنظمة الاقتصادية من حيث مبادئها الاساسية والطرق المتبعة في كل منها للقيام بهذه الوظائف أو المهام ، مركزين بوجه الخصوص على النظام الرأسمالي والنظام الماركسي (الشيوعي) والنظام الاشتراكي الجديد .

النظام الرأسمالي :

يعتبر النظام الرأسمالي من أقدم النظم الاقتصادية المعاصرة . ويمكن تعريفه : بأنه ذلك النظام الذي يتصف أساسا بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وتسخير هذه الوسائل من قبل الافراد لتحقيق الربح تحت ظروف الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة .

المباديء الأساسية التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي :

ان النظام الرأسمالي يرتكز على أسس ومباديء أساسية ، من أهمها :

١ ـ الحرية الاقتصادية :

ويقصد بهذا المبدأ أن الافراد يجب ان يكونوا أحرارا في اختيار النشاط الاقتصادي الذي يحقق لهم مصالحهم الشخصية وما يتضمنه ذلك من حرية اختيار المهنة أو الحرفة ،

وحرية التعاقد ، وحرية التملك ، وحرية الباعث الشخصي . ولا يحد من هذه الحريات ، ما دامت في حدود القانون ، إلا شرط عدم تعارضها مع تحقيق الأفراد الآخرين في مصالحهم الشخصية . ولحماية هذه الحريات ، يتطلب هذا النظام عدم تدخل الدولة أو الحكومة في النشاط الاقتصادي . واذا تطلّب الأمر وجود التدخل ، فان هذا التدخل ، يجب ان يكون في أضيق نطاق ممكن ، وذلك لأن مهام الحكومة الرئيسة طبقا لهذا النظام ، يجب ان تكون المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي والاهتمام بأمور القضاء والعدل .

٢ ـ الملكية الفردية أو الملكية الخاصة :

تعتبر الملكية الفردية أو الملكية الخاصة من أهم ركائز هذا النظام ، ولهذا ، فهو يعطي الفرد الحرية الكاملة في ان يمتلك ما شاء ، بغض النظر عن الكيفية التي يتحصل بها على هذه الممتلكات ، ما دام انه تملكها بطرق قانونية . كذلك فان هذا النظام يعطي الفرد الحرية الكاملة في التصرف فيما يملكه من ممتلكات ، ما دام هذا التصرف في حدود القانون دون النظر لما قد يتضمنه هذا الاستعمال من استغلال للآخرين .

ويعتبر النظام الرأسمالي اعطاء الفرد الحرية الكاملة في التملك والتصرف فيما يملك ، حافزا ودافعا قويا للعمل المنتج ومحركا للنمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي .

٣ ـ الربح كحافز على الإنتاج :

يعتقد أنصار النظام الرأسمالي بأن الربح خير مؤشر ، وخير موجّه لإحداث التوازن الاقتصادي في المجتمع ، ذلك لأن الربح من اكفأ الحوافز على الإنتاج ، وبالتالي التقدم الاقتصادي . فاذا كانت سلعة معينة غير متوفرة في السوق ، والطلب عليها كبير ، فان سعرها سيرتفع ، مما يؤدي الى زيادة الربح في إنتاج هذه السلعة ، والذي بدوره سيؤدي الى دخول منشآت جديدة في هذا المجال وزيادة إنتاج هذه السلعة حتى ينخفض سعرها ويختفي الربح . وكذلك فان وجود سلعة معينة بكميات كبيرة في السوق لدليل على ان عرض هذه السلعة كبير ، مما يؤدي الى تخفيض سعرها ، وبالتالي انعدام الربح ووجود خسارة في إنتاجها والذي بدوره يؤدي الى خروج بعض المنشآت من هذا المجال الإنتاجي حتى ينخفض عرض هذه السلعة ويرتفع السعر حتى تنتفي الخسارة . أي ان وجود

الربح يؤدي إلى زيادة الإنتاج واختفاءه يؤدي إلى تخفيض الإنتاج .

٤ ـ المنافسة الحرة وآلية جهاز الثمن :

يضع النظام الرأسمالي ثقة كبيرة في المنافسة الحرة وجهاز الثمن ، كقوة محركة وموجهة للنشاط الاقتصادي . إنّ انصار النظام الرأسمالي يعتقدون بأنّ ترك الحرية للأفراد في اختيار النشاط الاقتصادي ، سيخلق منافسة شريفة . واذا لم توجد أية قيود وتحققت كل شروط المنافسة ، فان هذه المنافسة ستصبح منافسة كاملة من شأنها أن تمنح استغلال الجماعات بعضها بعضا ، حيث تقوم المنافسة الكاملة بمعادلة القوى المؤثرة على عرض وطلب السلع والخدمات المختلفة فتحدد نتيجة لذلك الأسعار التي تعمل على تحديد الكميات الواجب إنتاجها من هذه السلع والخدمات . واذا ما توافرت المنافسة الكاملة فان جهاز الثمن سيقوم تلقائيا بتوجيه وإرشاد الافراد الى اختيار ما يحقق لهم اقصى منفعة ممكنة ، كما سيعمل على توجيه قرارات الإنتاج في المجالات المختلفة . وعن طريق الأسعار ايضا يستطيع المنتجون اختيار أكفأ الطرق

الإنتاجية واذا ما كانت عوامل الإنتاج الحرة في التنقل من مجال إنتاجي الى مجال إنتاجي آخر ، ومن منطقة جغرافية الى منطقة جغرافية أخرى ، فان جهاز الثمن سيؤدي تلقائيا إلى توزيع الموارد الاقتصادية التوزيع الأمثل ، ويكون النشاط الاقتصادي متوازناً .

٥ ــ نظرية التوافق الاجتماعي :

ان المباديء الأساسية السابقة مبنية في الواقع على ايمان انصار هذا النظام المطلق بنظرية التوافق الاجتماعي ، والتي مضمونها استحالة وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة او المجتمع ، ما دام المجتمع هو عبارة عن مجموع افراده . فإذا ما حقق كل فرد مصلحته الشخصية وحقق سعادته فان هذا يعني تحقيق مصلحة المجتمع ككل . كما يعتقد أنصار هذا النظام بان التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع يحدث تلقائيا لوجود ، ما يعبرون عنه ، باليد الخفية التي تقود الفرد وهو في سبيل تحقيق مصلحته الذاتية الى تحقيق مصلحة المجتمع دون ان يدري ذلك ، وبالرغم من

انها ليست هدفه الأساسي . وقد عبّر آدم سميث عن اعتقاده في هذه النظرية بالعبارة التالية :

«ان الفرد يحقق مصالح المجتمع بدرجة أكبر عندما يعمل على خدمة شؤونه الخاصة ، مما لو خصص وقته وجهده لخدمة المجتمع أساسا» .

الطريقة او الكيفية التي ينتهجها النظام الرأسمالي في تأدية الوظائف الأساسية للنظام الإقتصادي :

بعد أن ذكرنا بطريقة موجزة ، أهم خصائص ومباديء النظام الرأسمالي ، يجب ان نتعرف على الطريقة او الكيفية التي يتبعها هذا النظام في تحقيق تأدية الوظائف الأساسية ، مثل تحديد نوعية وكمية الإنتاج وكيفية الإنتاج وتنظيمه ، وطريقة توزيع الموارد الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وكيفية توزيع الناتج وغيرها من الوظائف الأخرى ، ثم نتعرف على نوعية الضوابط وأجهزة الرقابة الموجودة بهذا النظام ، والتي تكفل تأدية هذه الوظائف وبالطريقة المطلوبة .

ان انصار هذا النظام يعتقدون بأن هذه الوظائف تتحقق بطريقة تلقائية ، وذلك بتوفير المنافسة وآلية جهاز الثمن . فاذا ، ما توفرت حرية الافراد في اختيار النشاط الاقتصادي ، واذا ما توفرت المنافسة الكاملة فان جهاز الثمن سيقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات التي يجب ان تنتج ، كما ان جهاز الثمن وما وراءه من حافز للربح يؤشر للمنتجين بإنتاج السلع والخدمات المطلوبة والمرغوبة ، والتي تكون أسعارها مرتفعة وتدرّ ربحاً ، والتخلي عن إنتاج السلع والخدمات غير المطلوبة وغير المرغوبة والتي تكون أسعارها منخفضة ولا تدرّ ربحا ، وبطريقة آلية ايضا فان جهاز الثمن وحافز الربح يحثان المنتجين على إنتاج تلك الكميات من السلع والخدمات التي تحقق أقصى ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة .

كذلك نجد أن جهاز الثمن وحافز الربح يشيران للمنتجين باختيار أكفأ السبل الإنتاجية ، والتي تعطي نفس الكمية من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة . وأخيرا فإن جهاز الثمن يقوم ايضا بدور الموزع للإنتاج على عناصره ، كل بنسبة إسهامه في العملية الإنتاجية ، فأصحاب عوامل الإنتاج يقومون ببيع

خدماتهم وخدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكونها ويحصلون على دخل في مقابل ذلك ، وعن طريق الدخل يقومون بشراء سلع وخدمات ، وهكذا تستمر عملية الإنتاج .

وبصورة مختصرة فان النظام الرأسمالي لا يعتقد بضرورة وجود أجهزة تخطيط ولا أجهزة رقابية ، لمراقبة النظام . حيث إنّ هذه الأجهزة موجودة تلقائيا بداخل هذا النظام ، وهي المنافسة وجهاز الثمن وحافز الربح ، ووجودها كفيل بمراقبة النظام حتى يحقق الهدف المطلوب .

مدى نجاح وفشل النظام الرأسمالي في تحقيق الاهداف الأساسية للنظام الاقتصادي :

إنطلاقا من المباديء السابقة ، واستنادا عليها ، طبّق النظام الرأسمالي واعتنقته واتبعته كثير من الدول . حتى إنّه في فترة زمنية معينة كان هو النظام الوحيد المطبّق على اقتصاديات العالم . ومما لا شك فيه ان هذا النظام حقّق نجاحات كبيرة . لقد استطاع هذا النظام ان يحدث تحسنا كبيرا في ظروف

المعيشة ، وارتفاعا ملحوظا في مستوياتها ، وازدهرت في ظلّه الصناعة والتجارة والزراعة ، كما تطوّرت في ظله الدراسات والبحوث العلمية التي من شأنها تطوير الإنتاج وزيادته . كذلك فإن النظام الرأسمالي كان بدون شك أفضل من النظام الذي سبقه ، وهو نظام الاقطاع الذي كان الانسان في ظله يباع ويشترى تبعا للإقطاعية التي يشتغل فيها . الا ان هذه النجاحات التي حققها النظام الرأسمالي ، كانت في الواقع ، نتيجة ظروف تاريخية وسياسية واكبت النظام ، وكان لها الفضل الكبير في إفساح المجال وإتاحة الفرصة لتحقيق هذه النجاحات ، ومن هذه الظروف «الحركة الاستعمارية» وما صاحبها من استيلاء على خيرات شعوب ونهب ثروات قارات بأكملها ووضعها تحت تصرف وخدمة الدول الاستعمارية مما ساهم في زيادة تقدم ورفاهية شعوب تلك الدول واعتبارها كنجاحات للنظام . كما استطاعت ان تغطي بدرجة كبيرة على عيوب وفشل هذا النظام .

ان النظام الرأسمالي ينطوي على عيوب كثيرة تجعله يفشل في تحقيق مطالب الانسانية وسعادة البشرية ، وقد بدأت

تظهر هذه العيوب جلية في الآونة الأخيرة ، خاصة بعد أن تقلّص النفوذ الاستعماري بعض الشيء وبدأت الشعوب تستقل وتسيطر على ثرواتها . ومن العيوب او نقاط الفشل في النظام الرأسمالي ما يلي :

١ ــ التعارض بين مبدأ الفردية والمصلحة العامة :

ان قاعدة الفردية لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تحقق مصالح الجميع . لقد اتضح من التطبيق العملي للنظام الرأسمالي بأنه يخدم مصالح طبقة معينة فقط ، وهي طبقة الرأسمالية التي احتركت الى حدّ كبير أدوات الإنتاج . ان المصلحة العامة لا يمكن ان تتحقق بطريقة تلقائية في ظل سيطرة طبقة معينة على أدوات الإنتاج . وفي ظل الاحتكارات التي تسود النظام الرأسمالي الآن تحولت الفردية إلى عملية انتهازية واستغلالية . ان إعطاء الحرية المطلقة للفرد في ان يحقق مصلحته الشخصية وفي ان يسعى وراء الربح ما استطاع الى ذلك سبيلا ، لا يؤدي الى تحقيق المصلحة العامة في النهاية . وما تدخل حكومات الدول التي تنتهج النظام الرأسمالي في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق الضرائب التصاعدية او

عن القوانين المضادة للاحتكارات او عن طريق إنتاج سلع وخدمات عامة ، الا دليل على التعارض وعدم التوافق بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ، ودليل على انه لا يمكن الاعتماد على جهاز الثمن في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بطريقة آلية ودون تدخّل .

٢ ـ سوء توزيع الثروة والدخل :

ان المتتبع لنظام التوزيع في النظام الرأسمالي يلاحظ بأن هذا النظام قد أفرز نظاما توزيعيا سيئا للغاية سواء بالنسبة للثروة او الدخل . ان عدم العدالة في التوزيع الذي يتسم به هذا النظام لا تبرره لا الظروف الاقتصادية ولا الظروف الاجتماعية السائدة في البلدان الرأسمالية . ان القاء نظرة عابرة على الاحصائيات الخاصة بتوزيع الدخول والثروات في البلدان الرأسمالية لكفيلة بأن توضح عدم العدالة في هذا التوزيع ، حيث نجد نسبة قليلة من السكان يمتلكون معظم الثروات وبالتالي يحصلون على معظم الدخل ، والسواد الأعظم من السكان ربّما لا يمتلك شيئا ، ولا يحصل على أكثر من الحد الأدنى للمعيشة . فبينما قلة تتمتع بالخيرات وتبدد الأموال في

أوجه إنفاق ترفيهية ، نجد الغالبية تتضور من الجوع والحرمان او تلهث وراء الضروريات . كذلك نجد في ظل هذا النظام وكنتيجة لسوء التوزيع هذا ، كثيرا ما تنتج سلع وخدمات كمالية لا تطلبها الا الطبقة الرأسمالية التي تتركز لديها القوة الشرائية ، في الوقت الذي كان من الواجب إنتاج السلع الضرورية التي هي مطلب السواد الأعظم من الشعب . إن جهاز الثمن يكافيء الافراد ، طبقا للندرة النسبية للموارد الاقتصادية التي بحوزتهم ، ولكنه لا يقدر على توزيع هذه الندرة بطريقة عادلة .

٣ ــ التعرّض للأزمات والتقلبات الاقتصادية :

من عيوب هذا النظام أيضا هو اتسامه بعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي ، مما يعرضه الى التقلبات والأزمات الاقتصادية . وذلك لأن التلقائية التي يرتكز عليها هذا النظام ، لا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التوازن ، وكذلك لعدم واقعية الفروض القائم عليها . وخير مثال على ذلك ، فرض المنافسة الكاملة ، حيث أن الفرض لا يمكن ان يتحقق على أرضية الواقع ، وذلك لاستحالة توفّر شروط هذه المنافسة

لعدم عملية المقترحات والسياسات التي يتبناها لمعالجة الاستقرار والبطالة ، الخ .

٤ ـ فتح المجال أمام الكسب دون جهد :

لقد فتح النظام الرأسمالي المجال أمام بعض الأفراد لأن يتحصلوا على دخول دونما بذل أي مجهود يذكر . في المقابل ، وذلك بفتحه المجال امام الاستغلال بجميع أنواعه ، فالدخول المكتسبة عن طريق الأرباح الاحتكارية ، والدخول المكتسبة عن طريق الايجارات ، والدخول المكتسبة من الأرصدة والثروات الموروثة ، كلها تعتبر دخولا بدون جهد ولا عمل . وهذا يعني انه في ظل النظام الرأسمالي تستطيع مجموعة من الناس ان تعيش في رخاء دون ان تعمل ، وبذلك فان هذا النظام قد ساعد على خلق طبقة تملك ولا تعمل ، تستهلك ولا تنتج .

٥ ـ فشل النظام في تحقيق مجتمع أفضل :

ان النظام الاجتماعي الذي بني على أساس النظام الرأسمالي لم يستطع ان يحقق مجتمعا أفضل وحياة اجتماعية سعيدة . وذلك لأن هذا النظام عبارة عن نظام طبقي يسوده الظلم الاجتماعي وعدم العدالة ، في أغلب جوانبه . فقد انقسم

المجتمع في ظل هذا النظام الى طبقتين ، طبقة تملك كل شيء وطبقة لا تملك شيئا . وكنتيجة لهذا التقسيم اتسم المجتمع بنوع من الصراع بين الطبقتين ، ومع مرور الزمن زادت حدة ذلك الصراع وذلك لاتساع الهوة بين الطبقتين بالرغم من المحاولات الجادة والمستمرة من حكومات الدول الرأسمالية لتقريب تلك الهوة . مع مرور الزمن ، تزداد الطبقة الرأسمالية غنى وقوة وسيطرة على ثروات وموارد المجتمع وتزداد الطبقة العاملة الكادحة فقرا وتدهورا في مستواها المعيشي . وبناء على هذه المحصلة الاجتماعية التي وصل اليها هذا النظام ، فقد أعد اركانه ومبادئه الذي قام من اجلها وهو مبدأ الديمقراطية والحرية حيث اصبحت الحرية في ظله مكتوبة لمن يملك الثروة ويسيطر على الموارد الاقتصادية وهي الطبقة الرأسمالية ، أما الطبقة العاملة فالحرية الممنوحة لها حرية شكلية ، لا تستطيع بمقتضاها ان تغيّر من أمورها شيئا ، بل هي على العكس تستغل وتسخر وتحكم باسم الديمقراطية .

٦ ــ عدم الاهتمام بالجانب الانساني في الحياة الاقتصادية :

ان النظام الرأسمالي لا يهتم بالجانب الانساني في علاقاته الاقتصادية ، وانما يركز فقط على الجانب المادي . ومن الأمثلة على ذلك ، تحدّد الأجور طبقا لهذا النظام عند المستوى الذي يتعادل عنده طلب أعلى وعرض لليد العاملة بغض النظر عما اذا كان هذا المستوى من الأجر يكفي بسد حاجات الانسان الضرورية أو لا ، فهو ينظر لها على انها عملية تعاقدية بحتة لا دخل للجانب الانساني فيها ، كذلك فان حاجات ورغبات الانسان في ظل هذا النظام لا تؤخذ في الاعتبار عند تقرير كمية ونوعية الإنتاج الا اذا كانت هذه الحاجيات والرغبات معززة بقوة شرائية ، أي ان الحاجات والرغبات التي لا يساندها الدولار لا تعتبر طلبا فعالا وبذلك لا تؤثر في قرارات الإنتاج .

هذه بعض عيوب النظام الرأسمالي ونقاط فشله ، وليست كل عيوبه ، حيث إنه يحتوي على عيوب ومساوىء أخرى لا يتسع المجال لذكرها جميعا وشرحها .. ومن الأمثلة على هذه المساوىء الأخرى ، قتل روح التعاون وخلق نوع من الصراع وتقوية الانانية والفردية والقضاء على الروابط الاجتماعية والفشل

في خلق مجتمع متحاب متين ، تسوده الروابط الاجتماعية المتينة وخال من الانحرافات الاجتماعية والأمراض النفسية .

النظام الماركسي «الشيوعية» :

يمكن تعريف النظام الماركسي بأنه ذلك النظام الذي يتصف أساسا بالملكية العامة (ملكية الدولة أو الحكومة) لوسائل الإنتاج وتوجيه هذه الوسائل من قبل الحزب الماركسي (اللجنة المركزية للحزب) لإشباع حاجات افراد المجتمع المقررة والمحددة مسبقا .

انبثق الفكر الماركسي من كتابات كارل ماركس واعتمد عليها بدرجة كبيرة جدا . فكتابات ماركس في القرن التاسع عشر والتي حاولت تفسير حركة التطور التاريخي واكتشاف العوامل التي تحكم تطوره تعتبر المصدر الأساسي للفكر الشيوعي . تقول كتابات كارل ماركس بأن العامل الاقتصادي او العامل المادي هو المحرك الرئيس للحركات التاريخية والتطور التاريخي .

فحسب منطق التحليل الماركسي كل مجتمع مركّب من مجموعة من التناقضات والأضداد واوجه التعارض ، وان هذه الاضداد والتناقضات تؤدي الى التصادم والصراع ومن ثم الحركة والتغيير . فالنظام الرأسمالي يقوم على عدة متناقضات أهمها وجود طبقة صغيرة رأسمالية تملك معظم أو كل أدوات الإنتاج ، ولذلك فهي طبقة مستغِلة . وطبقة أخرى لا تملك شيئا ، عدا مجهودها العضلي او الذهني والتي تقدمه في مقابل الحصول على أجر ، وبذلك فهي مستغَلة وهي تشكّل الغالبية العظمى من السكان . كما أوضح ماركس انه نتيجة لاستحواذ الطبقة الرأسمالية على أدوات ووسائل الإنتاج فان وضع الطبقة العاملة يزداد سوءا يوما بعد يوم وذلك لما يحويه النظام الرأسمالي من اوجه الاستغلال والتي من أهمها حصول الطبقة الرأسمالية على ما اسماه ماركس بـ «فائض القيمة» ، وهو عبارة عن الفرق بين قيمة ما ينتجه العمال من سلع وخدمات ، وقيمة ما يستلمه العمال من اجر مقابل هذا الإنتاج . ان استحواذ الطبقة الرأسمالية على فائض القيمة من شأنه أن يؤدي الى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك . فقدرة الطبقة العاملة

على الإنتاج تفوق قدرتهم على الاستهلاك نتيجة عدم حصولهم على قيمة ما قاموا بإنتاجه ، وهذا بدوره يؤدي الى حدوث أزمات اقتصادية وبطالة ، فالثورة الدموية التي سوف تتكفل بتصفية النظام الرأسمالي وإنهائه وفسح المجال امام النظم الاشتراكية فالشيوعية .

ان نهاية النظام الرأسمالي من وجهة نظر ماركس لا ريب فيها ، كنتيجة حتمية للتناقضات التي ينطوي عليها هذا النظام ، فحينما تقوم طبقة العمال ، طبقة البروليتاريا ، كما أسماها ، ماركس ، بسحق الطبقة الرأسمالية والقضاء على جميع أوجه الاستغلال وإنهاء الوضع الطبقي وما أدى اليه من حقد وصراع طبقي عنيف ، وحينما يصبح العمل ليس وسيلة للعيش بل من أولى ضرورياته ، وحينما يأخذ المجتمع من كل فرد وفق طاقته ومقدرته ويعطيه وفق حاجته ، وحينما يتم القضاء على الملكية الخاصة وتحل محلها الملكية العامة ويتم القضاء على فائض القيمة ، حينما يتم ذلك تصبح الشيوعية حقيقة واقعة . وحينما تتحقق الشيوعية يقول ماركس ، يتحقق المجتمع السعيد الخالي من الطبقات ، حيث إنه يتكون من العمال فقط ،

والخالي من الإستغلال وذلك لتملك المجتمع لجميع أدوات الإنتاج . وبما ان فائض القيمة في المجتمع سوف لن يعود لشخص معين او مجموعة أشخاص وانما يعود لكل المجتمع ، فان أي زيادة في إنتاجية العمال ستؤدي الى زيادة في حاجات الافراد المشبعة .

كما يقول ماركس انه في ظل هذا النظام سوف تنتهي المتناقضات ، حيث لا يوجد ما تتغذى عليه . انه مجتمع جديد يقوم على أسس ومباديء فلسفية جديدة .

المباديء الأساسية التي يرتكز عليها النظام الماركسي (الشيوعي) :

يقوم النظام الماركسي (الشيوعي) على أسس ومباديء أساسية اهمها :

١ ـ الغاء الملكية الخاصة واحلال الملكية العامة بدلا منها :

يعتقد أنصار النظام الماركسي بأن الملكية الخاصة لأدوات

الإنتاج في النظام الرأسمالي هي السبب الأساسي وراء ما افرزه النظام الرأسمالي من مآسٍ ومشاكل اقتصادية ، فهي وراء الاستغلال والاستعباد الذي تعاني منه الطبقة العاملة وهي وراء تركّز الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع وما نتج عن ذلك من صراع طبقي ، الخ ... من المشاكل . لذلك ، فان النظام الماركسي نادى بضرورة الغاء الملكية الخاصة واحلالها بالملكية العامة ، بحيث تصبح جميع وسائل وأدوات الإنتاج ملكية عامة تقوم بإدارتها الحكومة او الهيئة المركزية للحزب ، وتقوم بتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المجتمع .

٢ ـ الاعتماد على جهاز التخطيط واسلوب التخطيط في اتخاذ قرارات الإنتاج :

لا يعتمد هذا النظام على جهاز الثمن في تحديد كمية ونوعية الإنتاج واختيار الطرق المناسبة للإنتاج ولا في كيفية توزيع الموارد الاقتصادية لعمليات الإنتاج ولا في كيفية توزيع الناتج ، وانما الذي يقوم بكل هذه المهام هو جهاز مركزي للتخطيط ، يتم انشاؤه لهذا الغرض . وتقوم الحكومة او الهيئة

المركزية للحزب بتوزيع الدخل القومي وفقا للمعايير والضوابط المرسومة لذلك .

٣ ـ العدالة في التوزيع :

تعتبر العدالة في التوزيع من أهم المباديء الذي تنادي بها الماركسية (الشيوعية) ، ومنطق العدالة في هذا النظام يقوم على ان يقدم الافراد خدماتهم الى المجتمع كل حسب طاقته وقدرته الإنتاجية . وفي المقابل ، يستلم كل واحد منهم اجرا بقدر ما يحتاج اليه . ويعرف هذا المبدأ عادة «من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته» .

٤ ـ عدم الاعتراف بالربح كحافز على الإنتاج :

ان الهدف من النشاط الاقتصادي طبقا لهذا النظام هو إشباع الحاجات العامة والجماعية وليس تحقيق الربح او السعي للحصول عليه . ولذلك فان الربح لا يعتبر ـ من وجهة نظر هذا النظام ـ حافزا ومحركا للإنتاج ، بل على النقيض من ذلك ، يعتبر الربح وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدي الى سوء توزيع في الدخل او الثروة ، وبالتالي الى تقسيم المجتمع الى طبقة غنية وطبقة فقيرة مما يؤدي الى صراع مستمر . ومن

هذا ، فان الشعور الوطني والشعور القومي والاحساس بالمسؤولية والمشاركة في بناء الاقتصاد القومي وسد حاجات المجتمع ، يجب ان تكون خير حافز على زيادة الإنتاج وتنمية الموارد الاقتصادية طبقا لهذا النظام .

الطريقة او الكيفية التي ينتهجها النظام الماركسي في تأدية الوظائف الأساسية للنظام الاقتصادي :

وفقا للمباديء الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام ، والتي من ضمنها عدم الاعتراف بدور جهاز الثمن في تحديد كمية ونوعية الإنتاج واختيار الطرق المناسبة للإنتاج وكيفية التوزيع ، فان كل هذه الوظائف يتم القيام بها بطريقة مخططة وليس بطريقة تلقائية . لذلك ، فان هذا النظام يعتمد على جهاز مركزي للتخطيط للقيام بهذه الوظائف . فالجهاز المركزي للتخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعية وكمية الإنتاج في الاقتصاد وهو الذي يقوم بتخصيص الموارد الاقتصادية على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وعن طريقه أيضا يتم تحديد

مستوى الاسعار وبالتالي ، توزيع الدخول والسلع والخدمات على المواطنين . هذا يعني ان كل شيء في النظام الماركسي مخطط ومحدد من قبل الجهاز المركزي للتخطيط . فالفرد في ظل هذا النظام ليس لديه الحرية في التملك وليس لديه الحرية حتى في تحديد كمية ونوعية السلع والخدمات التي يقوم باستهلاكها ولو بطريقة غير مباشرة كما هو الحال في النظام الرأسمالي .

مدى نجاح وفشل النظام الماركسي (الشيوعي) في تحقيق الأهداف الأساسية للنظام الاقتصادي :

لقد استطاع النظام الماركسي (الشيوعي) عن طريقة تهجّمه على النظام الرأسمالي واكتشافه لعيوب ذلك النظام والتركيز عليها ، ان يقنع عددا كبيرا من الناس بأن الجنة والنعيم من الممكن الوصول اليه عن طريق اتباع النظام الماركسي وما ينطوي عليه من مباديء وأسس . وبذلك انتشر هذا النظام واعتنقته مجموعة من الدول مثل الاتحاد السوفياتي والصين ودول

اوروبا الشرقية وكوبا وغيرها . واستطاع هذا النظام في بعض هذه الدول ، ان يحقق نجاحات كبيرة في بعض المجالات الإنتاجية وبخاصّة في المجال الصناعي ، واستطاع بذلك ان يحقق تقدما اقتصاديا ملموسا في فترة زمنية قصيرة اذا ما قورن بالنظام الرأسمالي . وخير دليل على ذلك ما توصل اليه الاتحاد السوفياتي من تقدم اقتصادي خاصة في المجال الصناعي . الا ان هذا النجاح وهذا الانتصار الذي حققه النظام الماركسي في بعض المجالات لم يكن خاليا من العيوب ولم يستطع ان يغطي نقاط الفشل والضعف في هذا النظام والتي من الممكن ايجازها في النقاط التالية :

١ ـ انعدام حرية الفرد :

لو أمعنا النظر جيدا في النظام الماركسي (الشيوعي) كما هو مطبق في بعض الدول ، لوجدنا ان الفرد فقد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفقد حريته في تملك أي شيء يدعى ملكية خاصة . لقد فقد حريته في اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها اذ اصبحت كل هذه الاشياء تقرر له من قبل الدولة أو الحزب الحاكم أو الجهاز المركزي للتخطيط . ولذلك ،

فان هذا النظام لم يستطع ان يحقق حرية الانسان ، بل على النقيض من ذلك فقد الانسان في ظله حتى بعض حرياته التي كان يتمتع بها في ظل النظام الرأسمالي .

٢ ـ عدم القضاء على الاستغلال الذي قام من أجله :

لقد قام النظام الماركسي (الشيوعي) حسب ما يزعم مؤيدوه ، من أجل القضاء على الاستغلال ومن أجل تحقيق العدالة في التوزيع وتخليص الطبقة العاملة من ظلم واستعباد الطبقة الرأسمالية ، ولكن في الواقع لم يستطع النظام الماركسي القضاء على الاستغلال إطلاقا . ففائض القيمة الذي كان يذهب الى جيوب الرأسماليين في النظام الرأسمالي يذهب الى الدولة في ظل النظام الماركسي ولا يؤول الى الطبقة العاملة . لذلك ، فان هذه الطبقة لا زالت مستغلة حتى في ظل النظام الماركسي حيث إنها لا تستلم قيمة إنتاجها وانما تستلم اجرا بالقدر الذي تراه الحكومة مناسبا . فمن وجهة نظر العمال لا يزال الاستغلال قائما ما داموا لا يستلمون قيم إنتاجهم ، بغض النظر ، عما اذا كان هذا الفائض يذهب الى حساب الرأسمالي أو الى حساب الدولة أو المجتمع . فالطبقة العاملة في

الحالتين مستغلة وما الذي يجري الآن في بولندا الا دليل على ذلك .

٣ ـ عدم القضاء على الطبقية :

لقد أدى تطبيق النظام الماركسي الى سيطرة طبقة معينة وهي طبقة الحزب الحاكم على مقدرات الامور من جميع النواحي . أما البقية الباقية فهي عبارة عن طبقة مسخرة مسيرة لا حول لها ولا قوة . ولذلك ، فان النظام الماركسي لم يقض على الطبقية .

٤ ـ انخفاض إنتاجية العامل :

لقد أوضحت بعض الدراسات المقارنة بأن إنتاجية العامل في ظل النظام الماركسي أقل من انتاجية زميله في النظام الرأسمالي ، وذلك لأن العامل في النظام الماركسي لا يجد ما يحفزه على الإنتاج ما دام سيستلم اجرا محددا بغض النظر عن مقدار ما يقوم بانتاجه . كما أوضحت تجربة النظام الماركسي بأن الحوافز المعنوية ، كرسائل الشكر والأوسمة وغيرها ، لا تقوى على تحفيز العامل الى زيادة إنتاجه كالحوافز المادية ...

لذلك كله نلاحظ نوع من إعادة النظر في إلغاء الملكية

الخاصة تماما ، وذلك بالسماح لبعض الملكيات الخاصة الصغيرة لتكون جنبا الى جنب مع الملكية العامة علها تؤدي الى زيادة إنتاجية العمال .

٥ ـ وجود نوع من الاستغلال :

ان الماركسية (الشيوعية) لا يمكن اعتبارها حلا سليما ، وذلك لأنها تقود الى الاستغلال من جديد وبطريقة جديدة وتغري عن الكسل واللا مبالاة . فطبقا لمبدئها القائل ، من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته ، نفرض ان هناك شخصين أ ، ب ، وان قدراتهما وحاجاتهما على النمو كالتالي :

قدرة الشخص (أ) : ١٠ وحدات .

وقدرة الشخص (ب) : ٨ وحدات .

واذا نظرنا الى الحاجات نجد ان :

حاجة الشخص (أ) : ٨ وحدات .

حاجة الشخص (ب) : ١٠ وحدات .

وفقا للمبدأ السابق سيؤخذ من الشخص (أ) وحدتان وتعطى للشخص (ب) وهذا بالطبع يعني الاستغلال من الشخص ب للشخص أ .

٦ ـ عدم التركيز على الإنتاج :

كذلك يؤخذ على النظام الماركسي بأنه نظام لا يعطي الإنتاج أهمية كبيرة ، ومن ذلك فهو لم يوجد الحوافز الكفيلة بزيادته وانما يركز بدرجة أكبر على التوزيع ، ومن ذلك لا تعتبر النظرية الشيوعية نظرية توزيع ، فهي تبدأ منه وترتد اليه .

٧ ـ خلق البيروقراطية والمكتبية :

وأخيرا يؤخذ على النظام الماركسي بأنه نظام يؤدي الى خلق نظام بيروقراطي ومكتبي كبير جدا ، وذلك نظرا لأن القرارات التي يتخذها الجهاز المركزي للتخطيط ، والمتعلقة بتحديد كمية ونوعية الإنتاج وطرق الإنتاج وتوزيعه . كل هذه القرارات تتطلب توفر جميع البيانات والإحصائيات اللازمة وتبويبها بكل دقة وامانة . وهذا يتطلب عددا جرارا من الموظفين مما يؤدي الى خلق جهاز بيروقراطي ومكتبي باهظ التكاليف .

هذه بعض العيوب والانتقادات التي وجهت للشيوعية من الناحية التطبيقية وقد تعرضت الشيوعية لبعض الانتقادات حتى من الناحية النظرية . ولكن هذا لا يعني ان النظرية الماركسية سطحية وعديمة الأهمية على الاطلاق . فقد ساعدت

النظرية الماركسية على كشف عيوب النظام الرأسمالي وتفهمها ، مثل الاحتكار وما ينطوي عليه من استغلال وبطالة وازمات اقتصادية ونزاع طبقي ، الخ ... لكنها لم تستطع إقامة نظام اقتصادي يمكن البشرية من الحصول على حريتها من جميع مظاهر الاستغلال والعبودية ، وبالتالي يمكنها من ان تعيش في سعادة كما زعمت .

كيف ظهرت الحاجة الى النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) :

لقد ظهرت الحاجة الى النظام الاشتراكي الجديد كنتيجة حتمية لقصور الأنظمة الاقتصادية السابقة وفشلها في ايجاد حل جذري ونهائي للمشكلة الاقتصادية ، بالرغم من التغيرات والتطورات التي حدثت في هذه الأنظمة كمحاولة لحل بعض المشاكل الاقتصادية التي برزت وتبرز من حين لآخر ، فلو استعرضنا جميع المحاولات من قبل الأنظمة السابقة لمعالجة المشكلات الاقتصادية سواء المتعلقة منها

بالعلاقة بين العمال وأصحاب العمل او بالملكية او غيرها ، لوجدنا أنها لم تستطع حل هذه المشاكل حلا جذريا . فبالنسبة للعلاقة بين العمال وارباب العمل ، لا شك ان الانظمة الاقتصادية السابقة استطاعت ان تحدث فيها تغيرات وتطورات هامة جدا ، فتحديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل والاعتراف بحد أدنى للاجور ومشاركة العمال في الارباح والادارة والقوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتأمينات ضد البطالة وحتى تكوين النقابات العمالية وحق الاضرابات وغيرها من التطورات والتحسينات في هذا المجال ، لا شك انها حققت مكاسب كثيرة للعمال وذلك لأنها اوجدت لهم حقوقا كانت تعتبر صعبة المنال في الماضي . الا اننا لو أمعنا النظر في هذه التطورات والتغييرات لوجدنا انها لا تقدم لنا حلولا جذرية للمشكلة . فكل التحسينات والتطورات التي حدثت على نظام الاجرة وعلاقة العمال بارباب العمل كانت مجرد حلول إصلاحية ومسكنات مؤقتة لا اكثر ، لقد كانت اقرب الى الإحسان منها الى الاعتراف بحق العاملين . فهي لم تتعد ، تحت احسن الظروف ، كونها جزءا من حق العاملين

في العملية الإنتاجية . ان العمال الذين استؤجروا للقيام بعملية إنتاج لصالح غيرهم الذي استأجرهم لم يستلموا ما أنتجوه ، وإنما استلموا في المقابل أجرة ، وهذا يعني خروج عن القواعد الطبيعية .

فالقاعدة الطبيعية والسليمة هنا ، هي ان العلاقة بين المنتج والإنتاج يجب ان تكون مباشرة بمعنى ان الذي ينتج هو الذي يستهلك ، ولا يجب ان يتنازل عن إنتاجه لأحد أو جهة مقابل اجرة .

ان كل الانظمة السابقة لم تستطع أن تحلّ هذا المشكل ، والدليل على ذلك ، أن المنتجين تحت كل هذه الانظمة لا يزالون يستلمون اجرة مقابل الاشتراك في العملية الإنتاجية ، بالرغم من اختلاف أشكال الملكية وتبدل اوضاعها من نظام لآخر . والحل السليم والنهائي هنا هو ان يصبح العمال المشاركون في عملية إنتاجية شركاء في الإنتاج لا اجراء .

كذلك فان المحاولات التي انصبت على الملكية والتغيرات والتطورات التي حدثت عليها سواء المتعلقة منها بتحديد هذه الملكية ، او تحريم الملكية الخاصة تماما ، او احلال الملكية

العامة بدلا منها ، لم تستطع ان تقدم الحل النهائي لهذا المشكل ، وذلك لأن هذه التطورات والتغيرات ركزت على الملكية من زاوية ملكية الرقبة وليس من زاوية الانتفاع والاستخدام وكيفية ربط هذه الملكية بالإنتاج والحاجات .

ان المعالجات الخاطئة للمشاكل الاقتصادية من قبل الانظمة الاقتصادية السابقة ادت الى فشل هذه الانظمة في تحقيق هدفها الأساسي ، وهو محاولة خلق مجتمع انساني حر وسعيد ، مجتمع يكون الفرد فيه حرا من القيود والعراقيل وينعم فيه بكل خيرات الطبيعة ويصل فيه الى اقصى حد ممكن من السعادة . إن الخطأ في معالجة المشاكل الاقتصادية من قبل الأنظمة السابقة يكمن في ابتعاد هذه الأنظمة عن القواعد الطبيعية في تحديد العلاقات الاقتصادية .

ان الحل النهائي طبقا للنظام الاشتراكي الجديد الموضح في الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» يكمن في الرجوع الى القواعد الطبيعية التي خددت العلاقة قبل ظهور الطبقات واشكال الحكومات والتشريعات الوضعية . إن القواعد الطبيعية انتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين

عناصر الإنتاج الاقتصادي ، وحققت استهلاكا متساويا تقريبا لإنتاج الطبيعة بين الأفراد ، اما عمليات استغلال انسان لانسان ، واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة ، هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية ، وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال[1] .

النظام الاشتراكي الجديد «الجماهيري» :

يقصد بالنظام الاشتراكي الجديد (أو النظام الاشتراكي الجماهيري) ذلك النظام الاقتصادي الموضح في الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» والذي يمكن تعريفه بأنه ذلك النظام الذي يتصف بالملكية الخاصة والمقدسة لوسائل الإنتاج ، وذلك في حدود اشباع الحاجات وحدود المجهود الشخصي ، هي وملكية المجتمع لهذه الوسائل فيما زاد عن اشباع الحاجات الشخصية للافراد .

المباديء الأساسية التي يرتكز عليها النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) :

يرتكز النظام الاقتصادي الموضح في الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» على مباديء أساسية هي :

أ ـ هدف النشاط الاقتصادي هو الإنتاج من أجل إشباع الحاجات : إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد يجب ان يكون نشاطا إنتاجيا من أجل إشباع الحاجات ، وليس نشاطا غير إنتاجي ، او نشاطا يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن إشباع الحاجات ، وذلك لأن الموارد الاقتصادية محدودة ونادرة لا تكفي لإشباع كل الحاجات الانسانية . ومن هنا يجب حسن استغلالها في نشاطات اقتصادية منتجة ومفيدة وعدم تبذيرها وإتلافها في نشاطات غير منتجة او غير مفيدة ، حيث سيؤدي الى زيادة حدة المشكلة الاقتصادية وزيادة ندرة الموارد النسبية . كما انه لا يجوز الاستحواذ على كمية من هذه الموارد أكثر من اللازم لإشباع حاجات الفرد ، وذلك لأن هذا

سيؤدي الى حرمان انسان آخر من إشباع حاجاته . إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع ، ولكن هذا لا يعني بالطبع ، أن الأدخار غير مسموح به في المجتمع الاشتراكي بل على العكس فان الادخار مسموح به ، ما دام هذا الادخار هو من حاجات الانسان الذي قام به ومن إنتاجه الذاتي دون استغلال او سرقة مجهود انسان آخر وليس على حساب حاجات إنسان آخر .

٢ ـ تحرير حاجات الانسان : المبدأ الثاني للاشتراكية الجديدة هو تحرير حاجات الانسان من أية سيطرة خارجية مهما كان مصدر هذه السيطرة ، وفي هذا الخصوص يقول الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» «ان حرية الانسان ناقصة اذا تحكم آخر في حاجاته ، فالحاجة قد تؤدي الى استعباد انسان لانسان والاستغلال سببه الحاجة ، فالحاجة مشكل حقيقي ، والصراع ينشأ من تحكّم جهة ما في حاجة الانسان» .

طالما قلنا إن هدف النظام الاقتصادي هو سعادة الانسان ، وان السعادة لا تتوفر إلا اذا توفرت الحرية ، وان

الانسان لا يمكن ان يكون حرا الا اذا تحررت جميع حاجاته من السيطرة الخارجية ، بغض النظر ، عن مصدر هذه السيطرة ، سواء أكان فردا أم طائفة أم حزبا ، ومن هذا المنطلق ، نجد الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» ينادي بضرورة ، تحرير حاجات الانسان من سيطرة أية جهة أخرى حتى ولو كانت هذه الجهة هي المجتمع نفسه ، ويوضح لنا الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» بأن الطريقة السليمة لتحرير حاجات الانسان هي ان تكون هذه الحاجات مملوكة ملكية خاصة ومقدسة للفرد نفسه ، لا يتحكم فيها ولا تتبع لأية جهة مهما كانت . ان الانسان ما لم يملك حاجاته لا يملك التصرف فيها بالطريقة والكيفية التي يرضاها . وبالتالي ، فان حريته ستكون ناقصة ومن ثم فانه سوف لن يكون سعيدا . وقد ضرب الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» بعض الأمثلة على الحاجات التي يجب ان تكون مملوكة ملكية خاصة ومقدسة ومنها المسكن والمركوب والمعاش ، الخ ... والجدير بالذكر ان النظام الاشتراكي الجديد لم يقتصر على تحرير حاجات الانسان المادية فقط ، بل المعنوية ايضا ،

والمقولة الاساسية هنا هي (في الحاجة تكمن الحرية) أي انه لا يمكن ان تكون هناك حرية كاملة الا اذا تحررت جميع حاجات الانسان من أية سيطرة خارجية .

٣ ــ شركاء لا اجراء : ان المبدأ الثالث للنظام الاشتراكي الجديد ، هو الغاء نظام الاجرة واستبداله بنظام الشركاء . وذلك لما ينطوي عليه نظام الاجرة من ظلم واستعباد . فنظام الاجرة كما هو مطبق في جميع انحاء العالم وكما هو معروف لدينا جميعا يتضمن في طياته استغلال أرباب العمل للعاملين ، والمتمثل في حصول العاملين على اجرة مقابل الاشتراك في عملية إنتاجية أقل بكثير من قيمة الإنتاج الذي قام بإنتاجه وبذلك فإن العامل لا يتقاضى إلا جزءا فقط من قيمة إنتاجه ، أما الباقي ، فيذهب إلى أرباب العمل اما في صورة ربح او فائدة . بالإضافة الى ذلك ، نجد نظام الاجرة يتضمن العبودية ، عبودية رب العمل للعمال الذين استأجرهم للقيام بالعملية الإنتاجية . فالعمال تحت نظام الاجرة دائما يشعرون بانهم مدينون لرب العمل بتأمين قوتهم وقوت أولادهم ، ومن ثم فانهم لا يستطيعون معارضته او عدم تطبيق اوامره . وفي هذا

انتقاص لحريتهم وكرامتهم ، أضف الى ذلك ما قد يخلقه نظام الاجرة من عدم مساواة بين العمال وأرباب العمل وما ينتج عنه من خضوع وخنوع من جانب العمّال لأرباب العمل . وفي هذا الصدد ، يقول الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» «ان الاجراء مهما تحسنت اجورهم هم نوع من العبيد . إن الاجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره ، بل هو عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل اجر من صاحب العمل .. بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد او حكومة» . ان الطريق السوي والخلاص النهائي للاجراء يتمثل في الغاء هذا النظام واجتثاثه من جذوره واستبداله بنظام الشركاء حيث يصبح المنتجون في أية منشأة شركاء في إنتاجها وان تدار تلك المنشأة بوساطة لجنة شعبية يتم اختيارها من قبل المؤتمر الإنتاجي المكوّن من جميع المنتجين بها . أي ان المبدأ الذي يجب ان يطبّق هو «شركاء لا اجراء» حيث في ظله تنتفي العلاقة الظالمة الموجودة الآن . اذ الجميع شركاء في الإنتاج لا سيد ولا مسود ، لا عمال ولا أصحاب اعمال ويتحرر المنتجون تماما من نظام الاجرة وما ينطوي عليه

من استغلال وعبودية . وتختفي كل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاحتكارات وما ينطوي عليها من زيادة في الاسعار وتخفيض في الانتاج وتتقلّص ظاهرة البطالة والاضطرابات التي من شأنها عرقلة العملية الإنتاجية وبالتالي ، انخفاض مستوى الإنتاج حيث إن الكل اصبحوا شركاء في الإنتاج وبذلك أصبح من مصلحة كل منتج ان يزداد الإنتاج حتى تزداد حصته وبالتالي يستطيع إشباع اكبر قدر ممكن من حاجاته .

٤ ــ المساواة بين عناصر الإنتاج :

إن كل إنتاج مهما كان بسيطا يتطلب إنتاجية للحصول عليه ، وأن كل عملية إنتاجية تتطلب توافر ، على الأقل ، عنصرين من عناصر الإنتاج . ولقد أوضح الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» بأن عناصر الإنتاج مهما تعددت وتنوعت لا تخرج عن ثلاث عناصر أساسية وهي : مواد إنتاج ووسيلة إنتاج ومنتج ، كما أوضح بأن هذه العناصر متساوية من حيث أهميتها للعملية الإنتاجية بدليل لو سحب احداها من العملية الإنتاجية لكان من المستحيل إقامة العملية الإنتاجية وبالتالي الحصول على الإنتاج . وانطلاقا من تساوي

هذه العناصر من حيث الأهمية بالنسبة للإنتاج فانه يجب ان تكون متساوية الحصص ، حيث ان طغيان احد العناصر على عنصر واحد او حصول احداها على نصيب أكبر من انصبة العنصرين الاخرين هو في الواقع تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة ولذلك فان حصص عناصر الإنتاج يجب ان تكون متساوية فاذا تمت عملية إنتاجية على سبيل مثال ، بتظافر جهود عنصرين من عناصر الإنتاج ، فإن حصيلة تلك العملية الإنتاجية يجب ان يقسم بين العنصرين بالتساوي بحيث يستلم كل عنصر نصف الإنتاج . واذا تمت العملية الإنتاجية بتظافر ثلاثة عناصر إنتاجية فان كل عنصر من هذه العناصر يجب ان يستلم ثلث الإنتاج ، وهكذا .. إلا أنه يجب الملاحظة هنا بأن المساواة بين عناصر الإنتاج وليس بين الوحدات المكونة للعنصر الإنتاجي الواحد .

٥ ـ القضاء على جميع عوامل الاستغلال :

ان قيام المجتمع الاشتراكي الجديد الذي يهدف الى تحرير الانسان وبالتالي سعادته يتطلب بالضرورة القضاء على جميع عوامل ومظاهر الاستغلال التي من شأنها الانتقاص من حرية

الانسان والتقليل من سعادته . إن القضاء على الاستغلال يتطلب القضاء على جميع العوامل والمرتكزات التي يرتكز عليها ، والتي من أهمها الاجرة والايجار والاتجار ... وقد أوضح الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» الطرق السليمة والحلول الناجعة للقضاء على الاستغلال .

وبالنسبة للاجرة ، فان حلها ينطوي في إلغاء هذا النظام واستبداله بنظام الشركاء وبذلك يتخلص العمال من نظام الاجرة وما ينطوي عليه من عبودية واستغلال . اما بالنسبة لنظام الايجار فقد اوضح الفصل الثاني بان السبب الرئيس في وجود هذا النظام هو إطلاق العنان للملكية الخاصة بدون قيود ، وترك الحرية للانسان بان يمتلك اكثر من حاجاته مما يؤدي الى وجود اناس اخرين لم يتمكنوا من الحصول على حاجاتهم ، الامر الذي يضطرهم الى تأجيرها من الاخرين . ولا يخفى على أحد منا ما ينطوي عليه نظام ممارسة الايجار من عبودية واستغلال ، حيث لا يستطيع الشخص التصرف في الشيء المستأجر بكل حرية ، بل هو في الواقع مهدد في كل لحظة بان تملى عليه اية شروط سواء المتعلقة منها بالايجار أم

بطريقة الاستعمال . أي ان نظام الايجار يؤدي الى ان بعض الافراد يتحكمون في حاجات افراد آخرين ، وبذلك فانه لكي يتحرر الانسان ويصبح سعيدا يجب ان تكون كل حاجاته محررة من اي سيطرة خارجية . وفي هذا الخصوص يقترح الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» ، بأن الطريقة السليمة والحل النهائي لتحرير هذه الحاجات والتخلص من نظام الايجار هو تملك الانسان لحاجاته الضرورية ملكية خاصة ومقدسة والا تكون مؤجرة من أحد .

اما بالنسبة للتجارة «او الاتجار» وخاصة التجارة الخاصة فهي من مرتكزات الاستغلال الهامة ، فهي عمل غير منتج من جهة ، وذلك لأنها لا تضيف الى السلعة أية إضافة . ومن جهة أخرى ، فهي ظاهرة استغلالية وذلك بما تتضمنه من مغالاة في الاسعار وزيادة في الارباح وغش وخداع في المعاملات . ولذلك يجب القضاء عليها واستبدالها باسواق ومؤسسات شعبية ، تقوم بجميع عمليات التسويق وتوفير السلع للجماهير باسعار التكلفة ، بدون أية ارباح ودون أي استغلال .

٦ ـ وجوب تنظيم الملكية :

لقد تنبه النظام الاشتراكي الجديد لأهمية الملكية والدور الفعال الذي تلعبه في تحريك النشاط الاقتصادي وتأثيرها عليه . ان نجاح أي نظام اقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على نجاحه في حل مشكلة الملكية وكيفية تقنينها وتنظيمها : ان معظم المشكلات الاقتصادية ان لم يكن كلها (من استغلال واستعباد وظلم وتقسيم المجتمعات الى طبقات غنية وأخرى فقيرة ، طبقات معدمة واخرى مترفة ، الخ ...) ناتجة في الواقع من عدم وجود حل جذري لمشكلة الملكية . وبعد استعراض وافٍ لجميع المحاولات السابقة لحل هذه المشكلة جاء النظام الاشتراكي الجديد بالحل التالي لمشكلة الملكية :

١ ـ ان حاجات الانسان الضرورية مثل السكن والمركوب والمعاش ، الخ ... يجب ان تكون مملوكة ملكية خاصة ومقدسة ، بحيث لا يجوز المساس بها او التحكم فيها من أي فرد او جهة أخرى حتى ولو كان المجتمع نفسه .

٢ ـ ملكية خاصة لوسائل الإنتاج في حدود إشباع

الحاجات وفي حدود القدرة والجهد الخاص لاستعمالها لها دون استخدام الغير .

٣ ــ ملكية اشتراكية يكون المنتجون فيها شركاء في إنتاجها ، تقوم محل الملكية الخاصة التي تقوم على إنتاج الاجراء .

٤ ــ لقد افرد النظام الاشتراكي الجديد أهمية خاصة لعنصر الأرض ، نظرا لأهمية هذا العنصر في النشاط الاقتصادي ونظرا لطبيعة هذا العنصر المتمثلة في انها من صنع الله سبحانه وتعالى . ولا يستطيع أي انسان الادعاء بأنه قد شارك او ساهم في إنتاجه او ايجاده . وبذلك أوضح النظام الاقتصادي الجديد بأن ملكية هذا العنصر لا تؤول لأحد ، وهذا الايضاح وارد في مقولة (الأرض ليست ملكا لأحد) ولكن لكل انسان الحق في استعمالها والانتفاع بها في حدود مقدرته وجهده وفي حدود إشباع حاجاته دون استخدام غيره .

الطريقة او الكيفية التي ينتهجها النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) في تأدية الوظائف الأساسية للنظام الاقتصادي :

بعد أن تعرفنا بطريقة موجزة على أهم خصائص ومباديء النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) ، يجب ان نتعرف الآن على الطريقة او الكيفية التي يتبعها هذا النظام في تأدية الوظائف الأساسية للنظام الاقتصادي مثل تحديد نوعية وكمية الإنتاج وكيفية الإنتاج وتنظيمه وطريقة توزيع الموارد الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة وكيفية توزيع الناتج وغيرها من الوظائف الأخرى .

من استعراضنا للمباديء الأساسية للنظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) يبدو واضحا بأن اسلوب او جهاز السوق لا يمكن اتباعه او الاعتماد عليه ، وذلك لما يترتب عليه من نتائج تتناقض ومباديء هذا النظام . فاسلوب لجهاز السوق او جهاز الثمن يفترض وجود الملكية الخاصة غير المحدودة لوسائل الإنتاج ، كما يفترض ان استخدام هذه

الوسائل هو من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن ، وما ينتج عن ذلك من سوء تخصيص للموارد الاقتصادية وسوء توزيع للثروة ومن استغلال . بالاضافة الى ذلك ، فان احد اهداف النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) هو تدمير العلاقات الظالمة ، وفي مقدمتها علاقات الإنتاج المبنية على نظام الاجرة ، وما ينطوي عليه من استغلال واستعباد والتي تهدف بالدرجة الأولى الى تحقيق الأرباح . لذلك كله ، فان اسلوب السوق او اسلوب جهاز الثمن لا يمكن اتباعه في المجتمع الاشتراكي الجماهيري وانه لا بد من اتباع اسلوب التخطيط للقيام بهذه الوظائف .

لكن اسلوب التخطيط المتبع في النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) يختلف عن اسلوب التخطيط المتبع في النظام الماركسي ، فبينما يتم التخطيط في النظام الماركسي من قبل اللجنة المركزية او الهيئة المركزية للتخطيط ، فان التخطيط في المجتمع الاشتراكي الجماهيري يتم من قبل جميع افراد المجتمع عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية ، كذلك نجد ان التخطيط في المجتمع الاشتراكي الجماهيري ليس شاملا كما

الحال في النظام الماركسي ، وذلك لأن الأفراد في المجتمع الاشتراكي من حقهم تملّك وسائل اشباع حاجاتهم ملكية خاصة ومقدسة ، طالما ان ذلك كان من مجهودهم الخاص . وفي حدود حاجاتهم ، فالافراد الذين يديرون نشاطهم الاقتصادي بانفسهم دون استخدام غيرهم يكون حصيلة هذا النشاط ملكا لهم ملكية خاصة ، ولهم كامل الحق والحرية في استعماله . اما في إشباع حاجاتهم او الادخار من هذه الحاجات لتطوير وتنمية وسائل إنتاجهم حتى يتمكنوا من إشباع حاجات أكثر في المستقبل ، كما ان لهم كامل الحرية في إنفاق ذلك الجزء من دخولهم الموجهة الى الاستهلاك على أي سلع او خدمات يرونها مناسبة ، ما دام ذلك في حدود القواعد والمباديء العامة التي يقررها ويقرها المجتمع[٢] .

كذلك الأشخاص الذين يكونون شركاء في مؤسسة اشتراكية إنتاجية . كل شخص من هؤلاء له حصة في الإنتاج وكل واحد منهم له الحرية الكاملة في التصرف في هذا الدخل على الطريقة التي يراها مناسبة له . اما الاشخاص الذين يقومون بتأدية خدمة عامة للمجتمع ويتلقون دخولا في مقابل

ذلك فهم احرار في استخدام هذه الدخول بالطريقة المناسبة لهم .

وبصورة موجزة ، فان الافراد في المجتمع الاشتراكي لهم كامل الحرية في التصرف في وسائل إشباع حاجاتهم ، أي ان الإنتاج او الدخل الذي يحصل عليه كل فرد نظير مجهوده الشخصي . كما ان للفرد كامل الحرية في استخدام هذا الدخل وإنفاقه في اوجه الإنفاق المناسبة له . ولا يخضع هذا الإنتاج او الدخل الى التخطيط . بينما في النظام الماركسي نجد ان حتى اوجه الإنفاق والسلع الاستهلاكية تخضع للتخطيط وتحدد من قبل اللجنة المركزية للتخطيط .

ان الإنتاج او الدخل او الثروة التي تخضع للتخطيط في المجتمع الاشتراكي هي عبارة عن ذلك الدخل او الإنتاج او الثروة التي تتبقى بعد إشباع حاجات الافراد ، حيث ذلك يعتبر ملكا لكل افراد المجتمع . ومن ثم ، فان المجتمع بكامل افراده هو الجهة التي لها الحق في اتخاذ القرار في كيفية التصرف فيها اما الجزء المتبقي من ثروة المجتمع فبعد إشباع

حاجات افراده ، يقوم المجتمع عن طريق مؤتمراته الشعبية باتخاذ القرارات اللازمة لكيفية توزيعه والتصرف فيه من حيث توزيعه بين الاستهلاك الحالي وبين الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية او من حيث تقرير نوع الإنتاج الذي يجب ان يستعمل فيه او اي الخدمات التي يجب ان تؤدى بها ، الخ ... من القرارات الاقتصادية المختلفة .

أي ان التخطيط المتبع في المجتمع الاشتراكي لا يفقد الفرد في ظله حريته كما هو الحال في النظام الماركسي، بل على العكس من ذلك ، فان التخطيط في النظام الاشتراكي الجماهيري يؤكد حرية الفرد وضرورة مشاركته في اتخاذ القرارات الهامة والتي تمس حياته من جميع النواحي .

حيث إن هذا النظام يؤمن ايمانا كاملا بانه لا توجد أية جهة أو أي فرد يستطيع ان يعبر عن حاجات ورغبات اي شخص آخر ويترجمها الى قرارات بدلا منه . ولذلك فان كل فرد يجب ان يشارك في كل القرارات ويعبر عن رأيه وحاجاته ورغباته .

الحلول الجذرية التي اتى بها النظام الاشتراكي الجماهيري الجديد :

من خلال هذا الاستعراض لمكونات ومباديء النظام الاشتراكي الجماهيري الجديد نستطيع ان نستخلص المساهمات الايجابية والحلول الجذرية التي قدمها هذا النظام في سبيل حل المشكل الاقتصادي في النقاط التالية :

١ ـ لقد استطاع النظام الاشتراكي الجماهيري ان يقدم حلا جذريا لمشكلة العلاقة بين العمال واصحاب الاعمال ، وذلك بأن دمّر علاقة الاجرة وما تنطوي عليه من استغلال واستعباد من قبل اصحاب العمل للعاملين ، وما يؤدي اليه ذلك من اضرابات وبطالة وتكدس في الإنتاج ، الخ ... وقد استبدل هذه العلاقة الظالمة بعلاقة الشركاء حيث يكون الجميع منتجين لا عمال ، ولا أصحاب اعمال ولا مسود ، وانما هي علاقة مساواة ، الكل يعمل على زيادة الإنتاج دون أي استغلال . كل منتج يتحصل على حصته في الإنتاج كاملة لا منقوصة .

٢ ـ لقد استطاع هذا النظام من ان يقضي على جميع مظاهر الاستغلال من اجرة وايجار واتجار ، وذلك بتقديم الحلول الناجعة والبديلة لذلك . وبالنسبة للاجرة كما ذكرنا سابقا ، استبدلها هذا النظام بنظام الشركاء ، وبالنسبة للايجار فقد استبدله بنظام تكون فيه كل حاجات الانسان مملوكة ملكية خاصة ومقدسة . اما بالنسبة للاتجار ، فقد حلت مشكلتها عن طريق الغاء التجارة الخاصة واستبدالها بالمتاجر الشعبية التي تقدم السلع للجماهير باسعار التكلفة ودونما أي ربح .

٣ ـ كذلك استطاع هذا النظام ان يحل مشكلة الملكية وذلك بتقنينها بحيث لا تطغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كما هو الحال في النظام الرأسمالي . وبذلك تجنب مشاكلها من تقسيم المجتمع الى طبقتين وما ينتج عن ذلك من صراعات ومشاكل . تختفي الملكية الخاصة تماما وتسود الملكية العامة كما هو الحال في النظام الماركسي . وبذلك تجنب مشاكلها ايضا المتمثلة في انعدام الحوافز على الإنتاج وما ينتج عنها من تكاسل في العمل وانخفاض في الإنتاج وكذلك ما ينطوي عليه

نظام الملكية العامة من انعدام لحرية الافراد في التملك والتصرف فيما يملكون . وجاء حل هذا النظام لهذه المشكلة متمثلا في وجود الملكية الخاصة ، ولكن في حدود إشباع الحاجات ، وفي حدود المجهود الشخصي . وما زاد عن ذلك فيبقى ملكا للجماهير هي التي تقرر كيفية التصرف فيه عن طريق المؤتمرات الشعبية الاساسية .

٤ ــ كذلك فان هذا النظام استطاع عن طريق الملكية الخاصة بالحاجة وبالمجهود الشخصي ، وعن طريق نظام الشركاء وما ينطوي عليه من حوافز على الإنتاج ، عن طريق ذلك ، ان يخلق نوعا من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ويتجنب الازمات الاقتصادية من كساد وبطالة وفائض في الإنتاج .

٥ ــ لقد استطاع هذا النظام ان يعطي الحرية لجميع الأفراد وليس لطبقة او حزب او طائفة . فكل فرد في المجتمع الجماهيري يستطيع ان يمتلك حاجاته ملكية خاصة ، وله الحرية في التصرف فيها بالطريقة التي يراها مناسبة في حدود ما يقره المجتمع . وهو أيضا عضو في مؤتمر شعبي اساسي يشارك عن طريقه في كل القرارات الاقتصادية ، سواء المتعلقة بالإنتاج

او التوزيع او بالاستهلاك او بالاستثمار ، الخ ... من القرارات الاقتصادية المختلفة . وبذلك استطاع ان يكون المجتمع الحر والسعيد .

٦ ـ لقد استطاع هذا النظام ان يتوصل الى حل جذري ونهائي لمشكلة حافز الانتاج وذلك بأن اوصل هذه الحوافز الى قمتها او ذروتها ، وذلك بأن يتحصل كل منتج على قيمة ما انتجه ، وان كل الحلول السابقة من مشاركة في الأرباح او في الادارة ، او نظام المكافآت وغيرها ، لم يصل الى هذا المستوى من التحفيز .

الباب الثالث

من شروح الكتاب الأخضر

20

المجتمع الاشتراكي الجديد

المجتمع الاشتراكى الجديد

ان من حق الانسان أن يتساءل عن طبيعة المجتمع الاشتراكى الجديد الذى تبشر به النظرية العالمية الثالثة ، فهذه النظرية تحرض كل القوى من الجماهير الكادحة « العمال والطلاب والفلاحين والجنود » وغيرها من القوى التى وقع عليها الاستغلال ، لتقوم بالثورة الشعبية من أجل تحقيق الاشتراكية ، وبناء المجتمعات الحالية من الأمراض السياسية والاجتماعية ، ولذلك يصبح من حق كل انسان ، سواء أكان من تلك القوى أم من غيرها ، أن يتساءل : ما هذا المجتمع الاشتراكي الجديد الذي تدفع المجتمعات للتضحية من أجل تحقيقه ؟

طبيعة المجتمعات التقليدية

ولكى نتعرف على طبيعة المجتمع الاشتراكى الجديد ، لابد لنا ، قبل ذلك أن نعرف ماهى طبيعة المجتمعات

الانسانية القائمة حتى الآن ... لابد لنا أن نعرف. على وجه التحديد **ما طبيعة مجتمعات الاستغلال ، سواء ما كان** منها ذا قطاع واحد ، عام أو خاص . أو ذا قطاعين أو أكثر : قطاع عام وقطاع خاص وقطاع مختلط ... تلك المجتمعات القائمة على جهد الاجراء وعرقهم . . .

ما المجتمع الاستغلالي ؟ ما طبيعته ؟
وما المجتمع الاشتراكي الجديد ؟ ما طبيعته ؟

لابد أن تكون الصورتان واضحتين حتى تسهل المقارنة بينهما ، فقد يفضل الانسان المجتمعات القائمة على المجتمع الاشتراكى الجديد إذا كانت المقارنة في صالح المجتمعات القائمة . أما إذا كانت المقارنة تؤكد أن المجتمع الجديد أفضل من تلك المجتمعات . فان الثورة على المجتمعات القائمة تصبح واجبة .. لماذا لا نقوم بزحف جماهيرى في كل مكان من العالم من أجل الوصول إلى ذلك المجتمع ؟

يعتقد كثير من الناس أن التحول الاشتراكى . الذى تحرض عليه ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة ، عن طريق

ثورة الطلاب ، والعمال ، والفلاحين ، والكادحين ، والجنود ، يمكن أن يكون في غير صالحهم ، ويجهل كثير من الناس ، الأغنياء منهم خاصة ، طبيعة المجتمع الاشتراكى الجديد ، ويتوهمون أن مصالحهم ، ومصالح أولادهم وأولاد أولادهم ، جيلاً بعد جيل ، لا تتحقق إلا في ظل مجتمع الاستغلال . وذلك هو الضلال بعينه ، وهو ما نريد اثباته . . . .

يظهر الاستغلال في كل نشاط اقتصادى يقوم به الانسان من أجل السيطرة على ماهو أكثر من حقه من ثروة المجتمع . فالانسان قد يسعى لبناء عمارة أو عمارتين وقد يرغب في بناء الف عمارة في حين أن نصيبه العادل من ثروة المجتمع لا يتجاوز البيت الواحد الذى يكفى اشباع حاجته إلى السكن ، فلماذا يقوم بذلك ؟ لماذا لا يقف عن الحد الذى يعادل حقه في ثروة المجتمع ؟

ان الانسان يكدح من أجل البقاء ...

وانطلاقاً من هذا المبدأ يسعى الانسان لتحقيق ضمانات

لحياته فالانسان في أى مكان من العالم يتعرض للموت ، وحيث أن بقاء الانسان على قيد الحياة لايكون إلا باشباع حاجاته فانه يسعى ، لكى يبعد عن نفسه شبح الموت ، بتحقيق تلك الحاجات اللازمة لبقائه ، كما أن سعادة الانسان لا تتحقق إلا باشباع حاجاته ، ولذلك يسعى الانسان إلى الحصول على حاجاته لكى يعيش سعيداً في النهاية .

ان الجوعان يعمل لكى يشبع ، وبعد أن يشبع يصبح سعيداً . .

والعطشان يعمل لكى يشرب ، وبعد أن يشرب يصبح سعيداً .

والمتعب يعمل لكى يرتاح ، وبعد أن يرتاح يصبح سعيداً .

وهكذا ، لا يشعر الانسان بالسعادة وهو جوعان أو عطشان ، أو متعب ، أو مستعبد ، أو عليه أى ضغط من الضغوط المادية أو النفسية ، فالجوع والعطش والتعب وكافة الضغوط الأخرى تعتبر قيوداً على سعادة الانسان ، ولذلك لابد له من كسر تلك القيود حتى يتحرر ويحقق السعادة ..

ان الذى يبنى العمارة ، أو يفتح الدكان للتجارة ، أو الذى يستحوذ على قطعة الأرض الصالحة للبناء ، أو للزراعة ، ثم يستحوذ على قطعة ثانية وثالثة أو ما استطاع إلى أكثر من ذلك سبيلا . ان الذى يفعل ذلك ينطلق من غريزة حب البقاء . وسعياً وراء تحقيق السعادة . فتكدس الثروة لايعدَ هدفاً مطلوباً في حد ذاته . وإنما وراء ذلك هدف أبعد وهو تحقيق البقاء والسعادة .

هل يعد الانسان . الذى يسعى لتحقيق بقائه وسعادته . مجرماً ؟

لايعد الانسان مجرماً لمجرد كونه يسعى لتحقيق بقائه وسعادته ، فذلك حق مشروع له بحكم طبيعته ، ولكن ذلك لا يعني في نفس الوقت أن من حق الانسان أن يتعدى على بقاء وسعادة غيره ، فإذا كان من حق انسان ما أن يعيش سعيداً ، فان من حق غيره أن يفعل ذلك ولكن مجتمعات الاستغلال تنحرف بهذا المبدأ عن طبيعته لينحرف سعى الانسان عن قاعدته الطبيعية .

ان الانسان في ظل مجتمع الاستغلال يترك منفرداً فالمجتمع لا يوفر له من الضمانات ما يجعله قادراً على اشباع حاجاته لتحقيق بقائه وسعادته ، ولذلك يسعى الانسان بمفرده لتحقيق تلك الضمانات عن طريق تكديس الثروة التي تتراكم على حساب نصيب الآخرين من ثروة المجتمع..

ان القوانين التي تحكم حركة مجتمع الاستغلال مبنية على هذه النظرة ، وهي تعتبر كل عمل يقوم به الانسان من أجل تكديس الثروة عملا مشروعاً ، ولذلك لا يمكن تجريم الانسان الذي يسعى لتحقيق ضمانات حياته عن طريق تكديس الثروة ، وإذا ما حدث أن أحيل ذلك الانسان ، الذي استحوذ على أرض للبناء أو للزراعة أكثر من حاجته إلى المحكمة متهماً بجريمة السرقة مثلا ، لبرأته هذه المحكمة من تلك الجريمة التي نسبت إليه وفقاً للقوانين السائدة في مجتمع الاستغلال .

ان الذي يأخذ من ثروة المجتمع العامة لمصلحته الخاصة لا يعد مجرماً وفقاً للقوانين السائدة في مجتمعات الاستغلال ،

فهذه القوانين تؤيد ذلك الاتجاه . ولا ترى فيه عيباً من العيوب. ولا يعد الانسان الذى يسلك هذا الطريق مجرماً أو منحرفاً .

ان الذى يستحوذ على أرض صالحة للبناء أكثر من حاجته ، والذى يستحوذ على أرض صالحة للزراعة أكثر من القدر االلازم لاشباع حاجته ، والذى يستولى على عقارات أخرى أكثر من حاجته والذي يقوم بأى نشاط اقتصادى من أجل السيطرة على نصيب أكثر من حقه في ثروة المجتمع ينطلق من فلسفة تحقيق ضمانات المعيشة . وهو لا يفعل ذلك غالباً من أجل الاستغلال في حد ذاته ، وان كانت نتيجة نشاطه الاقتصادى الحر تؤدى إلى ذلك الاستغلال . .

حل المعضلة

ان الاشتراكية التى تنادى بها النظرية العالمية الثالثة ، تضع حداً للاستغلال وتأتي بالحل الذى من شأنه أن يقضى على تلك المعضلة ، بحيث يصبح الاستغلال فاقداً لمبرر

وجوده. فإذا كانت القضية تتمثل في كون أن الانسان لكي يحقق ضمانات معيشته هو بذلك يضطر لاستغلال غيره ، فيستحوذ على ماهو أكثر من حصته من ثروة المجتمع ، وذلك عن طريق ما يسيطر عليه من فرص العمل التي هي من حق الآخرين ، وحرمانهم منها ، فان الاشتراكية التي تنادي بها النظرية العالمية الثالثة ، تأتي بالحل الذي يجعل المجتمع الاشتراكي الجديد كفيلا بتوفير ضمانات المعيشة لكل أفراده . فالانسان عندما يسأل عن السبب الذي دعاه إلى بناء ما زاد عن حاجته من عمارات ، أو عن قيامه بنشاط اقتصادي من أجل تكديس الثروة وحرمان الآخرين منها يجيب ، عادة ، بأن قصده من وراء ذلك ليس استغلال الآخرين ، وإنما توفير الضمانات اللازمة لمعيشته ، ولمعيشة أولاده حتى لا يكون محتاجاً ، ولا يكون أولاده محتاجين لغيرهم . وهو حين يفشل في توفير الضمانات اللازمة من مصدر يحاول توفيرها من مصدر آخر وبذلك يكون الاستغلال نتيجة غير مقصودة في حد ذاتها ، وهو يبقى ويزول ببقاء أو زوال الأسباب التي أدت إلى وجوده .

هذه هي المعضلة التي تأتي الاشتراكية الجديدة لحلها ..

ان المجتمع الاشتراكي الجديد وهو يؤسس على مبدأ اشباع الحاجات وفق قواعد طبيعية ، ينهي هذا الاستغلال حيث يضمن هذا المجتمع حاجات أفراده فلا يوجد بعد ذلك مبرر للنهب والسلب والاستغلال والاستحواذ على قدر أكبر من حاجات الانسان وحصته في الثروة العامة .

يشتكي كثير من المستهلكين من أحوال المعيشة وغلائها . فالانسان في أي مكان من العالم لا يريد أن تكون المواد الاستهلاكية غالية الثمن . وما دام الانسان يشتكي من غلاء المعيشة فليس هناك من حل إلا زيادة القدرة الشرائية لذلك الانسان حتى يستطيع الحصول على حاجاته ..

والانسان يحاول . دائماً زيادة قدرته الشرائية حتى يتمكن من شراء ما يحتاج إليه . وما تحتاج إليه أسرته . من سلع ، وقد يحاول شراء وتخزين ما يريد عن حاجة ألف أسرة مدفوعاً بغريزة حب البقاء ، فإذا كان في مقدور المجتمع الاشتراكي الجديد أن يقدم حلا لهذه المعضلة ،

فانه بذلك يقدم حلا طوباوياً للبشرية كلها بأغنيائها وفقرائها منهياً بذلك كل أسباب الجشع والطمع والنهب والاستغلال ، إذ تصبح معيشة الانسان الغني الذى يجمع المال ضماناً لمعيشته ، مضمونة وفقاً للقواعد الاشتراكية الجديدة . ...

ما غلاء المعيشة الذي يشتكي منه الانسان في كل بلاد العالم ؟

ان غلاء المعيشة عبارة عن نقص فى القدرة الشرائية التى يستطيع الانسان عن طريقها شراء حاجاته ، فحين ترتفع أسعار المواد الغذائية والملابس والمواصلات وغيرها من المواد الاستهلاكية تنقص القدرة الشرائية ، ويصبح ما يحصل عليه الانسان من حاجات أقل مما كان يحصل عليه قبل ارتفاع الأسعار . فما سبب نقص القدرة الشرائية ؟ وكيف يمكن علاجه ؟ ... إذا عرفنا السبب وأمكن العلاج تحققت الجنة على وجه الأرض . ان السبب يكمن في وجود الاستغلال ، فحين تقوم بشراء بدلة وتجد أن ثمنها مرتفعاً بالنسبة لقدرتك الشرائية ، فحين

تشتكى من ارتفاع ثمن هذه البدلة فانما تشتكى من الاستغلال فالبدلة لا يكون ثمنها مرتفعاً الا لكون تكلفة انتاجها باهظة أو لكون الذى يبيعها لك يستغلك ويطلب ثمناً مضاعفاً لتكلفة انتاجها . وهو حر في مطالبته بذلك الثمن وفقاً لقواعد الاستغلال . وذلك لأن الذى يبيعك البدلة يرفع ثمنها لأنه يبتغى تحقيق الربح عن طريق ما يستطيع سحبه من قدرتك الشرائية .

إذا تمكنت النظرية العالمية الثالثة من حل هذه المشكلات . وذلك عن طريق ايجاد صورة لمجتمع اشتراكى جديد تنتهى فيه كل أسباب الاستغلال . فانها بذلك تكون قد نسفت كل النظريات التى سبقتها . والتى فشلت في ايجاد حل لمشاكل الانسان . .

ان النظرية العالمية الثالثة بتطبيقاتها التى تنطلق من الأسس الموجودة في الكتاب الأخضر ، تؤدى بكل تأكيد إلى حل حقيقى ونهائي لتلك المشكلات التى يعاني منها الانسان . وما يتعلق بالمشكل الاقتصادى خاصة .

ولتوضيح ذلك، نفترض أن بلداً ما، يوجد به مصنع، وان هذا المصنع يبيع انتاجه لأفراد المجتمع ، أى للمستهلكين وأن هذا المصنع ملكية عامة لأفراد المجتمع ، وذلك لأنه ينتمى إلى القطاع العام ، وان هذا المصنع يبيع انتاجه بثمن مرتفع حتى يحقق الربح شأنه شأن القطاع الخاص ، هذا الربح لا يتحقق إلا على حساب المستهلكين من أفراد المجتمع .أين يذهب هذا الربح ؟ يمكن للمصنع أن يقول بأن هذا الربح يعود إلى الميزانية العامة وقد يزيد المصنع من انتاجه وقد يعمل على تحسينه ، وقد ينشىء مصنعاً آخر ، وقد يوسع المصنع نشاطه ويحول أرباحه للميزانية العامة لتقوم بنشاط عام أو تقدم خدمات للمواطنين في الصحة أو التعليم أو الدفاع أو المواصلات أو غير ذلك من الخدمات التى يحتاجها أفراد المجتمع .

هذه العملية تعنى ، وفقاً للحل الاشتراكى ، أننا نأخذ من الناس بطريقة مباشرة لكى نعطيهم بطريقة غير مباشرة ، والحل الاشتراكى الجديد هو الذى يفضح هذه العملية ..

إذا كان هذا المصنع يهدف إلى خدمة المجتمع . وذلك عن طريق بيع ما ينتجه بثمن مرتفع : حتى يتوسع ، وحتى يتمكن من تحسين انتاجه ، وحتى يوفر الأموال للميزانية العامة ، وحتى يتمكن من تقديم الخدمات لأفراد المجتمع . فانما يتمكن من تحقيق ذلك كله عن طريق ما يتكبده المستهلك من نفقات في سبيل الحصول على انتاج هذا المصنع ..

ان الحل الصحيح : الذى يصلح أن يكون بديلا لتلك الدورة غير المجدية ، هو ألا نأخذ أصلا من الناس شيئاً ... لماذا ؟ . .

لأننا ، إذا لم نأخذ من الناس شيئاً ، وإذا ما حافظنا على ذلك كقاعدة ثابتة : نجد أن المستوى الاقتصادى للناس قد تحسن ، وتصبح القدرة الشرائية اللازمة لاشباع حاجاتهم متوفرة عندهم ، ويصبح واجب المؤسسات الاشتراكية زراعية كانت أو صناعية . في المجتمع الاشتراكي الجديد هو الاستمرار في الانتاج . .

يضطر الانسان أن يسرق وينهب خوفاً على حياته وضماناً لبقائه ، فما أسباب هذا الخوف ؟.. يرجع السبب في ذلك إلى صعوبة الحصول على الحاجات ؛ فالانسان يجد صعوبة في الحصول على حاجاته ولذلك يأخذ كافة التدابير ، التي تمكنه من البقاء حتى لو اضطر إلى السرقة والنهب والإستغلال ..

ان الاشتراكية الجديدة تحرر تلك الحاجات ، بحيث يصبح الحصول عليها سهلا ، فيرتاح الانسان من التعب والجشع والاستغلال لتكوين الثروة التي يمكن بوساطتها الحصول على تلك الحاجات فعندما يكون الحصول على الحاجات سهلا ليس هناك من داع لكل عمليات الاستغلال التى يمارسها الانسان حتى يصبح غنياً على حساب غيره .

ان الدافع الحقيقى للانسان ، الذى يكدح لكى يكون غنياً ، هو الحصول على ضمان لمعيشته،وعندما تصبح معيشته مضمونة في المجتمع الاشتراكى الجديد تنتهى المشكلة بالنسبة له ، وهذا هو السبب الذى يجعل أبناء

الأغنياء ينضمون إلى الزحف الذى يحدث في المجتمع . وذلك لاقتناعهم بأن الاستغلال لم يعد له مبرر . لأن الحاجات قد تحررت ، وأصبح الحصول عليها سهلا في المجتمع الاشتراكى الجديد ، ولأن هذا الاتجاه يخدم مصلحتهم حتى وان كانت هذه المصلحة أنانية . لم يعد الانسان يبحث عن القدرة الشرائية ، التى يكدسها ضماناً لاشباع حاجاته . .

عندما يقتنع الأغنياء بالأطروحات الجديدة ، التى تنادى بها النظرية العالمية الثالثة . وعندما يدركون بأن هذه الأطروحات تحقق اشباع حاجاتهم ، فانهم سوف ينضمون للزحف الذى يقوم به الكادحون لتحقيق المجتمع الاشتراكى الذى يحرر الناس بتحرير حاجاتهم . ويجعلهم قادرين على الحصول على هذه الحاجات ، لأنها تصبح في حدود ما يتوفر لديهم من قدرة شرائية ، وبذلك تصبح المعيشة ميسورة ، وليست صعبة مثلماً هو الحال في المجتمعات القائمة حتى الآن . .

كيف تصبح المعيشة صعبة ؟

تصبح المعيشة صعبة ، بالنسبة للأنسان ، عندما تكون حاجاته تحت رحمة الآخرين، فالانسان الذى يسيطر على حاجات الانسان الآخر ويتحكم فيها يتمكن من ممارسة الاستغلال ، والمجتمع الذى يسمح بالاستيلاء على حاجات الآخرين يسمح ببيع هذه الحاجات الى من حرم السيطرة عليها ، وتنبع حرية النشاط الاقتصادى من هذه القاعدة ، وبذلك يتمكن من يسيطر على حاجات الآخرين من مضاعفة أسعار هذه الحاجات ، محققا بذلك أقصى ما يستطيع من ربح ، ومن هذا تأتي صعوبة الحصول على الحاجات ، فصعوبة الحصول على الحاجات تنبع من ظاهرة غلاء المعيشة ، وتنبع ظاهرة غلاء المعيشة من مضاعفة أسعار الحاجات ...

اذا كانت تكلفة البدلة عشرة دنانير ، فان هذه البدلة تباع بعشرين دينارا ويضطر آلاف المحتاجين لشرائها ، لانها تشبع حاجاتهم ، وليس لهم في ذلك خيار ، لان حريتهم

مفقودة بفقدان حاجاتهم . ولانه لا توجد صيغة أخرى في هذا المجتمع القائم على الاستغلال يتعامل الناس على أساسها ، فمن أين يشترى الناس البدلة التى احتكر بيعها التاجر ؟ لا يوجد قطاع من المجتمع يتكفل بتوفير هذه الحاجة ...

ان التاجر يقدم خدمة للمجتمع ، ولكن ! ماذا ترتب على هذه الخدمة ؟

ان الخدمة التى يقدمها التاجر ترتب عليها امكانية استغلال انسان لانسان آخر . فالتاجر بتحكمه في حاجات أفراد المجتمع يتمكن من السيطرة عليهم . ومن استغلالهم لمصلحته وذلك في ظل القوانين القائمة في هذا المجتمع ...

ولذلك ينقسم المجتمع القائم على الاستغلال الى فقراء وأغنياء . ويكون فيه النهب والسلب وتجاوز الحدود . وذلك كله يحدث سعيا وراء تكوين القدرة الشرائية وتكديسها . فالقدرة الشرائية هى التى تمكن الانسان من الحصول على حاجاته ، وهى التى تحقق له السعادة . وتراكم

القدرة الشرائية ، نتيجة لذلك عند الأغنياء ، ويصبح الفقير عاجزا عن الحصول على حاجاته لفقدانه لتلك القدرة الشرائية ...

فالشحاذون يوجدون في جميع أنحاء العالم لأنهم يفقدون القدرة الشرائية اللازمة للحصول على حاجاتهم ، فالقدرة الشرائية لا تتوفر الا بتوفر المال ، ولكن السعي من أجل الحصول على المال وتكديسه هو نفس العامل الذى يؤدى الى الاستغلال ، فاذا استطاعت الاشتراكية الجديدة أن تجد حلا لهذه المشكلة ؛ فانها تجنب المجتمع ، بذلك ، من الوقوع في دائرة الاستغلال ...

لا يكون الانسان سعيدا الا اذا أصبحت حاجاته متوفرة ، ومعيشته مضمونة . فالمأكل والملبس والمسكن والتعليم والعلاج والمركوب ، كل هذه الحاجات لا بد أن تتوفر للانسان ، ولكن هذه الحاجات ، في الوقت الحاضر لا تتوفر الا عن طريق الاستغلال والنهب وتجاوز الحدود ...

ان خلاصة التطبيقات الاقتصادية ، التى تجرى في العالم

حتى الآن ، هى انتاج السلعة ومضاعفة ثمنها لكى تتحقق الارباح . وهذه الارباح تأتي من المستهلكين في المجتمع فاذا كان المنتج يتبع القطاع الخاص فانه يضاعف الثمن لكى يصبح هذا المنتج غنيا ، ويتمكن من الحصول على القدرة الشرائية اللازمة لاشباع حاجاته . واذا كان المنتج يتبع القطاع العام فانه يضاعف ثمن السلعة لكى يزيد من الدخل العام للدولة ؛ وهكذا . نلاحظ أن الارباح قد جاءت من نفس أفراد المجتمع الذين نحاول أن نحقق لهم الرخاء عن طريق الميزانية العامة . ان الحل الاشتراكى الجديد يقضى على هذه الطريق الطويل فالحاجات تباع الآن لافراد المجتمع بثمن مضاعف حتى تحقق ربحا لصاحبها أو للدولة ، ولكن الناس تريد تلك الحاجات رخيصة . وأن توفر لهم الخدمات وأن يرتفع مستوى معيشتهم ؛ ولما كانت مضاعفة ثمن السلعة تعنى سحب القدرة الشرائية من المستهلكين من أفراد المجتمع ، فان الحل الاشتراكى الجديد يرمى الى ترك القدرة الشرائية لدى المستهلكين ، ومضاعفة

انتاج وحدات السلعة بدلا من مضاعفة ثمنها ، وبذلك تصبح السلعة رخيصة لزيادة عرض هذه السلعة ...

ان سحب القدرة الشرائية للمستهلكين ، وهو الذى يجرى الآن في معظم المجتمعات عن طريق مضاعفة ثمن بيع السلع ، هو استغلال ونهب وابتزاز ، والاشتراكيات القائمة الآن في العالم تسير وفق مبدأ الاستغلال نفسه الذى تعمل به الرأسمالية ، وهو مبدأ مناقض للمبدأ الذى تعمل به الاشتراكية الجديدة التى لا تهدف الى مضاعفة ثمن السلعة على أساسه ، وذلك لانها تهدف الى مضاعفة وحدات السلعة المنتجة ، وبذلك يتحول النشاط الاقتصادى في المجتمع الاشتراكى الجديد الى نشاط انتاجى من أجل اشباع الحاجات المادية ، وليس نشاطا غير إنتاجى أو نشاطا يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن اشباع تلك الحاجات ...

اذا ضاعفنا عدد وحدات السلعة المنتجة فاننا نلتقى مع قاعدة طبيعة تعترف بها الرأسمالية نفسها ، وهى تقول بأن زيادة عرض السلعة ، مع بقاء العوامل الأخرى على ماهى

عليه ، يؤدى الى انخفاض ثمنها ، ويعنى ذلك أن زيادة الانتاج يجعل الحاجات رخيصة ، وينتهى نتيجة لذلك ، ما يسمى بغلاء المعيشة وارتفاع الاسعار والتضخم والاستغلال ... الخ .

ان غاية المجتمع الاشتراكى الجديد هى اشباع الحاجات المادية لافراده ، وكل فرد في هذا المجتمع يتحول الى منتج ينتج ما يشبع حاجته ، فتنتهى مشكلة غلاء المعيشة ، التى تنشأ من سحب القدرة الشرائية من أفراد المجتمع ، وتصبح العملية منحصرة في توزيع الانتاج على أصحاب الحق فيه من أفراد المجتمع ...

حوافز الانتاج

تهدف النظرية العالمية الثالثة الى الغاء الاجرة ، وتحرير الانسان من عبوديتها والعودة الى القواعد الطبيعية ، وتحويل العمال الى منتجين شركاء في الانتاج ...

وعندما يتحرر العامل فان الانتاج سوف يتضاعف لان العامل « المنتج » أصبح يعمل لنفسه ، ولذلك فهو مخلص

في عمله الانتاجي دون شك . لان باعثه على الاخلاص في الانتاج هو اعتماده على عمله الخاص لاشباع حاجته المادية من ذلك الانتاج الذى هو شريك فيه. ولذلك فان ظاهرة التقاعس . التي تواجه كلا من القطاع العام والقطاع الخاص في معظم بلاد العالم. سوف تختفي باختفاء الاجرة والاجراء.

ان البلدان ذات القطاع العام . ينتج العامل فيها عشر وحدات من السلعة . فتعطيه الدولة وحدة واحدة من هذا الانتاج . وتحتفظ المجتمع ببقية الانتاج تنفقها على الابحاث والاسلحة. والحرب . والتعليم. والصحة . وغير ذلك من الخدمات ...

ونتيجة لذلك فان الشغيل . الذى أخذ وحدة واحدة من انتاجه ، يتقاعس عن الانتاج .

لماذا يزيد العامل من انتاجه . وهو مهما ضاعف من جهده لا يناله من هذا الجهد الا ما قرره المجتمع . وهو الحد الادني ؟

اما في النظام الرأسمالى ، فان العامل الذى ينتج لصالح رب العمل مقابل اجرة فانه لا يعمل الا بقدر يضمن له فرصة هذا العمل ، بحيث لا يظهر التراخى أو التقاعس عن الانتاج الى حد يفصل بسببه من العمل ، وهكذا نجد الشغيلة في النظام الرأسمالى مضطرين للانتاج لكى يحافظوا على فرصة العمل ...

والرأسماليون في النظام الرأسمالى لا ينتجون ، وانما ينتج الاجراء الكادحون وهم مضطرون للانتاج لصالح الطبقة الرأسمالية ...

أما في الدولة ذات القطاع الواحد ، والتى تحرم فيها الملكية الخاصة ، فان الشغيلة تتقاعس عن الانتاج ، لان المجتمع ملزم بتوفير الحد الادنى اللازم للمعيشة لكل افراده ، ومن ثم فان الشغيلة لا تنتج لكى تحافظ على فرصة العمل ، كما هو الحال في القطاع الخاص ...

يقول أصحاب المذهب الذى يعطى الدولة حق أخذ انتاج العمال لصالح المجتمع بأن هدف الدولة في ظل

هذا المذهب . هو خلق الانسان المثالى الذى ينتج لصالح المجتمع ولصالح البشرية .

ويقابل هذا المذهب منعطفا خطيرا ، وهو التقاعس عن الانتاج ، وهذه وضعية لا حل لها لان المجتمع قائم أصلا على تحويل جميع أفراده الى شغيلة أجيرة للدولة . وقد حرم عليهم النشاط الخاص ، وسحب منهم حق الملكية الخاصة ، وأصبحت الشغيلة ملزمة بالعمل في الملكية العامة عملا جماعيا مقابل أجرة تمثل الحد الادنى للمعيشة . وهذه الأجرة تمثل جزءا من إنتاج الشغيلة ، وأما الباقي فانه يحول لصالح المجتمع ، لكى يتكدس الانتاج ، ويصبح ملكية مشاعة للجميع ، وتتحقق ، بذلك ، مقولة (من كل حسب جهده الى كل حسب حاجته) ...

ان تلك المقولة غير قابلة للتطبيق . ويصعب على الانسان أن يؤمن بها ... ان ذلك المذهب يبنى تصوره على فرض تكديس الانتاج حتى يتحقق النعيم الارضى ، ولكن الحقيقة أن الشغيل اذا أنتج عشر وحدات من السلعة ، ولم يعطه

المجتمع الا وحدة واحدة ، فان هذا الشغيل سوف يتقاعس .
ويتقاعس عن الانتاج حتى يصل انتاجه الى حده الادنى ،
ويصبح تكديس الانتاج ، نتيجة لذلك ، أمرا مستحيلا ،
ولذلك نجد أن أصحاب ذلك المذهب يبحثون عن حوافز
تدفع الشغيلة للانتاج ...

مشكلة البطالة

أما في المجتمع الرأسمالى فنجد أن فرصة العمل غير
متوفرة للجميع ، حيث توجد البطالة ، وذلك لان فردا
ما من أفراد المجتمع يمكنه أن يأخذ فرص عمل الآخرين ،
فاذا وجدت في المجتمع فرصة عمل واحدة لكل فرد
من أفراد المجتمع ، وأخذ فرد ما فرصتين ، فان ذلك
يعنى وجود آخر بدون عمل . وهكذا . اذا كانت فرص
العمل مليوني فرصة ، واستطاع فرد ما أن يحصل على مليون
فرصة فان مليون فرصة فقط تبقى للاخرين ، ويعنى ذلك
وجود مليون عاطل اذا كان عدد أفراد المجتمع مليوني
نسمة ، وهذا هو ما يجرى في البلاد الرأسمالية ، حيث تقوم

المظاهرات ، والاضرابات ، وتوجد البطالة نتيجة لعدم تساوى فرص الأفراد في العمل وفقا لقوانين الاستغلال القائمة ، ونتيجة لذلك ، نجد عاملا غنيا لانه أخذ فرص عمل عدد من العمال الآخرين . ونجد في مقابل ذلك عمالا فقراء بعدد فرص العمل التي استولى عليها ذلك الغنى ...

ان ظاهرة البطالة ، في أى مجتمع ، ليست نتيجة لعدم وجود فرص العمل في المجتمع . وحتى لو وجدت فرصة عمل واحدة فقط فان هذه الفرصة لا بد أن تقسم على أفراد المجتمع ...

ومن ثم إذا وجدنا أفرادا متعطلين عن العمل ، في مجتمع ما . فان ذلك يعني ان هذا المجتمع هو مجتمع قائم على الاستغلال ، وغير عادل ، لأنه سمح بالاستيلاء على فرص العمل الخاصة بأولئك المتعطلين عن العمل ، مهما كان مكان وجودهم في هذا المجتمع ...

واذا وجدنا في المجتمع أغنياء وفقراء ، فمعنى ذلك

أن الأغنياء قد استولوا على حق الفقراء ، وأن هذا المجتمع لا توجد فيه عدالة اجتماعية ...

واذا وجدنا في المجتمع من يملك المنازل ، التى تزيد عن حاجته ، ومن هو محروم من هذه المنازل ، فان ذلك يعنى ان هذا المجتمع به خلل وان الثروة فيه ليست مقسومة على عدد السكان ، وهى قسمة غير طبيعية ، فاذا كان المجتمع يستطيع أن يوفر منزلا واحدا لكل مواطن وسيطر مواطن ما على أكثر من منزل واحد، فانه بذلك ، يكون قد استحوذ على حصة مواطن آخر ، واذا كانت امكانيات المجتمع تكفى لبناء حجرة واحدة لكل مواطن ، وسيطر مواطن ما على أكثر من حجرة واحدة ، فانه بذلك أيضاً . يكون قد أستحوذ على حصة مواطن آخر وذلك لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق العملية الاستغلالية ، التى تمكن من ممارستها في المجتمع الاستغلالى ، الذى تبيح قوانينه النهب والاستغلال ...

أين تتجه الثورة ؟

هل تتجه الثورة الى من قام بعملية الاستغلال ؟

ان الثورة تتجه الى تحطيم قواعد الاستغلال التى يقوم عليها المجتمع الظالم .. تتجه الى تحطيم القوانين الظالمة ...

ان قوانين العمل في دول العالم الرأسمالى تسمح بسرقة جهد العمال . وهى في صورتها الاصلاحية التلفيقية . تعطى العامل حق المشاركة في الأرباح والادارة . وذلك لا يعنى شيئا بالنسبة للعامل ما دام القانون يسمح بوجود رب عمل وعامل . وذلك لأن هذه العلاقة لا تقوم الا على سرقة جهد العامل ، لان رب العمل لا يستطيع تحقيق الربح الا بسرقة جهد العامل . وبالرغم من حماية العمال ضد الفصل التعسفى . حيث لا تسمح القوانين المتبعة في عقود العمل بفصل العامل الا عن طريق نقابة العمال . وبعد انذاره بذلك . فان المشكلة لم تحل بعد . وذلك لأن هذه القوانين ما زالت قائمة على الاستغلال . وعلى النظام الطبقى . حيث يوجد سادة وعبيد . ولكن السيد هنا لا يطرد عبده الا بشروط هى كذا وكذا ...

ان اضفاء بعض الزينة على هذه العلاقة لكى تصبح براقة ، ومغرية . كما هو الحال في كثير من المجتمعات ، لا يعنى القضاء على المشكلة ، ان المشكلة لا تنتهى الا بالقضاء على هذه العلاقة نفسها ، ولا تنتهى المشكلة الا بالغاء رب العمل ليصبح العمال منتجين « شركاء لا أجراء » وهى قاعدة تهدم قاعدة الاستغلال ...

لقد تحول العمال ، في الدولة الماركسية الى أجراء للدولة ، بعد أن كانوا أجراء للرأسماليين ، كما أن الدولة التى يوجد بها قطاع عام وقطاع خاص لا يفصل فيها العامل فصلا تعسفيا ، وهو يشارك في الارباح ، وفي الادارة . ويعمل في اطار قاعدة الاستغلال التى تعنى رب عمل وعامل ، سيد وعبد . طبقة غنية وطبقة فقيرة . طبقة تملك الحاجات وطبقة تحصل على حاجاتها نظير خدمتها لهذه الطبقة ...

تقرر قوانين الاستغلال أن على العامل أن يتنازل عن عدد من ساعات عمله للسيد الذى يسمح له بالعمل حتى

يربح هذا السيد . وهى بذلك كأنها تقول : هذا السيد يجب أن يربح على حساب هذا العبد ...

ان منطق الثورة يقول بأن الذى أعطاك حق التصرف في عملى لا بد أن يعطينى أنا ايضا نفس هذا الحق . فمن أين جاءك الحق لكى تصبح رب عمل ولا أصبح أنا كذلك رب عمل ؟

ان وجود رب عمل وعامل قاعدة . سواء قررها المجتمع أو لم يقررها . لا مبرر لها اطلاقا . فالعمل يجب أن يقسم على جميع أفراد المجتمع . وهم شركاء فيه . لان فرص العمل يجب أن تقسم بالتساوى على أفراد المجتمع . حتى يكونوا كلهم أرباب عمل ويكونوا كلهم عمالا ...

ان التسهيلات والإمكانات والقروض والضمانات التى تقدم لارباب العمل . والتى تمكنهم من استغلال غيرهم هى من حق جميع أفراد المجتمع . ونصيب كل فرد فيها مساو لنصيب غيره . ولذلك لا يصح استخدامها كوسيلة من وسائل استغلال الغير ...

الثورة . . والحرية

ان الثورة الحقيقية هى التى تهدم تلك القواعد ، وهى التى تدمر مجتمع الاستغلال وتبنى بدلا منه ، مجتمعا جديدا ، ليس بين أفراده عبيد ، وتكون الحرية فيه حقا مكفولا لجميع أفراده ، وحيث إنّ الحرية تكمن في توفير حاجات أفراد المجتمع ، فان صاحب العمارة يجب أن تصغر عمارته حتى تصير منزلا يكفى إشباع حاجته ، دون أن يتعدى على حاجة الآخرين من أفراد المجتمع ، وبذلك يجد نفسه في مستوى أفراد الشعب ، لان كل فرد له حق في منزل واحد والذى يملك أرضا للبناء ينبغى أن تتقلص هذه الأرض ، التى استحوذ عليها حتى تصير قطعة تكفى لبناء منزل واحد ، وذلك لأن هذه النظرية تهدف الى ايجاد مواطن حر يملك حاجاته ، ولا يسمح له باستغلال غيره ، ولا يسمح لغيره باستغلاله ، وهذا التوجه هو الذى يحقق الاشتراكية الجديدة .

أما الاشتراكية المطبقة في النظم الماركسية فهى ليست اشتراكية ،وليست شيوعية .. لقد تصور ماركس حلا حاولت

بعض البلدان تطبيقه . فأصبحت ماركسية ، ولا يمكن تسمية هذه البلدان الماركسية شيوعية . لان الشيوعية فكرة طوباوية قديمة . وجدت قبل وجود ماركس نفسه ولم يكن ماركس نفسه شيوعيا قبل انضمامه اليها أخيرا ...

وعند تحليل المعطيات الموجودة في المجتمعات الماركسية نجد أن هذه المجتمعات لم تحقق الا ما يمكن أن نطلق عليه (رأسمالية الدولة) وقد حلت هذه الرأسمالية الجديدة محل رأسمالية الأفراد . ولكن الماركسية قد تتراجع لتصبح اشتراكية عندما تكتشف وتتبنى مقولات الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ...

أما البلدان التى لا هوية لها . والتى هى ليست ماركسية وليست رأسمالية . كما هو الحال في معظم البلدان النامية ، والتى ليس لديها القدرة والاقتناع بما يجعلها بلدانا ماركسية وليست لديها أيضا القدرة على اعلان الرأسمالية ، مثل هذه البلدان حاولت أن تتبع خطا اصلاحيا فهى أنظمة اصلاحية رأت مساوىء الرأسمالية ، ووقعت فيها حركات

سياسية تغييرية ، ليست بالثورات ، وانما هي حركات كان هدفها تغيير نظام سياسي بنظام سياسي آخر ، وقد حل في مثل هذه البلدان حزب يساري محل حزب يميني ، وطبقة جديدة محل طبقة أخرى يحكم فيها الراديكاليون أحيانا ، والعسكريون أحيانا ، والطبقة المتعلمة التي يشترك معها بعض الماركسيين أحيانا أخرى ...

تلك النماذج هي التي تحكم الآن هذه البلدان ، خاصة ما كان منها مستعمراً من قبل البلدان الرأسمالية ؛ فلا اشتراكية في هذه البلدان تطورها ، ولا رأسمالية تأخذ بها ، هذه البلدان تحاول رفع مستوى الطبقات الكادحة عن طريق كبح جماح الرأسمالية ، وتقريب الفوارق بين الطبقات ، وتحديد الملكية ، وتحديد الدخل ، والضرائب التصاعدية ، وخلق فرص عمل جديدة ، ومشاركة العمال في الادارة والارباح ، وتأميم بعض المشروعات ، هذه العملية هي عملية تلفيقية اصلاحية ، وعند تحليل هذه العملية نجد أنها خليط من الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية ، لان قوانين العمل موجودة الى جانب التجارة الحـــرة والاستغلال

والقطاع العام الذى تملكه الحكومة ، وهذا ما يجرى في معظم البلدان النامية ...

ان العمال في المجتمعات الماركسية يتقاعسون عن العمل والانتاج لأنهم أجراء عند رب عمل واحد وهو الدولة ، والدولة تكفل لهم الحد الادنى من المعيشة ، الأمر الذى يؤدى بالانتاج الى الانخفاض الى حده الادنى . ويضع المذهب الماركسى أمام طريق مسدود ...

والحزب ، الذى قرر أن يقود المجتمع حتى يحقق الشيوعية . غير قابل للتغيير وليس له معارضة ، لان المعارضة تعني عند هذا الحزب برجوازية . وهى ردة عن الماركسية اللينينية يجب سحقها ، ومن ثم لا يتمكن المجتمع من حكم نفسه بنفسه . ولن تقوم سلطة الشعب ، وانما تبقى سلطة الحزب الماركسى الى الأبد ، لان تنازل الحزب عن السلطة لصالح الشعب يعنى انتهاء التحول نحو الشيوعية ...

ان طبقة العمال (البروليتاريا) ليست هى الطبقة التى

تحكم . وانما الذى يحكم هو الحزب الشيوعى . الذى سخر طبقة العمال للقضاء على بقية الطبقات حتى تصبح طبقة العمال هى قاعدة المجتمع . وانتصب الحزب . بعدها ، حاكما على هذه الطبقة . وهو الذى يقودها ، وقد كانت مهمة العمال هى القيام بالثورة لكى يصل الحزب الشيوعى الى السلطة . ولكن ! بمجرد وصول الحزب الشيوعى الى السلطة ينتهى دور البروليتاريا . وتصبح المهمة التاريخية هى مهمة الحزب الشيوعى . الذى يبقى الى الابد على رأس المجتمع . وهذا الوضع يعتبر وضعا ديكتاتوريا أبديا يملك فيه الحزب الشيوعى السلطة والثروة والسلاح ...

والدولة . في البلدان الماركسية . هى الحزب الشيوعى ؛ كما أن ملكية الدولة تعنى ملكية الحزب . فالحزب هو السلطة ، أما المجالس الشعبية (السوفيتات) فان أعضاءها يختارهم الحزب . وكذلك الحال بالنسبة للجنة المركزية ، والمكتب السياسى ، والامين العام للحزب ، هؤلاء كلهم من أعضاء الحزب الشيوعى . وكذلك الحال يكون الجيش العقائدى هو جيش الحزب ...

فالماركسية ، اذن ، لا تحقق الشيوعية ، ولا تحقق الديمقراطية ،وهذا الحزب الدائم يخلق البيروقراطية ، التي يعلو ركامها عاما بعد عام حتى يقتل كل شيء ، كما أن مشكلة التقاعس في الانتاج تؤدى بهذا النظام الى الطريق المسدود ...

وهكذا نرى أن النظرية الرأسمالية قد قامت على الربح والجشع والاستغلال ، وقد حاولت النظرية الماركسية أن تتجنب هذا باعتبارها رد فعل للرأسمالية ، ولكنها فشلت في ايجاد الحلول النهائية لمشاكل الأنسان ..

أما النظرية العالمية الثالثة فهي تعود الى النواميس الطبيعية ، التي تعتبر الانسان واحدا ، والتي تعتبر أن الحرية لا تتجزأ ...

ان النظرية العالمية الثالثة ترجع الى القواعد الطبيعية ، وهي تنادى بالعدل المطلق ، بغض النظر عن إمكانية وقدرة أى مجتمع على توفير الحاجات ، لان توفير الحاجات يتطلب شعور الناس بعدم الظلم حتى يصبحوا قادرين على زيادة انتاجهم ...

لا يمكن . في مجتمع الاستغلال . توفير ما يكفى لاشباع حاجات المجتمع لان الغالبية الساحقة تشعر بأنها مستغلة . ومن ثم لا تبذل كل جهدها من أجل الانتاج . فاذا زال الاستغلال عن الانسان أعطى هذا الانسان كل جهده . وبذلك سوف يسمح بتحقيق جو مثالى لتوفير الحاجات . وبهذه هى الاشتراكية الجديدة ...

الباب الرابع

من شروح الكتاب الأخضر

12

مجتمع الشركاء .. كيف يتحقق ؟

مجتمع الشركاء . . كيف يتحقق ؟

تبدأ ثورة العمال الحقيقية عندما يتحول العمال إلى شركاء . ويتم القضاء على نظام الأجرة الذى يجرد العامل من أى حق في المنتجات للتى ينتجها .

ولا ينبغى أن ينتظر العمال ، في هذه القضية المصيرية ، إتخاذ قرار نيابة عنهم ، حتى تتحقق حريتهم ، فالقرار الذى يتخذ نيابة عنهم يمكن أن يلغى بنفس الكيفية .

ويجب أن يفهم العمال ، وهم يتجهون بارادتهم إلى تحقيق ذلك الهدف ، أنهم يواجهون أعداء يتربصون بهم من كل جانب ، كالرأسماليين البرجوازيين ، والبروقراطيين التابعين للقطاع العام ، ولابد لهم أن يكونوا على أهبة الاستعداد للدخول معهم في صراع حتى يحققوا النصر عليهم .

ويقتضى تحرير العمال من عبودية الأجرة أن يتم

استيلاؤهم على المصانع وإدارتها بلجنة شعبية يختارونها بأنفسهم . وأن يصبحوا شركاء في الإنتاج . حيث يقسم الإنتاج إلى ثلاث حصص : حصة للعمال . وحصة للمصنع . وحصة للمواد الخام . ذلك هو الهدف الذى ينبغى أن تتجه إليه ثورة العمال . فإذا تحقق هذا الهدف فإن أيـــة قوة لا تستطيع ، حتى بعد عشرات السنين ، أن تنتزعـــه منهم ؛ لأنهم قـــد تمكنوا من الحصول عليه بإرادتهم الثورية، دون أن يقوم أحد بذلك نيابة عنهم.

إن القيادة الثورية ، التى تعمل لمصلحة العمال . يمكن أن تتخذ قراراً نيابة عنهم ، وأن تحقق لهم كل تلك المكاسب دون إقحامهم في خوض المعركة بأنفسهم . ولكن ذلك القرار يمكن أن يلغى بنفس الأسلوب . فيعود العمال من جديد إلى سابق وضعهم كأجراء .

إن المهمة الحقيقية للقيادة الثورية هى تحريض العمال . ودفعهم إلى خوض معركتهم بأنفسهم ، وتنبيههم إلى أعدائهم ، والأخطار المحدقة بهم ، في تلك المعركة .

ضرورة التنظيم

إذا كان العمال منظمين وقادرين على السيطرة على المنشآت الإنتاجية ، وزيادة إنتاجها ، ولم يختلفوا أو ينقلبوا ضد بعضهم البعض ، فإن الرأسماليين البرجوازيين والبروقراطيين لا يمكن لهم أن ينالوا منهم ، أما إذا أصبح العمال مرتبكين ، ولا يعرفون كيف يتفقون على إختيار لجنة شعبية في مصنع ما ، وان كل واحد منهم يحاول ، بصورة أنانية ، أن يجني مكسباً لنفسه بإصراره أن يكون عضواً في تلك اللجنة ، دون مراعاة للخبرة أو التعليم أو القدرة فينقسموا على أنفسهم ، فإن أعداءهم سوف ينتهزون هذه الفرصة لضربهم، ولذلك يجدر بالعمال أن ينتبهوا وأن يحتاطوا لكل ذلك .

إن ثورة العمال عمل تاريخي وخطير ، ولابد من إعطائه حق قدره ، فهو عمل مكشوف أمام كل الأنظار ، وهو تجربة جديدة يتلقف أخبارها كل من يناضل في سبيل التخلص من عبودية الأجرة ، ويتوقف على نجاحها ، مصير ملايين العمال في كل أنحاء العالم .

هدف الثورة

إن ثورة العمال تهدف إلى تحريرهم من العبودية ، وذلك بأن يصبحوا شركاء في الإنتاج ، وأن يكونوا سادة في المصانع ومختلف مواقع الإنتاج، يديرونها بأنفسهم ، ويقتسمون إنتاجها، بينهم فإذا زاد الإنتاج فإن ذلك يكون لمصلحتهم، وإذا نقص فإن في ذلك خسارتهم ، ومن ثم لا يكون الوضع قائماً على نظام الأجرة التي يأخذها العمال مقابل تنازلهم عن إنتاجهم لمصلحة رب العمل ، وإنما تتحقق حريتهم ويصبحوا شركاء مسئولين عن أنفسهم .

ولا تعد زيادة الأموال غاية في حد ذاتها ، وإنما الغاية الحقيقية هي الحرية : فالعمال يتم تحريرهم إلى الأبد بالقضاء على نظام الأجرة ، وتدمير العلاقة الظالمة التي كانت تحكم النشاط الإقتصادي ، وهي علاقة رب العمل بالعامل ، علاقة السيد بالعبد . وذلك ما ينبغي أن تتجه ثورة العمال لتحقيقه مهما كانت النتيجة .

وإذا تم تحرير العمال فإن ذلك يعني أن المعجزة قد

وقعت ، وأن العمال الذين كانوا أجراء في جميع أنحاء العالم ، يتنازلون عن إنتاجهم لرب العمل أو للحكومة ، قد أصبحوا شركاء في الإنتاج ، وأن العلاقة بين رب العمل والعامل قد قضى عليها إلى الأبد . وأن المساواة بين الناس قد تحققت .

ويكفى أن تبدأ ثورة العمال في أية منطقة من مناطق العالم ، وأن تنجح وتصبح حقيقة واقعة ، وأن تسمع عنها جماهير العمال يوماً بعد يوم حتى تسارع للالتحام بها فتأخذ أبعادها العالمية . وبذلك يعود الفضل في تحرير ملايين العمال إلى المنطقة التى إنطلقت منها تلك الثورة .

كيف تنتصر الحرية ؟

إن الحرية هى أساس قضية تحرير العمال ، فالدخل الذى يأخذه العامل مهما كان مقداره قليلا أو كثيراً ليس له قيمة إذا كان يشعر بأن هناك سيداً متسلطاً عليه أو رئيساً لم يكن له دخل في إختياره ، وإذا كان العامل تحت رحمة أى شخص قادر على زيادة دخله أو إنقاصه .

أو طرده من العمل فلابد أن يدخل معه في صراع ، ولا ينتهى هذا الصراع حتى تتم السيطرة للعمال ، ليصبحوا هم سادة المصانع ، يأخذون حصتهم في الإنتاج ، ولا يتنازلون عن إنتاجهم مقابل أجرة .

إن هدف الثورة إذن هو تحرير الإنسان حتى تنتصر الحرية . . ولابد ، لكى تنتصر ثورة العمال ، أن ينتبه العمال إلى النقاط التالية : —

أولا : أن يقوم العمال بهذه الثورة بأنفسهم لكى يأخذوا حقهم ، لأن الحق الذى ينتزعه العمال بأيديهم لا يستطيع أحد أن يأخذه منهم في المستقبل .

ثانياً : أن يكون الهدف الذى تتوجه إليه أنظار العمال هو تحقيق الحرية الحقيقية ، ولا يتحقق ذلك إلا بتحرير العمال أنفسهم من سيطرة أرباب الأعمال ، والقضاء على الاستغلال بتحويل العمال إلى شركاء في الإنتاج .

ثالثاً : ان تصبح المصانع أمانة في أيدى العمال ، وفي رقابهم ، وإذ يتوقف على هذه المصانع نمو الاقتصاد

القومى ، وإشباع حاجات أفراد المجتمع من مواد غذائية ، وملابس وسيارات ، وطائرات ، وجرارات وغيرها ، ولذلك لابد من المحافظة عليها وحسن تسييرها حتى لا يتوقف الإنتاج أو تحدث خسارة أو تبذير ، فالمجتمع يحتاج إلى هذا الإنتاج ، وإذا توقف الإنتاج أو حدثت الخسارة فإن الرأسماليين والبروقراطيين — ينتهزون الفرصة — لشن الدعاية ضد العمال قائلين بأن العمال ، الذين تحرروا وأصبحوا سادة ، قد فشلوا وأثبتوا أنهم غير أهل لذلك ، وقد تجد هذه الدعاية آذاناً صاغية فتنتكس ثورة العمال .

إن نجاح الثورة يتوقف على وعى العمال بخطورة موقفهم وأهميته ، كما يتوقف على حسن تنظيم أنفسهم ، وتجميع قدراتهم وسلامة توجيهها . ويبدأ البرنامج بحصر المصانع وبيان العمال العاملين فيها ، وأن يتم الإتفاق ، بهدوء وبحرية كاملة ،على اللجنة الشعبية التى يختارها العمال لإدارة المصنع من بينهم ، وأن لا يتم فرضهـــا عليهم فرضاً

من خارج المصنع . ويمكن أن يختلف العمال على اختيار أعضاء اللجنة الشعبية ، ولكن هذا الاختلاف لا ينبغي أن يؤدى إلى إنقسام العمال على أنفسهم ، ولابد أن يكون الاتفاق كاملا حول تلك اللجنة ، فالعضو الذى لا يتم الاتفاق عليه يمكن أن يختار العمال آخر بدلا منه . ولابد أن يراعى العمال في ذلك أن تلك اللجنة هى التى تحل محل المدير البيروقراطى الذى عينه القطاع العام أو محل رب العمل الرأسمالى في القطاع الخاص ، ولذلك فإن على العمال أن يراعوا في اختيارهم درجة معينة من الكفاية ، كأن يكون فيها الإدارى والمهندس والفنى والمحاسب إلى جانب العامل العادى ، وأن لا تقتصر عضويتها على مستوى واحد من مستويات العمال ، حتى لا تتحول تلك اللجنه إلى أداة تعوق حركة الإنتاج .

إن اللجنة الشعبية التى يختارها العمال يمكن تغييرها ، حسب اتفاقهم على ذلك ، بعد مرور فترة زمنية معينة ، كما يمكن تغييرها أو تغيير عضو منها بعضو آخر إذا

ثبت فشله أو تقصيره ، فالعمال أنفسهم هم أصحاب القرار في النهاية .

المصانع بعد سيطرة العمال

يفترض أن تصبح المصانع ، بعد سيطرة العمال عليها ، أحسن حالا من ذي قبل ، وأكثر إنتاجاً ، لأن الذين كانوا يعملون فيها قد تحرروا من عبودية الأجرة ، وأصبحوا سادة أنفسهم ، شركاء في الإنتاج ، حريصين على زيادته ، ونتيجة هذه الحرية لابد أن تنعكس في زيادة الإنتاج . أما إذا تدهور الإنتاج وخسرت المصانع ، فمعنى ذلك أن الثورة العمالية قد انتكست ، وأن العمال مهددون بعودة القطاع الخاص ونظام الأجرة ، والإستغلال .

إن أعداء العمال من أرباب العمل متربصون لانتهاز كل فرصة لاستغلال العمال . ولذلك لابد أن يكون العمال منظمين موحدين لصفوفهم في مواجهة هذا التهديد ، وأن لا يتركوا فرصة أمام أعدائهم لتجنيد

بعضهم ضد بعض . وقد يقول الرأسماليون للعمال : ما مصلحتكم في أن تتحولوا إلى شركاء في الإنتاج . إن المال الذى تحصلون عليه سيصبح أقل من ذى قبل ، وبذلك تخسرون، ولكن على العمال أن يفهموا طبيعة هذه المكيدة ، وأن يكونوا على استعداد للرد عليهم قائلين بأن هدفهم الأول ليس زيادة ما يدخل في جيوبهم ، وإنما تحرير أنفسهم حتى لا يكونوا عبيداً لأرباب الأعمال ؛ فلا قيمة للأموال التى تفقدهم حريتهم، وكم من أناس فقدوا رقابهم في سبيل الحرية. وزيادة ما يحصل عليه العمال من أموال يتوقف على زيادة الإنتاج ، ويمكن أن يتحقق ذلك بإرادتهم .

إن العمال هم المسئولون عن المصانع التى يستولون عليها ، ولذلك فإن حمايتها والدفاع عنها تدخل ضمن واجباتهم ، فإذا ما تعرضت البلاد لأى غزو أو عدوان خارجى ، فإن عليهم أن يهبوا لمواجهة ذلك الغزو وصد ذلك العدوان ، فالمصانع قــد أصبحت في أيديهم ؛

ولم يعد بإمكان أحد أن ينتزعها منهم ، وهذه هى المهمة الخطيرة التى تنتظر العمال ، وهى ليست مهمة سهلة .

إن الوضع الاستغلالى ، الذى كان يعاني منه العمال ، ينتهى بزحف العمال على المصانع ومواقع الإنتاج ، وعندما تنطلق إشارة الزحف فإن كل شيء لابد أن يكون جاهزاً ومرتباً حتى لا يتحول الوضع إلى فوضى ، وحتى لا يندس في صفوف العمال من يكون هدفه تدمير أو حرق تلك المصانع ، ومن ثم لابد أن يتم الاتفاق على خطة الزحف، وعلى اللجنة الشعبية ، وعلى نظام العمل في المصنع .

كيف يتحقق الإنتاج ؟

لا يتحقق الإنتاج إلا بوجود العمال من المهندسين والفنيين وغيرهم ، فالعمال (المنتجون) عنصر أساسى في الإنتاج ، كما لا يتحقق الإنتاج بدون وجود آلات المصنع أو المواد الخام . فكل عنصر من هذه العناصر يعتبر عنصراً أساسياً وضرورياً في الإنتاج . ولا يمكن استمرار العملية الإنتاجية ما لم توجد هذه العناصر مجتمعة .

فالمصنع إذن يتكون من ثلاثة عناصر أساسية . كل عنصر منها ضرورى في عملية الإنتـــاج ، وله دور أساسى في هذه العملية ، وبدونه يتوقف الإنتاج .

ولذلك فإن إنتاج المصنع ، الذى ينبغى أن يكون كافياً لتغطية التكاليف ، يقسم على ثلاثة عناصر وهى : المواد الخام والآلات ، وأصحاب المصنع الذين هم العمال الموجودون فيه ، حيث تذهب حصة المواد الخام ، وحصة الآلات إلى الميزانية العامة ، لأن هذه العناصر يملكها الشعب (أو المجتمع) ، ولكل فرد من أفراد المجتمع حصة فيها ، ويتم بنـــاء المدارس والمستشفيات والطرق والمصانع ، وتهيئة الأراضى الزراعية ومـــا إليها ، من تلك الميزانية . فالحصة التى تأخذها تلك العناصر تعود فائدتها إلى كل افراد المجتمع .

ويجب أن يفهم العمال هذه العملية ونتائجها ، فالقضية ليست قضية زيادة رواتب العمال أو إنقاصها ، ولكنها قضية عدالة وحرية ، كما أن زيادة حجم ما

يأخذه العمال لا يعنى بالضرورة أن زيادة حقيقية قد حصلت ، فالحاجة التى نشتريها اليوم بدينار من السوق قد تصبح غداً بربع دينار والدينار الذى قد نحصل عليه غداً قد يساوى ما قيمته اليوم أربعة دنانير .

إن أهم ما ينبغى على العمال تحقيقه هو زيادة الإنتاج ، وأن تصبح الأشياء رخيصة ومتوفرة ، هذا من الناحية الاقتصادية ؛ أما من الناحية المعنوية فإن الحرية هى الغاية التى تكمن فيها سعادة العمال . وذلك بأن ينتهى الوضع الذى يوجد فيه رب عمل وعامل والقانون الذى يبيح استغلال العمال عن طريق نظام الأجور . وهو ما يمكن أن يتحقق بفضل ثورة العمال، عندما يتحولون إلى شركاء في الإنتاج ، ويكونون مؤتمراتهم الشعبية الإنتاجية ، ولجانهم الشعبية التى تدير المصانع التى يتم استيلاؤهم عليها. فالعمال داخل كل مصنع يكونون مؤتمراً شعبياً للمصنع . وهذا المؤتمر هو الذى يصنع اللجنة الشعبية للمصنع ، وإذا افترضنا أن للمصنع ثلاثة فروع فإن كل فرع يختار

بلجنة شعبية تدير الفرع الذى هى فيه ، ثم تقوم اللجان الشعبية للفروع الثلاثة بعد ذلك بتكوين لجنة شعبية للمصنع تحل محل مجلس إدارة هذا المصنع ، وهكذا .

وعى العمال وأهميته

لابد أن يفهم العمال قضيتهم ، وأن يكون وعيهم بها كاملا ، فليس لأى إنسان حق تحقيق الربح من وراء تشغيل العمال . إن المقاول الذى كان يشغل العمال لم يكن يفعل ذلك رأفة بهم ، وإنما يفعل ذلك لكى يكسب من ورائهم ، فمن أين تأتي أرباحه ؟ تأتي هذه الأرباح من العمال ، وذلك بتشغيل كل واحد منهم ما قيمته عشر ساعات وإعطائهم ما قيمته خمس ساعات ، أو سبع ساعات ، فالربح يأتي إذن من إنتاج العمال ، إن قيمة تلك الساعات التى تنقص من حق العمال هى التى تكون ذلك الربح الذى يأخذه المقاول أو رب العمل ، وبذلك تتكدس عنده الأموال ويصبح غنياً . وتلك هى عملية السرقة التى يخفيها قانون الاستغلال .

وحين يفطن العمال إلى طبيعة هذه العملية ، وينتزعون حقهم في الإنتاج من أيدى أرباب الأعمال ، فإنهم يقومون بإعادة الوضع إلى قاعــدته السليمة التى تقول بأن الذى ينتج هو الذى يستهلك إنتاجه .ثم من أين جاء الحق لإنسان ما في أن يصبح رب عمل ، والآخرون عمالا عنده ؟ لماذا لا يكون هذا الحق لكل واحد منهم ؟ من الذى أعطاه ذلك الحق ؟ لا أحد . . إنه الاستغلال والظلم فقط ! . .

إن القانون الذى يسمح لأى شخص بأن يسجل نفسه مقاولا ورب عمل حتى يأتي بالعمال ليكونوا عبيداً له ، فيشغلهم لمصلحته محققاً أقصى قدر من الربح . . هذا القانون هو الذى تلغيه ثورة العمال عندما تنجح ، لأن ذلك هو الاستغلال . وتلك هى قوانين الاستغلال السائدة الآن في جميع أنحاء العالم : إن الثورة تعنى اكتشاف العلاقات الظالمة وتدميرها ، وإرساء العلاقات الطبيعية على أنقاضها . وما دامت العلاقة بين رب العمل والعامل علاقة ظالمة ، فإن ثورة العمال لابد أن تتجه إلى تدمير هذه العلاقة .

وإبدالها بعلاقة الشركاء . فيصبح العمال (المنتجون) شركاء في الإنتاج .

لماذا يضرب العمال ؟

يقوم العمال في جميع أنحاء العالم بالإضرابات ، والاعتصامات ، ولهم في ذلك كل الحق ، لماذا ؟ لأنهم يشعرون بالغبن والظلم ، فهم يتنازلون عن إنتاجهم مقابل أجرة هى أقل من إنتاجهم ، ولذلك فإن من حقهم أن يحتجوا وأن يقوموا بالإضرابات والاعتصامات . فالعلاقة بين العمال ــ وأصحاب العمل : بين المالكين والمنتجين الحقيقيين ليست علاقة سليمة . إذ تعطى هذه العلاقة لرب العمل فرصة تحقيق الربح من جهد العمال مقابل ما يعطيه لهم من أجر ، ولا تنتهى هذه العلاقة إلا بسيطرة العمال على مواقع الإنتاج وتحريرهم من سيطرة أرباب الأعمال : وتحويلهم إلى شركاء داخل المصانع ، ومؤسسات الإنتاج .

وعندما يصبح المصنع ملكاً للعمال ، يدار بوساطة لجنة

شعبية يختارها العمال أنفسهم لتنفيذ قراراتهم التى تتعلق بالإنتاج ويكون إنتاج المصنع تحت تصرفهم ، يقسمونه على مختلف عناصر الإنتاج ، حيث يأخذ العمال حصتهم في الإنتاج ، وتأخذ العناصر الأخرى حصتها . إن اليوم الذى يتحقق فيه كل ذلك ، لا يجد فيه العمال أى داع للقيام بالإضرابات ، فلم يعد هناك من يطالبه العمال بزيادة الأجور ، أو بالمشاركة في الإدارة ، أو بتحسين أوضاعهم ، لأن اللجنة الشعبية التى تدير المصنع هى من صنع العمال أنفسهم ، وقد أصبح العمال ، في هذا المصنع ، سادة مسئولين عن تحقيق الإنتاج وتقسيمه على عناصر الإنتاج وفقاً للقاعدة الطبيعية التى تقول بأن «لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج» ..

ولكن مادامت إضرابات العمال موجودة في كل مكان من العالم ، فإن ذلك يعنى أن العبودية مازالت قائمة ، وأن العمال ما زالوا واقعين تحت الاستغلال . والإضرابات التى نسمع عنها ، في بعض الدول الماركسية التى يفترض أنها تعمل لمصلحة الطبقة العاملة ، تدل بشكل واضح

على أن الثورة فيها لم تكن ثورة العمال ، لقد انتصرت الأحزاب الشيوعية في تلك الدول بوساطة العمال أنفسهم ، بعد تحريضهم على الثورة،ولكن تلك الأحزاب أصبحت تسيطر على السلطة السياسية ، وتهيمن على مقاليد الأمور ، وحلت محل أرباب الأعمال في استغلال العمال ، عن طريق نفس النظام وهو نظام الأجرة . ولذلك نرى العمال في تلك الدول يطالبون بزيادة الأجور وتغيير المدير وتحسين أحوالهم ، وتعديل أوضاع العمل في المصانع ، وهي نفس المطالب التي يطلبها العمال في الدول الرأسمالية ، ويعني ذلك أن تحرير العمال لم يتحقق بعد .

الاعتراف بالربح اعتراف بالاستغلال

إن النظام السائد في العالم يعتمد على الربح . فالمصنع أو الفندق أو الدكان يسعى لتحقيق الربح . وذلك عن طريق سرقة العامل وزيادة ثمن الحاجة فوق تكلفة إنتاجها ، وهذه الزيادة تأتي من المستهلكين المحتاجين لتلك السلعة ، وذلك يعني أن المصنع أو الفندق أو الدكان

يقوم بعملية سرقة . ونلاحظ أن عملية السرقة هـــذه تأخذ بعدين : بعداً يتعلق بالعمال أنفسهم ، حيث يتنازل العامل عن حقّه في الإنتاج مقابل أجرة وبعداً آخر يتعلق بالمستهلك ، حيث يجبر بحكم حاجته على دفع ما يزيد على تكلفة الإنتاج .

والطريقة الجديدة، التى تقضى على مشكلة الاستغلال من جهة ومشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة من جهة أخرى، تعتمد على تحويل العمال إلى شركاء في الانتاج ، وبيع السلعة بتكلفة إنتاجها ، فإذا كانت تكلفة السلعة دينار فان ثمن هذه السلعة يجب أن يكون ديناراً واحداً فقط .. ولذلك تحسب المبالغ التى أنفقت في سبيل إنتاج السلعة ، وتحدد على أساسها تكلفة الانتاج ، وثمن بيع السلعة إلى المستهلك . وبذلك تنتهى الأرباح ، وتصبح تكاليف المعيشة منخفضة ، لأننا تمكنا من القضاء على الأسباب التى تؤدى إلى زيادة الأسعار .

فإذا افترضنا أن مصنعا ينتج السجائر ، وكانت تكلفة

إنتاج العلبة الواحدة خمسين درهماً ، فإن بيع هذه العلبة بمائة درهم يعنى تحقيق المصنع لربح مقداره خمسون درهماً ، وذلك غير صحيح وفقاً للنظرية الجديدة ، فالعلبة التي تكلفنا خمسين درهماً يجب أن تباع بنفس القيمة. وقد يقول المصنع إنّ علبة السجاير إذا بعناها بتكلفة إنتاجها ، فإن ما يدخل ميزانية المصنع يقل مقداره ، وبذلك تنقص أجور العمال .. ويمكن أن يكون ذلك صحيحاً، ولكنه يعني في نفس الوقت ان ما كان يدفعه العامل لشراء علبة واحدة أصبح يكفى لشراء علبتين ، وإذا كانت المصانع كلها تعتمد نفس النظام لحساب تكلفة منتجاتها وأسعارها ، فان ذلك يؤدى إلى انخفاض أسعار جميع السلع بنفس الكيفية ، وإذا افترضنا ان ما كان يأخذه العامل هو مائة دينار شهرياً ، فانخفض دخله بنسبة خمسين في المائة نتيجة لهذا النظام الجديد ، وانخفضت الأسعار بنفس النسبة ، فإن ذلك لا يؤثر على مقدار ما كان يستهلكه . أما إذا كان دخله قد انخفض بنسبة أقل من نسبة انخفاض الأسعار ، فان زيادة حقيقية في قدرته الشرائية قد تحققت ، فالعبرة إذن ليست بانخفاض

الدخل النقدى للعامل ، فذلك يمكن أن يحدث دون أن يكون له أي تأثير في إنقاص ما كان يحصل عليه من حاجات .

إن أرباب العمل والمقاولين وأصحاب الدكاكين قد يحاولون استغلال تلك الظواهر الخادعة والنتائج التى تصاحب ثورة العمال ، معتمدين على جهل العمال بطبيعة الحركة الاقتصادية ومتغيراتها . متظاهرين بالنصح لهم . مخفين لنيّاتهم الحقيقية التي تتمثل في العمل من أجل استمرار نظام الاستغلال فعلى العمال أن ينتبهوا إلى حقيقة الأمر . إذ أن مصلحتهم الحقيقية تتناقض مع مصالح أرباب العمل والمقاولين وأصحاب الدكاكين ، وعليهم أن يقوموا بتدمير كل العلاقات الظالمة التى تقسم أفراد المجتمع إلى سادة وعبيد .

زيادة دخول العمال

إن العمل من أجل تحقيق الربح لا ينبغى أن يكون الأساس الذى تعتمد عليه المصانع التى يديرها العمال ، فزيادة

الأموال التى تدخل ميزانية المصنع لا يصح أن تأتي من زيادة أسعار السلع ، وإنما تأتي من زيادة الإنتاج أي زيادة وحدات السلع ، فإذا كان المصنع يحتاج إلى زيادة الأموال التى تدخل في ميزانيته ، فإن العمال في ذلك المصنع عليهم أن يتجهوا لزيادة انتاجهم فيزداد بذلك دخلهم وما يدخل في ميزانية المصنع . فالزيادة التى كانت تتم على حساب المستهلك، واستغلال حاجته ، لم تكن تعتمد على زيادة الإنتاج ، وذلك غير صحيح لأنها تنقص من قدرة المستهلك على إشباع حاجاته ، وذلك بإنقاص قدرته الشرائية وعدم توفير ما يكفي لإشباع تلك الحاجات . ولذلك فإن مضاعفة الإنتاج تعمل في اتجاه معاكس لهذا الاتجاه ، فهى تعمل من جهة على توفير حاجات أكبر للمستهلك ، وتعمل من جهة أخرى على زيادة القدرة الشرائية بانخفاض تكلفة إنتاج السلعة التى يحتاج إليها .

إن العالم يعاني من نتائج نظام الأجرة ، وأسلوب

عمله ، وما يترتب عليه من مضاعفات ، وقد آن الأوان لتخليص العالم من ويلاته .

ولابد أن يفهم العمال ، عندما يتجهون للقضاء على ذلك النظام ، أنهم بذلك لايحققون مصلحة لأنفسهم فقط ، وإنما لغيرهم أيضا ومن واجبهم أن يكونوا على مستوى المسئولية، فالعمل الذى يقومون به في غاية الخطورة . لأن المعركة التى يخوضونها هى معركة من أجل الحرية .

ولابد أن يعرف العمال أنهم في مفترق الطرق ، فإما أن تكون الثورة التى يقومون بها شعبيــة سليمة ، تنتصر على القطاع الخاص والقطاع العام ، وتحقق زيادة الإنتاج ، وإما أن يفشلوا فيبقى العمال عبيداً يتنازلون عن إنتاجهم مقابل أجرة .

ولابد أن يتأكد العمال أن مسئولية هذه الثورة تقع عليهم ، وأن عليهم أن يقوموا بها هم بأنفسهم ، ولا أحد نيابة عنهم يمكن أن يقوم بهذه الثورة ، وهم يعلمون طبيعة الاستغلال الذى يقع عليهم ، ويعرفون حقيقته ، ولذلك

ينبغي أن يجندوا أنفسهم للقضاء عليه . إن ثورة العمال هي محط أنظار العالم ، وعليهم أن يخوضوها بقدم ثابتة وإيمان راسخ لتحقيق الانعتاق النهائي من عبودية الأجرة وارساء الدعائم الجديدة لمجتمع الشركاء .

الباب الخامس

المشاركة السياسية للمرأة العربية الليبية

عبد الله عامر الهمالي
استاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة قاريونس ــ الجماهيرية

المشاركة السياسية للمرأة العربية الليبية

نتناول في هذه الدراسة الميدانية ظاهرة المشاركة السياسية للمرأة العربية الليبية

وتستند هذه الدراسة في أسسها النظرية والمنهجية الى الفلسفة السياسية للنظرية العالمية الثالثة، وخصوصا الى الركن الاجتماعي الذي يغير أهمية كبرى لحرية المرأة معتبرا انسانيتها لا تكتمل ما لم تمارس حقوقها الطبيعية.

ولذلك سأتناول في هذه الدراسة ظاهرة المشاركة السياسية في عهد الثورة ومن ثم استعراض النتائج التي

توصلنا اليها تاركا المجال لمن يريد التوسع في هذا الموضوع بأن يرجع الى هذه الدراسة.

المرأة في عهد الثورة

مقدمة:

لقد بينت دراستنا ان مشاركة المرأة السياسية في وطننا العربي مازالت متعثرة وتواجه صعوبات شتى، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي، ناهيك عن الرواسب والعادات والتقاليد الاجتماعية المكبلة لحرية المرأة.

وللموضوعية نقر بأن حال المرأة العربية الآن ليس كما كان قبل عقدين أو أكثر، أحرزت المرأة تقدما كميا في ميادين العلم والعمل الخ... لكن وضعها الاجتماعي لم يتغير كيفيا، فهي ما تزال تبحث عن هويتها الاجتماعية.

صحيح لقد حصل تقدم كمي في عدد العاملات والموظفات والمتعلمات الخ... فتلك حقائق تتبارى في

عرضها المناهج الكمية[1] التي وقفت على موضوع المرأة في الوطن العربي، لكن مشكلة هذه الدراسات هي أنها تهتم بالأرقام والرموز ولا تهتم بالكيف والانسان، فهي قلما تبحث في العلاقة بين البناء الاجتماعي وواقع المرأة أي في العلاقة بين الواقع الاجتماعي وحريتها الانسانية، فمثل هذه المسائل لا تجيب عليها الأرقام وانما يجيب عليها تحليل البناء الاجتماعي والبنية الاجتماعية باعتبارهما يحددان دور ووظائف المرأة في المجتمع.

ومع ذلك لا يجوز التقليل من شأن التقدم الكمي قد يتحول الكم الى الكيف، فتلك قاعدة علمية، لكن التقدم الكمي في واقع المرأة العربية هو كم هامشي، فميادين حياتها ونشاطها هي ميادين هامشية.

أما تعليل ذلك فيتطلب دراسة البنى والمؤسسات الاجتماعية باعتبارها متغيرات أساسية محددة لسلوك المرأة وحسبنا ان نقرر هنا بعض الحقائق التي تبدو لنا على جانب من الأهمية وهي أن المرأة العربية تعيش على

هامش مجتمعات تقليدية، أبوية ولا تمارس في الهيئة الاجتماعية الا أدواراً هامشية.

تعلمت المرأة ولم تتثقف، لم تتعلم الحياة والتفكير، والمبادرة وانما الاذعان للسلطة، لسلطة الأسرة والتقاليد ولكل مجسدات السلطة مهما كان نوعها، وحيثما تتجسد السلطة يوجد الخوف ، فالخوف والسلطة يكبلانها ويجعلانها تخشى حتى من نفسها ولذلك نراها تعيش حياة غير منظورة، فالمجتمع يحصي عليها أنفاسها ويجعل وظائفها تقتصر على الجانب الفيزيولوجي، وهو انجاب الأطفال.

أن هذا العالم هو عالم اللاوعي والسكون، ولا بد من احلال الوعي والحركة والخلق محل السكون المتشنج[2] بحيث لا تبقى المرأة بعيدة عن موقعها الاجتماعي والسياسي، ولذلك ان التغير الكمي في عالم السكون والركود لا يأخذ شكلا كيفيا وان مشكل المرأة الاجتماعي مازال قائما، أما السبب في ذلك فهو أن

الأنظمة العربية وما تفرزه من قيم وظواهر اجتماعية، لا تعمل على تحرير المرأة وانما على قهرها.

انها تصبح انسانا اذا امتلكت حقوقها الانسانية وتساوت بالرجل في كل ما هو انساني، وتحررت من كل أنواع القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

اذن، ان للمشاركة السياسية مقوماتها الاجتماعية وهي أكثر من مشاركة المرأة في الاستفتاء، انها تعني المشاركة الفعالة في حياة المجتمع، واذا صح ذلك فانها تعكس تحولا نوعيا في سلوك الانسان وتنتقل به من موقع المعاناة الى موقع الفعل ومن موقع المشاهد الى موقع الفاعل ومن اللامبالاة الى الحيوية السياسية ومن العبودية الى الحرية ومن العيش على هامش المجتمع الى صنع التاريخ والأحداث، فالمرأة تدخل التاريخ بعد ان عاشت طويلا على هامشه.

وهكذا ان ظاهرة المشاركة السياسية هي قرينة على طبيعة النظام الاجتماعي وحيويته السياسية، كما انها نتاج التحولات الجذرية، التي حدثت في المجتمع،

فالتغير في السلوك السياسي هو عملية تاريخية اجتماعية لها أسسها في فلسفة المجتمع السياسية والاقتصادية.

من خلال هذا المنظور حاولنا دراسة السلوك السياسي للمرأة العربية الليبية، مؤكدين على العلاقة بين تغيير الواقع وتغيير السلوك.

«طبيعة التغير الذي حدث في المجتمع العربي الليبي بعد الثورة»

طرأت على المجتمع العربي الليبي بعد الثورة تحولات بنيوية عميقة ، غيّرت العلاقات الإنتاجية والسياسية والاجتماعية وقد تمثلت هذه التغيرات في التحولات الاشتراكية وتعميق المحتوى الديمقراطي الاشتراكي للثورة والتأكيد على العلاقة بين تحرير الوطن والانسان.

ان حرية الوطن من حرية المواطن فلا وطن دون انسان ولا انسان دون حرية، ولا ثورة دون تحرير المرأة.

ان هذه العلاقة الجدلية بين الانسان والواقع تعطي للثورة طابع التغيير المستمر، فالثورة مستمرة ما دامت قد بقيت العلاقة الجدلية بين الانسان والواقع قائمة وما دامت لا ينتهي استغلال الانسان للانسان ويتحرر الانسان من القهر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وهكذا تقوم فلسفة المجتمع المدني على أن السياسة هي مسؤولية الجماهير وقضيتها وخدمة المجتمع لنفسه، وبهذا لم تعد السياسة وقفا على فئة أو طبقة دون أخرى وانما مسؤولية جماعية، وبذلك تتلاشى ظواهر الاحتراف والصفوات السياسية وتصبح المشاركة السياسية حقا طبيعيا للمرأة كما هي للرجل واذا كان الأمر كذلك، فان السياسة تمثل هنا قيمة انسانية، فهي تجسد «القيم الانسانية» المستمدة من الحقوق الطبيعية وقبل أن تتحول تحت وطأة الاستغلال الى «قيم ومعايير مادية» وتتبدل معها السياسة من خدمة الجماعة الى خدمة الطبقة والفرد والصفوة.

وبمقتضى ذلك تصبح السياسة سلوكا ونشاطا عاما وقيمة انسانية.

ان هذه الوضعية تفرز قيما ومعايير جديدة تسقط تدريجيا الاعتبارات والقيم القديمة الاجتماعية التي تعترض سبيل المرأة وتجهض كل مقومات التغير وانه ليس من المعقول ان ترضى المرأة عندما تباشر السياسة عن قيم مجتمع الرجال وقوانينه، فتلك قيم وقوانين لم تساهم في وضعها وبما انها تكرس عبوديتها وتحكم الرجل بها فانها ستتمرد عليها وتقرر مصيرها دون أية وصاية.

ولذلك ان مشاركة المرأة السياسية وان كانت في المجتمع العربي الليبي ما تزال بعد ليست واسعة النطاق، الا انها دليل على التحول في مسلكية المرأة ووعيها، وتبنيها لقيم «القيم الانسانية» وأسر المرأة في البيت واصدار التشريعات والقواعد القانونية التي

تكرس عبوديتها، اما بعد ان أصبحت المشاركة السياسية حقا طبيعيا، فنرى المرأة تشارك في المؤتمرات العامة كل ذلك يجعل التغير في سلوك المرأة السياسي لا يفهم بمعزل عن التنظيم الاجتماعي والسياسي وعن دور المرأة الجديد في الهيئة الاجتماعية.

ان المؤتمرات الشعبية الى جانب كونها ظاهرة سياسية جديدة فهي أيضا ظاهرة ثقافية واجتماعية ومصدرا للتوعية والتسيس، وتقوية الروح الجماعية.

اذن ان التغير الكيفي الذي طرأ على سلوك المرأة العربية انما هو نتاج تغيير الواقع، ومؤسساته، ودفع المرأة لتبني قضيتها، وتقرير مصيرها.

اذا سلمنا بأن التحولات الاجتماعية في المجتمع العربي الليبي أفضت الى تغير في سلوك المرأة ومواقفها واتجاهاتها السياسية، لكن ما هي المقاييس التي نستند اليها في ذلك، كي نعرف حجم المشاركة النسائية؟

قياس حجم المشاركة النسائية:

ولما كانت المسألة تدور حول مشاركة المرأة في المؤتمرات الشعبية الأساسية لذلك طرحنا مجموعة من الأسئلة، وقفنا من خلالها على العلاقة بين «ظاهرة المشاركة السياسية من جهة ودور المؤسسات الاجتماعية المختلفة فيها، وأوجه وميادين نشاط المرأة السياسي وتأثر سلوكها السياسي بالمستوى التعليمي، والنشاط الانتاجي ودور وسائل الاتصال الجماهيري، وموقف المجتمع من مشاركتها السياسية من جهة أخرى كما استقصينا العلاقة بين السلوك والوعي السياسي للمرأة وبين استعدادها لتبني الظواهر الجديدة «كتجييش المرأة» ولكي نستقصي حجم المشاركة السياسية سألنا عما اذا كانت تحضر المرأة جلسات المؤتمرات بانتظام؟ أو تحضرها أحيانا ؟ أو لا تحضر ؟

وقد افترضنا وجود معوقات اجتماعية منظورة أو غير منظورة تتمثل في أدوار ووظائف الأسرة الأبوية والقيم

والعلاقات الاجتماعية التي ما تزال تقيد المرأة.

ان هذه الأسئلة ترمي الى بيان مدى التغير الذي طرأ على العلاقات الأسرية وأثر الأسرة في السلوك السياسي والتنشئة السياسية للمرأة، فمن المعلوم ان الأسرة العربية الأبوية تمارس ألوانا من القهر الاجتماعي على المرأة، ولذلك كان تغيير السلوك السياسي مرهوناً بتقويض العلاقات التسلطية واعادة تنظيم الأسرة على أسس ديمقراطية، تكفل المساواة في الحقوق الانسانية بين الزوجين وتمنع طغيان أحدهما على الآخر، على أن ذلك لا يتم الا اذا تغيرت القيم السلوكية القديمة المتمثلة في نظرة المجتمع الى المرأة على أنها دون الرجل «الدونية» من حيث قدراتها وامكانياتها العقلية والسياسية والاجتماعية فتلك معوقات اجتماعية تؤثر في موقف المجتمع من المرأة ومشاركتها السياسية.

صحيح لقد تغير الأساس المادي للمجتمع العربي الليبي، لكن تغيّر الأساس الثقافي والاجتماعي أبطأ عن ذلك بكثير ولكي ندرس هذه العلاقة بين مشاركة

المرأة السياسية وبين العلاقات الثقافية والاجتماعية (قيم ـ عادات ـ تقاليد.. الخ) سألنا المبحوثين عن نظرتهم الى المرأة ازاء مشاركتها وتوليها المناصب السياسية، وعن مبادرتها لتصعيد نفسها وعن عملها وعن موقفهم من «تجييش المرأة».

ومما لا ريب فيه أن للتجييش أبعاد قومية واجتماعية وسياسية، فاذا انطلقنا من مبدأ قومية المعركة، فانه يتوجب علينا ان نستنفر كل قوانا ونؤكد على مفهوم التعبئة القومية الشاملة بحيث يصبح الاقتصاد والاعلام والعلم قوميا، وعلى المرأة العربية أن تؤدي واجباتها القومية ذلك أن التحرر القومي والاجتماعي يتطلب تخلصها من كل ألوان الظلم الاجتماعي والسياسي.

فحرية الأمة لا تكتمل ما لم تتحرر من النسيطرة الأجنبية، اما البعد الاجتماعي للتجييش فيتمثل في تعزيز المرأة ومساواتها بالرجل واثبات قدراتها وطاقاتها القتالية في المعركة القومية.

ولما كانت وسائل الاتصال الجماهيري لها دورها في

التوعية السياسية، لذلك سألنا المرأة عن المواضيع التي تشاهدها في الاذاعتين المرئية والمسموعة وما اذا كانت تشاهد الأخبار يوميا أو أحيانا أو لا تشاهدها ؟ وما نوعية البرامج المفضلة اليها ؟ أهي البرامج الدينية أم الترفيهية أم السياسية ؟ وما الاقتراحات التي تقدمها لتحسين البرامج الإذاعية ؟

من خلال هذه الأسئلة أردنا استقصاء دور وسائل الاتصال الجماهيري في السلوك السياسي والتوعية السياسية والقومية وقد لاحظنا ان الاعلام العربي مازال يفتقر الى استراتيجية اعلامية قومية واضحة المعالم، فهو إعلام مناسبات أكثر منه إعلاما قومياً، وبحكم ذلك لم يفلح الإعلام حتى الآن في الوصول الى قلوب الجماهير وعقولها ولا في بيان المشاكل التي تعاني منها الأمة والوطن.

ولكي ننصف الاعلام ولا نتجنى عليه ينبغي ان نؤكد ان مسألة التعبئة القومية لا تخص الإعلام وحده، بقدر ما تخص المؤسسات الاجتماعية كلها،

وفلسفة المجتمع السياسية والاجتماعية والعلمية.

فالتكوين القومي للانسان هو عملية ترمي الى خلق وتكوين الذات العربية انطلاقا من الأصالة والرجوع الى الذات، وهذا لا نجده في حضارة الغرب ومناهجه، وانما في حضارتنا وتراثنا وقيمنا وواقعنا.

فعلى كاهل المؤسسات الاجتماعية عموما، والتعليمية خصوصا تقع مسؤولية التنشئة السياسية والقومية، ونظرا لهذه الأهمية بحثنا في العلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية ومع أننا ندرك تماما ان المؤسسات التعليمية تحتاج الى ثورة ثقافية ومنهجية تأتي على المناهج التقليدية، وتضع الأسس العلمية والمنهجية لثورة علمية، تجعل الانسان يلتزم بقضايا الأمة والوطن، ومع ذلك افترضنا ان الارتقاء بالسلم التعليمي يجعل المعرفة تتناسب طردياً مع المشاركة السياسية، فكلما ارتقى الانسان في السلم التعليمي كلما إزدادت اهتماماته السياسية.

وثمة فرضيات أخرى تبحث في العلاقة بين عمل

المرأة ومشاركتها السياسية، انْ خروج المرأة للعمل انما يوفر لها فرص الاحتكاك بجماعة العمل والمشاركة في تنظيم وإدارة الإنتاج .

ولذلك فإن مناخ الإنتاج وظروف المؤسسة الانتاجية كوحدة مستقلة وقائمة على التكافؤ في الفرص والمشاركة في الانتاج ان هذه المعطيات تنطوي حتما على بعد سياسي.

كانت تلك بعض الفرضيات التي اختبرناها، وتحققنا منها، وقد حاولنا تفسير ظاهرة المشاركة السياسية في اطار البناء الاجتماعي في المراحل المختلفة من تطور المجتمع العربي، معتمدين في ذلك على المنهج التاريخي الذي يمكننا من الوقوف على هذه الظاهرة في اطارها التاريخي والاجتماعي.

وفي ختام هذه المقدمة النظرية نخلص الى ان المشاركة السياسية انما ترتبط بالنظام الاجتماعي والحرية التي يوفرها هذا النظام.

النتائج العامة للدراسة والتوصيات:

نخلص من كل ذلك الى مجموعة من النتائج أبرزها:

1) هناك عوامل أساسية تعوق قيام المرأة بنشاطاتها السياسية، وأهم هذه العوامل هي الأسرة والبيئة الاجتماعية، فالمجتمع بقيمه وعاداته وتقاليده لا ينظر الى المرأة بعين الرضى حينما تمارس النشاط السياسي، بالاضافة الى هذه العوامل المعوقة ثمة عوامل أخرى هي العمل المنزلي، وتربية الأطفال، ومشاركتها في العمل خارج المنزل أيضا، كل ذلك يعد من ضمن العوامل الأساسية المعوقة لمشاركتها في النشاط السياسي.

2) مقارنة بالأعوام الماضية لاحظنا تغيرا ايجابيا في سلوك المرأة السياسي ويتجلى ذلك في وجود المرأة المتزايد في حضور جلسـات المؤتمرات الشعبية الأساسية، لاشك ان هذه الظاهرة دليل على

تطور وعي المرأة السياسي وادراكها لدورها الجديد، فعندما تكثف المرأة من تواجدها في المؤتمرات الشعبية فانها تعمل بصورة فعالة على تنظيم المجتمع بشكل يضمن لها حقوقها.

3) ثمة علاقة طردية بين متغيري التعليم والاتجاهات لأفراد العينة حول تولي المرأة مناصب قيادية، ودفعها الذاتي لهذه المناصب، فكلما ارتقى المستوى التعليمي للانسان، كلما كان أكثر استجابة لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

4) توجد علاقة ايجابية بين متغيري المهنة واتجاهات المبحوثين بخصوص تولي المرأة مناصب قيادية، وتفسر هذه العلاقة من خلال نظرتنا الى مناخ الانتاج الانساني، وتنظيم العلاقات الانتاجية والاحتكاك مع جماعة العمل وعليه نستطيع الجزم بأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعبت دورا أساسيا في بلورة هذه الظاهرة.

5) ثمة علاقة عكسية بين متغيري العمر واتجاهات

أفراد العينة حول المبادرة الذاتية للمرأة لتسلم مسؤولية منصب قيادي، فكلما تقدم الفرد في السن كلما كان استعداده الفكري أقل لتقبل عمل المرأة السياسي، اذ أن هناك اختلافات بينة، بين الأجيال فيما يتعلق بدرجة استعدادها لتقبل مبادرة المرأة الذاتية في العمل السياسي فجيل الشباب هو أكثر استعدادا لتقبل عمل المرأة السياسي، بينما يكون هذا الاستعداد أضعف منه عند المسنين، وذلك يرجع الى التنشئة الاجتماعية والسياسية لكلا الجيلين، ان جيل الشباب تربى على قيم سلوكية جديدة، بينما ما يزال جيل المسنين خاضعا للقيم والمفاهيم الاجتماعية الموروثة فيما يتعلق بموقفه اتجاه مشاركة المرأة السياسية.

6) اثبتت الدراسات وجود اتجاهات ايجابية بخصوص دور المرأة الجديد ومشاركتها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أكد المبحوثون على أهمية المشاركة الفعالة للمرأة في

صنع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وحيث ان المرأة تشكل نصف المجتمع فلا بد من تحويلها الى قوة منتجة.

الى جانب هذا كله أكد المبحوثون على ان مشاركة المرأة في المؤتمرات الشعبية الأساسية تمثل عاملا مهما وفعالا في الغاء التشريعات والقوانين الظالمة وابدالها بقوانين وتشريعات عادلة تعزز من مكانة المرأة الاجتماعية وحريتها السياسية.

7) بينت الدراسة وجود اتجاهات ومواقف ايجابية بخصوص دخول المرأة الكلية العسكرية وعسكرة المؤسسات الاجتماعية والتعليمية وحمل السلاح والتدريب عليه.

ومما لا ريب فيه أن هذه الظاهرة تعكس وعي المجتمع للأخطار المحدقة بالأمة والوطن، واستعداد الشعب للدفاع عن حريته وكرامته في حالة الضرورة.

8) اظهرت الدراسة أيضا اعتماد المبحوثين في الحصول

على الأخبار من وسائل الإعلام الحديثة وعلى رأسها الإذاعتين المرئية والمسموعة وبالمقابل تضاءلت مصادر الأخبار الأخرى.

ان هذه الظاهرة انما تجسد الأهمية المتزايدة لوسائل الإعلام الحديثة ودورها في التوعية السياسية والاجتماعية.

هذه هي أبرز النتائج التي استخلصناها من هذه الدراسة ولا تعدو كونها أكثر من مؤشرات عامة لوضع المرأة والسلوك السياسي لها في هذه الفترة، بالاستناد الى ذلك يمكن لنا ان نقدم التوصيات التالية.

1) بما ان مشاركة المرأة قد ازدادت في العمل والإنتاج في عهد الثورة بالاضافة الى قيامها بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال، الذي أدى الى اثقال كاهلها باعباء جديدة وعدم مساعدة الرجل لها في تحمل بعض هذه الأعباء المنزلية، لذلك نرى ضرورة إعادة تنظيم الأسرة على أسس وقواعد جديدة تكفل حرية ومساواة الرجل بالمرأة في هذا المجال.

ولكي يتحقق ذلك ينبغي وضع القوانين والتشريعات التي تتطلبها هذه التغييرات بما يتلائم مع روح التحولات الثورية الجديدة.

2) لقد اثبتت الدراسة الأهمية المتزايدة لوسائل الاتصال الجماهيري التي تضطلع الى حد كبير بمهمة ودور التنشئة الجماهيرية السياسية، وفي تكوين المواقف والاتجاهات السياسية والفكرية عند المواطنين، وتزداد هذه الأهمية كلما ارتقى المجتمع في السلم الحضاري، فالانسان في المجتمعات المتقدمة يعتمد اعتمادا كليا في استقاء الأخبار على ما تزوده به هذه الوسائل، ولذلك يتعين على وسائل الإعلام ان تعي مسؤوليتها وتكشف عن المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة.

إنّ المرحلة التي تمر بها الأمة العربية حاليا تستلزم تعبئة كل الطاقات البشرية والمادية واعدادها لمعركة البناء والتحرير.

إنّ هذا يتطلب وضع المؤسسات الاعلامية في

خدمة التعبئة الجماهيرية وفي ابراز دور المرأة العربية السياسي في تاريخ الجهاد العربي (صدر الاسلام ـ الجزائر ـ فلسطين ـ لبنان .. الخ) وهذا يعني الارتقاء بوعي المرأة الثقافي والفكري الى مستوى المتطلبات التاريخية.

3) يتعين على الروابط والاتحادات النقابية ـ كالاتحاد النسائي العام ـ للمرأة العربية ان تنوع نشاطاتها بغية استقطاب المرأة وتوعيتها والاهتمام بها حيثما كانت سواء في المنزل أو المدرسة أو المزرعة أو المصنع فمن خلال الإعداد المهني والثقافي للمرأة يمكن ربط الاعداد المهني والثقافي بالاعداد السياسي.

4) إنّ المؤسسات الاجتماعية لا تواكب حركة التغيير الثوري في المجتمع ولذلك فانها لا تستطيع القيام بالمهام الملقاة على عاتقها والمتعلقة بتوفير الظروف الاجتماعية الملائمة لطبيعة المرأة، حتى يتسنى لها المساهمة في صنع القرارات المتعلقة بحياة المجتمع

ذلك كله يفرض التغيير في بنية هذه المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكل يتلاءم مع تطلعات المجتمع الجديدة .

5) نظرا للعلاقة الهامة بين متغيري التعليم والسياسة، ولدور التعليم في التنشئة السياسية والقومية والاجتماعية، لذلك ينبغي التركيز على المؤسسات التعليمية بشكل خاص نظرا لما تلعبه من دور هام بخصوص تحديد مواقف واتجاهات الانسان تجاه المرأة، فالتعليم والتربية يساهمان مساهمة فعالة في تخليص المرأة من العادات والقيم السلبية الموروثة والمكبلة لحريتها ويجعلانها اكثر استعدادا للمشاركة في حياة المجتمع.

ومن هنا يتبين لنا بوضوح ضرورة إعادة النظر في البنية التعليمية التربوية وتنظيمها من جديد على أساس ان تعطى للتربية القومية والسياسية حقها الوافي في برامج التعليم المختلفة لما للتربية القومية من أثر فعّال في إعداد وتثقيف المواطن وتزويده بالفكر

القومي الضروري لمواجهة التحديات الحضارية.

6) ما تزال مساهمة المرأة العربية في الإنتاج غير مرضية فعمرها الإنتاجي قصير جدا ونادرا ما نجد نساء مؤهلات يعملن في القطاعات الإنتاجية وفي المهن النسوية كقطاع الصحة والصناعات التقليدية والخياطة والحياكة... الخ.

وبما أن موقع المرأة الإنتاجي يعزز حريتها ومشاركتها السياسية لذلك نوصي بتدريب المرأة وإعدادها إعدادا مهنياً جيدا وهذا يقتضي دخول المرأة المدارس والمعاهد المهنية المتخصصة.

وفي الختام لقد أوجدت النظرية العالمية الثالثة الأساس المادي والمعنوي لمشاركة المرأة في السياسة بحيث أصبحت هذه المشاركة حقا طبيعيا لها لا بد من ممارسته ويتجلى هذا السلوك في مشاركتها الفعالة في المؤتمرات الشعبية الأساسية وفي تقرير سياسة المجتمع وهكذا تكون النظرية العالمية الثالثة

قد وضعت الأساس العلمي لحل مشكل المرأة
السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

هوامش الباب الأول

١ ـ موريس دو فرجيه : مدخل الى علم السياسة ، ص ١٣١ .
٢ ـ طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، ٢٦٣ .
٣ ـ د. محمد عصفور : الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي ١٩٦١، ص ٣٠٩ .
٤ ـ نفس المرجع ، ص ٢٦٦ .
٥ ـ جورج بوردو : الديمقراطية ص ٢١ .
٦ ـ معمر القذافي : الكتاب الأخضر ، الفصل الأول حل مشكلة الديمقراطية ، ص ٥٤ .
٧ ـ نفس المرجع ، ص ٥٥ .
٨ ـ معمر القذافي : نفس المرجع ، ص ٦١ .
٩ ـ معمر القذافي : نفس المرجع ، ص ٦٢ .
١٠ ـ د. ادمون رباط : الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الثاني ص ١٩٢ .
١١ ـ د. محمد عصفور : الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي ، ١٩٦١ ، ص ١٧٦ .
١٢ ـ معمر القذافي : الكتاب الأخضر ، الفصل الأول حل مشكلة الديمقراطية ص ٢٢ ـ ٢٣ .
١٣ ـ موريس دو فرجيه : مدخل الى علم السياسة ، ص ١٧ .
١٤ ـ نفس المرجع ، ص ٢٥١ .
١٥ ـ موريس دو فرجيه : مدخل الى علم السياسة ، ص ١٧٤ .
١٦ ـ معمر القذافي : الكتاب الأخضر الفصل الثاني حل المشكل الاقتصادي ، ص ١٢ .
١٧ ـ معمر القذافي : نفس المرجع ، ص ١١ .
١٨ ـ د. ادمون رباط : الوسيط في القانون الدستوري الجزء الثاني ص ٦٨٨ .
١٩ ـ نفس المرجع .
٢٠ ـ معمر القذافي : الكتاب الأخضر الفصل الأول حل مشكلة الديمقراطية، ص ٩ ـ ١٠ .
٢١ ـ معمر القذافي : الكتاب الأخضر ، الفصل الأول حل المشكل الديمقراطي، ص ٩ ـ ١٠ .
٢٢ ـ معمر القذافي : نفس المرجع ، ص ٤٧ ـ ٤٩ .
٢٤ ـ د. ثروت بدوي : النظم السياسية .
٢٥ ـ معمر القذافي : الكتاب الأخضر ، الركن الاجتماعي ، ص ٧٣ ـ ٧٤ .
٢٦ ـ معمر القذافي : الكتاب الأخضر ، الركن الاجتماعي ، ص ٧٤ .

٢٧ ــ موريس دو فرجيه : مدخل الى علم السياسة ، ص ١٦٨ .
٢٨ ــ نفس المرجع السابق ، ص ١٧١ .
٢٩ ــ معمر القذافي : الكتاب الأخضر ، حل المشكل الديمقراطي، ص ٤٥ ــ ٤٩ .

هوامش الباب الثاني

١ ــ العقيد معمر القذافي، «الكتاب الأخضر»، الفصل الثاني، المشكل الاقتصادي، «الاشتراكية» ص ٨١ ــ ٨٢ .
٢ ــ الدكتور صالح حفيظ الميهوب ، التخطيط في المجتمع الاشتراكي الجماهيري بحث ألقي في الندوة العالمية حول فكر معمر القذافي «الكتاب الأخضر» في الفترة من ١ ــ ٤ ديسمبر ١٩٨٠، ص ١٠، بمدريد .

المراجع العربية

١ ــ الدكتور جمال الدين محمد سعيد والدكتور منيس أسعد عبد الملك ، الاقتصاديات المالية العامة ، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٦٣ م .
٢ ــ الدكتور اسماعيل محمد هاشم ، المدخل الى أسس الاقتصاد، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ١٩٧٥ م .
٣ ــ معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثاني، حل المشكل الاقتصادي «الاشتراكية» .
٤ ــ الدكتور ابو القاسم الطبولي، الدكتور علي عطية عبد السلام، والدكتور فرحات شرننة، اساسيات الاقتصاد، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، الجماهيرية ١٩٨٠ م .
٥ ــ عبد السميع المصري ، مقومات الاقتصاد الاسلامي، مكتبة وهبة، ١٩٧٥ م .
٦ ــ الدكتور صالح حفيظ الميهوب (التخطيط في المجتمع الاشتراكي الجماهيري بحث ألقيَ في الندوة العالمية حول فكر معمر القذافي «الكتاب الأخضر» في الندوة من ١ ــ ٤ ديسمبر ١٩٨٠ م)

1) Wayne A. Leeman, «Centralized and Decentralized Economic Systems, the Soviet-Type Economy, Market Socialism, and Capitalism» Rand McNally College Publishing Company, Chicago, 1977.

2) Irving Hame, Editor «Essential Works of Socialism» National General Company, New-York 1970.

3) Joseph A. Schumpetu «Capitalism, Socialism, and Democracy Harper Colophon Books, New-York 1975.

4) John Rawls «A Theory of Justice», Oxford University Press London, 1973.

هوامش الباب الخامس

١ ـ ان معظم الدراسات التي صدرت في الوطن العربي تتناول هذا الموضوع من حيث التحليل الكمّي ، وخصوصا الدراسات التي صدرت في الكويت والبحرين .

٢ ـ فرانزفانون : سوسيولوجيا الثورة (تعريب ذوقات فرقوط) دار الطليعة بيروت ١٩٧٠ م ، ص ٩٨ .